الإثنين 2 تشرين الأول 2023
العدد 5024 السنة الثامنة عشرة
Lundi 2 Octobre 2023 nº 5024 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رحيل

خالد خليفة
سرديات الموت والعزلة

الياس الديري لحق بأيام «زيان»

16 ـ 18

دكانة «إرنست ويونغ» دقّقت في دكانة سلامة

اعتمدنا معايير الحاكم لا المعايير الدولية [4]

انتخابات «الشرعي» نهاية و الأحادّية

[7 ـ 6]

(إيتيتو فرنواكس)

الحدث

ابن سلمان يطبّع **فلسطين أخيراً**

8

اليمن

الإمارات تعيق السلام

9

سوريا

قسد تمنع عودة نازحي دير الزور **إجراءات انتقامية ضد العشائر**

10

قضية اليوم

خيارا باسيل: فرنجية أو الخروج من السلطة!

إبراهيم الأمين

اللحظة اللبنانية الراهنة ليست لحظة التنازلات التي تنتج حلاً. فالداخل غير قادر على فرض خياره على الخارج إلا شكلاً، لأن لبنان يحتاج إلى خيار يفكّ الحصار المفروض عليه من الغرب وبعض العرب، والخارج الذي يستطيع أن يهدّد ويتوعّد، غير قادر على تمرير حل من دون توافقات داخلية كبيرة، وبالتالي، لم تعد المعضلة الرئاسية رهن اتفاقات جانبية. وبما أن المقدّمات لا تقول بأن في لبنان غالبية معقولة تريد انتهاج سياسات خارجية واقتصادية مختلفة، فنصيبنا هو الفراغ، في انتظار لحظة إقليمية تتقاطع مع لحظة داخلية فيكون الحل.

إعلان فرنسا، بلسان موفدها الرئاسي جان إيف لودريان، الذي فشل في محاولة تمرير سليمان فرنجية رئيساً، عدّل في أدوات المعركة لا في وجهتها. كان الداعمون لفرنجية يسعون إلى توفير عدد من الأصوات له يتجاوز الـ 75، وهو خيار يحتاج إلى تفاهمين كبيرين، واحد مع جبران باسيل وآخر مع وليد جنبلاط. لكنّ المساعي التي قادها حزب الله والرئيس نبيه بري لم تحقّق المطلوب. فيما لم تنجح فرنسا في الحصول على أي تغطية فعّالة من الولايات المتحدة أو السعودية.

بعد إعلان لودريان، تحمّس القطريون للعب دور الوسيط، وعاد الجميع إلى متاريسه السابقة. صحيح أن الفريق الداعم لفرنجية لا يحتاج إلى مناورة لتثبيت موقفه، لكنّ الفريق المعارض لفرنجية يحتاج إلى صيانة لشروع التقاطع، لأن مع جهاد أزعور لم يعد صالحاً للاستخدام، والرجل نفسه بدا يشعر بتعاظم الضرر الذي يصيبه جرّاء استمرار الأمر على حاله، وهو قد يكون مضطراً للقيام بخطوة في حال لم يبادر المتقاطعون إلى وضع إستراتيجية منطقية، خصوصاً أن أزعور يعرف الوقائع بصورة جيدة، ويدرك أن تحوّله إلى مرشح مواجهة مع الفريق الآخر، يسقط عنه صفة «رجل المهمة الوطنية» كما كان يفترض لنفسه.

لكنّ مشكلة فريق التقاطع تكمن في فقدان البديل، لذلك، يواصل هؤلاء الحديث عن بقاء أزعور مرشحاً، ولكلّ حساباته: البطريرك الماروني لا يريد الوقوع مجدّداً في وحول الترشيحات، وسمير جعجع يريد مقايضته بفرنجية، وجبران باسيل يريد أن يكون أزعور عنوان الإطاحة بكل مرشحي الفئة الأولى: أزعور وفرنجية وجوزيف عون أيضاً!

لا تملك قطر قدرة الأدعاء بأنها مفوّضة من دول اللجنة الخماسية. لكنها تحظى بدعم أميركي جدّي، وزارة الخزانة الأميركية، ولا هدنة لفظية من قناة «العربية». بل يحتاج إلى من يلبّي الشرط الذي وجده متوفراً في شخص سليمان فرنجية، أي ضمان عدم طعن المقاومة في الظهر. وهو عندما وافق على مبادرة سليمان فرنجية - نواف سلام، كان يعرف ما الذي يريده.

> إذا طار فرنجية سيأتي رئيس ضعيف وتنتقل المعركة إلى اسم رئيس الحكومة وطريقة توزيع مقاعدها

يتعلق بتسوية شخصية معه، بل بصفقة تخصّه من جهة، لكنها تخصّ بشكل أكبر القوى الداعمة له، وحزب الله على وجه التحديد. والحزب، هنا، ليس بحاجة إلى دولارات الدوحة، ولا إلى رضى وزارة الخزانة الأميركية، ولا هدنة لفظية من قناة «العربية». بل يحتاج إلى من يلبّي الشرط الذي وجده متوفراً في شخص سليمان فرنجية، أي ضمان عدم طعن المقاومة في الظهر. وهو عندما وافق على مبادرة سليمان فرنجية - نواف سلام، كان يعرف ما الذي يريده.

صحيح أن الفريق الداعم لفرنجية لا يحتاج إلى مناورة لتثبيت موقفه، لكنّ الفريق المعارض لفرنجية يحتاج إلى صيانة لشروع التقاطع، لأن مع جهاد أزعور لم يعد صالحاً للاستخدام، والرجل نفسه بدا يشعر بتعاظم الضرر الذي يصيبه جرّاء استمرار الأمر على حاله، وهو قد يكون مضطراً للقيام بخطوة في حال لم يبادر المتقاطعون إلى وضع إستراتيجية منطقية، خصوصاً أن أزعور يعرف الوقائع بصورة جيدة، ويدرك أن تحوّله إلى مرشح مواجهة مع الفريق الآخر، يسقط عنه صفة «رجل المهمة الوطنية» كما كان يفترض لنفسه.

لكنّ مشكلة فريق التقاطع تكمن في فقدان البديل، لذلك، يواصل هؤلاء الحديث عن بقاء أزعور مرشحاً، ولكلّ حساباته: البطريرك الماروني لا يريد الوقوع مجدّداً في وحول الترشيحات، وسمير جعجع يريد مقايضته بفرنجية، وجبران باسيل يريد أن يكون أزعور عنوان الإطاحة بكل مرشحي الفئة الأولى: أزعور وفرنجية وجوزيف عون أيضاً!

لا تملك قطر قدرة الأدعاء بأنها مفوّضة من دول اللجنة الخماسية. لكنها تحظى بدعم أميركي جدّي، وزارة الخزانة الأميركية، ولا هدنة لفظية من قناة «العربية». بل يحتاج إلى من يلبّي الشرط الذي وجده متوفراً في شخص سليمان فرنجية، أي ضمان عدم طعن المقاومة في الظهر. وهو عندما وافق على مبادرة سليمان فرنجية - نواف سلام، كان يعرف ما الذي يريده.

> إذا طار فرنجية سيأتي رئيس ضعيف وتنتقل المعركة إلى اسم رئيس الحكومة وطريقة توزيع مقاعدها

يتعلق بتسوية شخصية معه، بل بصفقة تخصّه من جهة، لكنها تخصّ بشكل أكبر القوى الداعمة له، وحزب الله على وجه التحديد. والحزب، هنا، ليس بحاجة إلى دولارات الدوحة، ولا إلى رضى وزارة الخزانة الأميركية، ولا هدنة لفظية من قناة «العربية». بل يحتاج إلى من يلبّي الشرط الذي وجده متوفراً في شخص سليمان فرنجية، أي ضمان عدم طعن المقاومة في الظهر. وهو عندما وافق على مبادرة سليمان فرنجية - نواف سلام، كان يعرف ما الذي يريده.

الفرنسي» وبـ«الموقف الأميركي - السعودي المتشدّد»، وهي فوق ذلك قادرة على تمويل العملية برمّتها: تبدي استعداداً لدفع ثمن انسحاب سليمان فرنجية. وتمويل تأييد جبران باسيل وكتل نيابية كثيرة لاختيار بديل لا يعارضه حزب الله، وتقديم مساعدة مالية في قطاع أساسي يعاني منه لبنان.

لكن، كيف يمكن لقطر أن تفرض اسماً توافقياً؟

حتى اللحظة، يعرف القطريون، كما فرنسا ودول الخارج، أن ثمن انسحاب فرنجية من السباق لا يكون أن يحلّ الإطاحة بفرنجية، فإن المعادلة كلها ستسقط، وعندها سيكون المرشح لرئاسة الحكومة، كما تشكيلة الحكومة وتوزيع الأدوار فيها، ساحة لمعركة كبيرة يخوضها حزب الله، وأي انقسام جدّي حول الحكومة المنتظرة، يمكن أن يعطّل العهد الجديد من اليوم الأول، وعندها يكون من وصل إلى القصر الجمهوري قد فاز بلقب فخامة الرئيس لا أكثر.

في الموازاة، لا يبدو أن الرئيس نبيه بري مستعدّ هو الآخر لبيع مرشحه بأيّ ثمن. ومهما كثر الكلام عن خشيته من فرض عقوبات أميركية على مقرّبين منه، أو شن حملة أوروبية ضده، يعي بري أن المهمة المنوطة بأيّ رئيس جديد تحتاج إلى توافقات يومية معه، كما هي حال أي رئيس جديد للحكومة، وبالتالي، فإنه لا يجد أن الوقت قد حان لإدخال تعديلات جوهرية على إستراتيجيته، وإن كان -كما جنبلاط وفرنجية نفسه - في موقع من يقدر على أفعال تصبّ كلّها في خانة إضعاف خصومهم الداخليين، من سمير جعجع إلى جبران باسيل. حتى إنه صار يتردّد في صالونات هؤلاء بأنه في حال انسحاب فرنجية، فإن الثلاثة، سيصوّتون لمرشح لا يريده جعجع وباسيل أو يخافان منه، مع إشارة مباشرة إلى اسم قائد الجيش العماد جوزيف عون. علماً أن الأخير، وإن كان سعيداً بالأخبار عن تعثّر مبادرة إيصال فرنجية، إلا أنه بات يخشى أن يكون رأسه هو أول أثمان التنازل عن فرنجية.

بذلك، نعود إلى النقطة التي تتعلق بموقف باسيل. صحيح أن معادلات كهذه تعطي دوره وموقفه وزناً كبيراً، إلا أن الثمن لم يعد كما كان عليه سابقاً. بمعنى، أنه بعدما رهن قبوله بفرنجية بإقرار اللامركزية الإدارية والصندوق الائتماني، فهو قد تخلّى عن «عرض الضمانات» الذي قدّمه له السيد حسن نصرالله في بداية النقاش حول الملف الرئاسي.

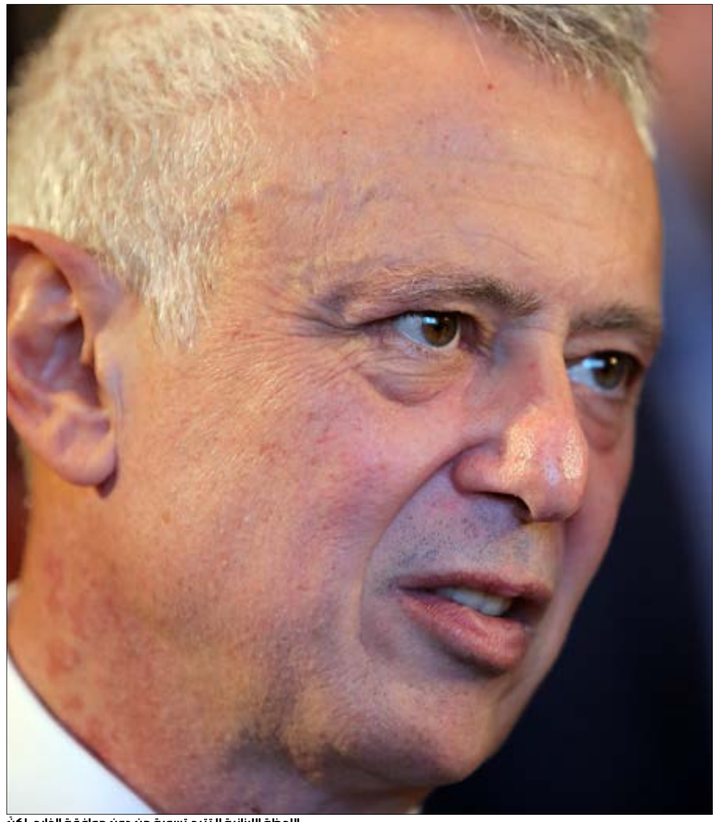

اللحظة اللبنانية لا تتيح تسوية من دون موافقة الخارج، لكنّ غالبية داخلية توفر ضمانة لعهد أكثر استقراراً (هيثم الموسوي)

يومها، كان بمقدور نصرالله القول بأنه يمون على بري وفرنجية للسير معه في «عرض الضمانات»، إلا أن الظروف تغيّرت، وبات على باسيل أن يدرك جدياً أن قواعد اللعبة تغيّرت، وأن بري وفرنجية ومعهما آخرون، لن يقبلوا بمقايضة دعمه فرنجية بأدوار تشكل مصدر إزعاج لهم لاحقاً. لذلك، ربما يجد هؤلاء، ومعهم جنبلاط ومستقلون، أن ما يناسبهم، هو بالضبط من لا يناسب باسيل، وليتمتع الأخير بجنّة المعارضة.

المعروض الآن، وفق فرضية انسحاب فرنجية، خيارات لا تناسب باسيل على وجه الخصوص:

- إما صياغة تفاهم يوصل قائد الجيش إلى القصر الجمهوري، ما يعني خسارة كبيرة للتيار الوطني الحر.

- أو نجاح الخارج في ترتيب تسوية بين حلفاء السعودية وغالبية إسلامية وازنة تأتي برئيس يكون خصماً أكيداً للتيار، ولو لم يكن حليفاً أكيداً للآخرين. وفي هذا خسارة إضافية لباسيل.

- أو تسوية تقوم على فكرة «الرئيس الضعيف» الذي لا يشكل خطراً لا على مصالح التحالف الإسلامي بكل عناصره، ولا يشكل بعبعاً بوجه القوى المسيحية ذات الوزن. وفي هذا الخيار إضعاف جديد للرئاسة الأولى، وهو ما قد ينسحب على امور كثيرة في بلد تتغيّر فيه موازين القوى بصورة متسارعة، وهذا ما يوجّه ضربة كبيرة إلى تصورات باسيل.

عملياً، وفي ظل امتناع أكيد من جانب حلفاء حزب الله عن السير بمرشح (غير فرنجية) يكون على باسيل، فإن دعوة رئيس التيار لحزب الله وحلفائه إلى الاتفاق على اسم جديد، فقدت قوتها. ما يعني، أنه بقيت هناك فرصة وحيدة لإعادة إنعاش المبادرة الفرنسية، من خلال انضمام باسيل وجنبلاط ومستقلين إلى الفريق الداعم لفرنجية، ونجاح هذه الفرصة رهن بباسيل وحده: فهل يريد اختيار صفقة جوزيف عون ليحصد جوائز خارجية أولاً، أم أنه يريد التنازل جزئياً ويسير بفرنجية فاتحاً الباب أمام دور من نوع مختلف، أم أنه فعلياً يريد خوض مغامرة الخروج من السلطة نهائياً...؟ وفي هذه النقطة، لم يعد التحايل على الوقائع نافعاً ولا التشاطر على شكل مناورات، لأن النتيجة ستكون بأن يمضي باسيل العهد المقبل لاجئاً إلى لعبة التقاطعات بالمفرق!

مقالة

«حريّات» بلا تحرّر

جمال غصن

لم تروا شيئاً من تداعيات «الانهيار» بعد. «الانهيار» ليس حالة نتجت من إفلاس دولة المصارف ومصارفها. «الانهيار» لم يكن قدراً، كان هدفاً. وحتى اليوم، ليس هناك خطّة جدّية للتصدّي له.

شهد وسط بيروت المهجور بسبب احتلال شركة «سوليدير» له، والتي تشكّل أساساً رمزاً للانهيار، تصادماً بين مسيرة وتظاهرة مضادة، لينتهي المشهد باعتداء التظاهرة على المسيرة ومحاصرتها ومنعها من السير، فانحسرت اعتصاماً. المسيرة سمّيت «مسيرة الحرّيات» وروّج لها على أنّها لمواجهة قمع الحرّيات المتزايد في البلد، بعدما استدعت السلطات القضائية والأمنية بضعة أشخاص يعملون في مجال «الثقافة والإعلام والكوميديا» إلى الاستجواب بسبب قضايا القدح والذم ومخالفة قوانين أخرى موجودة على الورق، لكنها غير قابلة للتطبيق. الداعون إلى المسيرة من لون واحد، لكنّهم يدّعون تعدّدية الألوان. في المقابل، هناك من أعلن كرهه للألوان بالجمل. طبعاً كلّ الألوان حقيقيّة وطبيعيّة ولا يمكن نكرانها لا علمياً ولا دينياً، وإن كان التضادّ بين العلم والدّين ليس قطعيّاً. الدّين هو علم اجتماع في النهاية.

الانهيار يولّد العنف، والعنف يأخذ أشكاله المختلفة عاكساً توازن القوى لحظة الانهيار. لكن أوّل الضحايا هم الأضعف مكاناً وزماناً. عشرون شخصاً يمثّلون مئة جمعيّة، تجمهروا أمام تمثال رياض الصلح الذي يجب أن يُزال كما سائر تماثيل أخرى لا تمثّل الشعب اللبناني. في خطابٍ لإحدى الناشطات، التي خاضت الانتخابات النيابية الأخيرة وحصلت على 66 صوتاً فقط لا غير، وهي لا تنفع للفوز في انتخابات أيّ لجنة بناية في دائرة بيروت الثانية، قالت... لا داعي لإكمال الجملة، لأنها لا تمثّل. والادّعاء بتمثيل الشارع، وأنّكم الأدرى والأرقى والأعرف بمصلحة الشعب ادّعاء ساقط. لا علاقة لكم بالشعب.

إدانة العنف ضد التُّفَّه واجب، رغم أنه لا يقدّم ولا يؤخّر إن لم تكن تملك إمكانيّة الدفاع عنهم. الإدانة ليست مقاومة. لكنّ تثقيف «الجَهَلَة» مهمّة ضرورية. وإن لم تكن تملك آليّات مواجهة الخطاب الاستعماري السائد. تثقيف «الجَهَلَة» أيضاً ليس ثورة، بل مهمّة على طريق الثورة. لكنها خطوة لا بدّ منها. وهي مهمة، لن تموّلها صناديق الاستعمار الغربي. أما البوصلة لمن يريد الثورة فواضحة، إن رضيَت عليك صناديق الاستعمار الغربي، فأنت لست بثائر بل عميل لمصلحة الاستعمار، أو تاجر قضايا، يعني أنك «مصلحجي» تنقل الصندوق من كتف إلى كتف حسب المردود المادي. (جريدة «الأخبار» تحرّض مجدّداً).

كثرٌ من المتنعّمين برضى منظمات التمويل الغربي، والتي باتت تعرف بالإن جي أوز، كمسبّة عند عامة الشعب المنتفع وغير المنتفع منها، يتهمون «الأخبار» بأنها تحرّض عليهم وتخوّنهم. هناك ملفّ استقصائي تفصيلي اسمه «مقاتلو الحرب الناعمة» تفنّد «الأخبار» فيه دورهم في العمالة ومدى خيانتهم. ليسوا كلّهم سواسية في العمالة والخيانة، بعضهم خبيث، وبعضهم محتاج، وبعضهم أبله. يمكن للشخص أن يحاجج أن العنف غير مبرّر ضد أي شخص، لكن ما هي الفتوى في حالة الأفراد الذين يغتنون من قضايا لا يأبهون لها. هناك جمعيات كسبت الملايين بادّعائها مناصرة السلامة المروريّة ودعمها، «كفي» و«أبعاد» تتنافسان لسنوات بلا حرج وبلا نتائج حقوقيّة وإن كانت مربحة ماديّاً، وفي ما يخصّ إخواننا ورفاقنا ومواطنينا المثليّين، فإن فضائح الفساد في الجمعيات المفترض أن تكون داعمة لهم لا تحصى. لا تزايدنّ علينا يا تجّار القضايا.

اللافت في المشهد هو أنه اجتمعت معظم مكوّنات الشعب اللبناني لأول مرّة ضد ما سمّته «الشذوذ». المشهد على الأرض وعلى وسائل التواصل ملي بالكراهية، أو هاشتاغ # نظام_الكراهيّة كمّا قرّر زميلنا السابق الخالد، والكاره والحاقد، تسميته على منصته الموّلة من الغرب. لكن هناك من يكسب مالاً من غزوة جنود الهوموفوبيا ضد تحرّكاتهم. في المقابل، من يحرص على الصعود بالشعب بكلّ مكوّناته وأقلّياته ومهمّشيه جماعةً. ليس هناك تمويل غربي متاح لذلك. التمويل الغربي هو من خلق حالة ثقافية منسلخة عمّن يسكن أبعد من منتَى مترٍ عن سور الجامعة الأميركية. خلق حالة اجتماعية في درّيئة مقاهٍ ومطاعم في بدارو. خلق حالة مهيّئة لانهيار فور أن تتحوّل مستحقات منعّمينا ومنعّماتنا إلى نازيّي أوكرانيا، عند تجدّد طلب التمويل.

المشكلة مع الإجماع اللبناني وراء أبي بكر وجنود الرب وفيحائه، بما أن ربّ العالمين خلق كلّ شيء، هي أن الغضب الأكبر ليس موجّهاً إلى المكان السليم. إن هاجمنا صناديق الاستعمار لن يَعنينا «خطر» إخواننا ورفاقنا ومواطنينا، مهما اختلفنا بالرأي، لأنهم جزء من الحلّ، بل سنتّحد في وجه الانهيار... والاستعمار، الوجهة الوحيدة هي الاستعمار وخطره. حان لنا أن نتخلّص منه.

القطريون في لبنان: مبادرة أميركية حفراً وتنزيلاً

غسان سعود

لم يفارق القطريون مربّع اهتمامهم الأساسي بترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون. سؤالهم الدائم لكل من يلتقون به، هو رأيه بعون، وكيفية حل أزمة الاستحقاق الرئاسي... دون أيّ إضافات. صحيح أن سؤالهم الدائم عن قائد الجيش يجعله مرشّحهم، لكنهم لم يقولوا أبداً ذلك بشكل واضح: لم يفضلوا له البزّات الرئاسية أو يلتقطوا له «صورة الرئيس» أو «يفتحوها» للفريق الإعلامي المحيط به ليوسّع دائرة الاستقطاب.

أراد القطريون تعطيل اندفاعة رئيس تيار المردة سليمان فرنجية باتجاه بعبدا. وضعوا العصي في دواليب «البوانتاجات» التي استعجلت بعض الماكينات القيام بها، لكنّهم لم يكبّدوا أنفسهم عناء إعداد «بوانتاج» مضاد لقائد الجيش. ولم يقفوا على خاطر وليد جنبلاط أو بعض النواب المستقلّين الذين أعلنوا دعمهم له من أجل تعزيز حماستهم للقائد. أقله، فهم لا يخوضون أبداً تلك المعركة التقليدية بالعدّة التقليدية. ما يقومون به اليوم، هو غود على بدء: سؤال عن قائد الجيش، سؤال عن كيفية حل الأزمة الرئاسية وعرقلة أيّ «تقدّم» محتمل لفرنجية.

في كل جولاته، يطرح الموفد القطري جاسم بن فهد آل ثاني الأسئلة، ولا يقدم أجوبة أو تصورات. وفي كل جولة، يوسّع القطريون رقعة حركتهم لتطاول ثلاثة أو أربعة أشخاص إضافيين. يفضّلون الغداء أو العشاء على اجتماعات العمل التقليدية؛ يريدون لقاء لا اجتماعاً، بضع ساعات لا بضع دقائق، مع حرص على إفساح المجال أمام المسؤولين اللبنانيين للاستفاضة، «ليجودوا» بكل ما لديهم» كما يشتهون دائماً، مستفيدين من النزعة اللبنانية الدائمة نحو الكلام أكثر من الإصغاء. وفيما يثني القطريون بشكل دائم - ولافت - على ما يقوله مستضيفهم؛ يثنون بالحماسة نفسها على المستضيف الأول والثاني والثالث والرابع حتى لو كان لكلّ من هؤلاء رأيه الذي لا يتفق أحد معه به. هذا هو الدرس الأول في دورات حل النزاعات التي تلقّاها المسؤولون القطريون: لا يجادلون أبداً، يثنون، ثم يثنون أكثر، ثم يبالغون في الثناء. يعتقد من يستقبلهم أنه أقنعهم بالكامل برأيه؛ يمكن أن يصدق (سمير جعجع مثلاً) أنه هو من يرسم لهم سياستهم في البلد والمنطقة. وحين يُسأل المستضيف لاحقاً عما حصل في الاجتماع سيسارع إلى نقل ما قاله هو إلى ضيوفه لا ما سمعه منهم، أن كان يسمع في الأساس. مع العلم أن المشكلة ليست في «السمع»، فهم لا يقولون شيئاً جوهرياً في الأساس. وهم يثنون على غالبية الأسماء التي ذُكرت أمامهم، مبالغين في الثناء حتى على من يعرفون أن لا ذرّة أمل له.

خبرة القطريين في الملف اللبناني تجعلهم يقدّرون سعر «النفوذ» في لبنان وكيف يُشترى ومدة صلاحيته، وهم بعد تورّطهم الفاشل والخاسر في الحرب السورية يعودون من جديد إلى الملف اللبناني، لكن بحذر أكبر. فلا يريدون غير ما يريده الأميركيّ رأيه الذي لا يتفق أحد معه به. هذا هو الدرس الأول في دورات حل النزاعات التي تلقّاها المسؤولون القطريون: لا يجادلون أبداً، يثنون، ثم يثنون أكثر، ثم يبالغون في الثناء. يعتقد من يستقبلهم أنه أقنعهم بالكامل برأيه؛ يمكن أن يصدق (سمير جعجع مثلاً) أنه هو من يرسم لهم سياستهم في البلد والمنطقة. وحين يُسأل المستضيف لاحقاً عما حصل في الاجتماع سيسارع إلى نقل ما قاله هو إلى ضيوفه لا ما سمعه منهم، أن كان يسمع في الأساس. مع العلم أن المشكلة ليست في «السمع»، فهم لا يقولون شيئاً جوهرياً في الأساس. وهم يثنون على غالبية الأسماء التي ذُكرت أمامهم، مبالغين في الثناء حتى على من يعرفون أن لا ذرّة أمل له.

خبرة القطريين في الملف اللبناني تجعلهم يقدّرون سعر «النفوذ» في لبنان وكيف يُشترى ومدة صلاحيته، وهم بعد تورّطهم الفاشل والخاسر في الحرب السورية يعودون من جديد إلى الملف اللبناني، لكن بحذر أكبر. فلا يريدون غير ما يريده الأميركيّ رأيه الذي لا يتفق أحد معه به. هذا هو الدرس الأول في دورات حل النزاعات التي تلقّاها المسؤولون القطريون: لا يجادلون أبداً، يثنون، ثم يثنون أكثر، ثم يبالغون في الثناء. يعتقد من يستقبلهم أنه أقنعهم بالكامل برأيه؛ يمكن أن يصدق (سمير جعجع مثلاً) أنه هو من يرسم لهم سياستهم في البلد والمنطقة. وحين يُسأل المستضيف لاحقاً عما حصل في الاجتماع سيسارع إلى نقل ما قاله هو إلى ضيوفه لا ما سمعه منهم، أن كان يسمع في الأساس. مع العلم أن المشكلة ليست في «السمع»، فهم لا يقولون شيئاً جوهرياً في الأساس. وهم يثنون على غالبية الأسماء التي ذُكرت أمامهم، مبالغين في الثناء حتى على من يعرفون أن لا ذرّة أمل له.

(الجيش)

وهم، أيضاً، قادرون على الحديث مع الجميع، من حزب الله الذي لا يمكن للأميركيين الكلام معه مباشرة، إلى جبران باسيل المعاقَب أميركياً، إلى مجمل الأفرقاء الذين حالت الكبرياء الفرنسية دون إصلاح آلية التواصل معهم. وإذا كان الدخول القطري على أيّ ملف يعني دخولاً أميركياً فإن البعض يفترض أنه دخول بمهّد بأيعاز أميركي، وهو يدخل إلى لبنان من بابَي حزب الله والتيار الوطني الحر، لكنه لا يزال يقتصر على عرقلة أيّ تقدم ممكن لفرنجية، وتوسيع هامش «العلاقة الاجتماعية»، وتثبيت ترشيح قائد الجيش، من دون إعلان رسمي حتى الآن. ولم يكشف القطري بالتالي بعد عن أوراقه، لم يقل: «هذه مبادرتي». يسأل عن رأي الأفرقاء بعون لكنه لا يسأل عمّا يمكن أن يغيّر رأيهم به، سواء أكان سلباً أم إيجاباً؛ فهل يبقى هو نفسه مثلاً جوزف عون بالنسبة إلى سمير جعجع وسامي الجميل وبعض التغييريين والمستقلّين إذا تبنّى حزب الله ترشيحه؟ هل يقبل به باسيل إذا تعهّد بالعمل لإقرار اللامركزية الإدارية والصندوق الائتماني خلال عهده؟

لم يدخل القطري نفسه بعد في كل هذه الزواريب، ولم يفعل كما فعلت فرنسا. فهو لا يطرح مبادرة أو مقايضة، ولم يقل من يمكن أن يكون رئيساً للحكومة في أول العهد المقبل، ومن يقترح لوزارة المال أو حاكمية المصرف المركزي أو قيادة الجيش أو رئاسة مجلس القضاء الأعلى.

حتى اليوم لا توجد مبادرة قطرية؛ يوجد ضابط أمني يصول ويجول، بعيداً عن الأنظار؛ يحضّر الأرضية لعمل قطريّ ليس معلوماً إذا كان قريباً جداً أو بعيداً جداً، تماماً كما لا أحد يعلم ما إذا كان يثبّت الاستقرار كما حصل في بعض الساحات أو يفجّره كما حصل في ساحات أخرى. لقد كان لدى الفرنسيين ما يخسرونه في لبنان فيما ليس لدى القطريين ما يمكن أن يقلقوا بشأنه، وهو ما يطمئن الأميركيين أكثر إلى دورهم كـ«وسيط»، مع افتراض قطريّ خاطئ بأن نجاحهم في المبادرات بين الولايات المتحدة وإيران يمكن أن يُترجم نجاحاً لبنانياً أيضاً.

> يسأل الموفد الأمني رأي اللبنانيين بقائد الجيش وهمّه يتركّز على إطاحة فرنجية

قضية اليوم

دكانة إرنست أند يونغ دقّقت في دكانة سلامة

نفّذنا مهمة خاصة للحاكم وليس لمصرف لبنان اعتمدنا معايير سلامة لا المعايير الدولية

لطالما استخدم حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة مظلة شركتَي التدقيق العالميتين «ديلويت» و«إرنست أند يونغ» لتأكيد شفافية عمليات المصرف المركزي والتزامه القواعد والقوانين في تقاريره المالية. وهو ما كانت تصادق عليه الشركتان بيانات سنوية من دون أي تحفّظ أو إشارة إلى وجود خلل ما في حسابات المركزي أو توظيفات المصارف التجارية لديه. هكذا، نجح الحاكم في إخفاء كل تجاوزاته وتجاوزات المصارف، متسلّحاً ببيانات مدقّقي حسابات عملوا وفق «معايير» دكانة سلامة. ورتبوا له تقارير لا تتضمن أي إدانة له على مدى سنوات... إلى أن حلّ الانهيار الكبير وبات الحاكم ملاحقاً بشبهات تبييض أموال واختلاس وسوء استخدام للسلطة. عندها، انسحب المدقّقون من اللعبة بهدوء، من دون أن يتحمّلوا مسؤولية ما أدى إليه تستّرهم على واحد من أكبر المخطّطات الاحتيالية

(أ ف ب)

رلى إبراهيم

في 2 أيار الماضي، استجوب الوفد القضائي الأوروبي الذي حضر إلى لبنان للاستماع إلى عدد ممّن عملوا مع حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة، مدقّق الحسابات وليد نقفور، بصفته مديراً لشركة «إرنست أند يونغ» - فرع لبنان، والذي تدرّج في الشركة ليصبح شريكاً فيها عام 2007.

عام 2004، كُلّف نقفور بموجب عقد موقع بين سلامة ممثلاً المجلس المركزي ورمزي عكاوي ممثلاً EY، التدقيق في حسابات مصرف لبنان. لكن، للمصادفة، ما إن بدأت التحقيقات الأوروبية ضد سلامة بتهم اختلاس وتبييض أموال حتى انسحبت الشركة من أعمال التدقيق، وانتقل نقفور للعمل في «إرنست أند يونغ» - أبو ظبي، مشيراً إلى أن لا علاقة قانونية بين الشركتين اللتين تحملان الاسم نفسه، وإلى أنه لا يزال شريكاً في الشركة اللبنانية.

منذ اللحظة الأولى للاستجواب، كان همّ نقفور الإيحاء بأنه أوكل بمهمة خاصة، وليس التدقيق في حسابات مصرف لبنان بشكل رسمي، مبرراً ذلك بأن «قانون النقد والتسليف ينيط بمفوض الحكومة أعمال المراقبة دون أي مرجع آخر». لذلك، عندما تمّ التعاقد مع شركته وشركة «ديلويت» لإجراء تدقيق مشترك في المصرف، و«لدى اطلاعنا على المهمة وعلى قانون النقد والتسليف، اعتبرنا أن المهمة الموكلة إلينا هي مهمة خاصة بغية اطلاع الحاكم والمجلس المركزي على الأوضاع المالية في مصرف لبنان، وعلى هذا الأساس قمنا بعملنا، من دون أن تكون دراستنا معدّة للنشر أو للاستعمال في أي موقع رسمي». وبالتالي، تنصّل نقفور من صفته كمدقق بالادعاء أنّ التعاقد مع شركته كان لقاء «مهمة خاصة» ولم يكن تدقيقاً رسمياً، من دون أن يشرح ما هي الصفة التي عمل بها لمصلحة سلامة والمجلس المركزي والمصارف، وعلى أي أساس كانت شركته تصدر بيانات وتقارير تعلن فيها سلامة العمليات في مصرف لبنان، ويستند إليها الحاكم السابق في كل إطلالاته الإعلامية وبياناته للدلالة على أن عمله لا يشوبه أي خلل!

وقد بدا التضارب واضحاً في أقوال نقفور الذي ما إن يُنهي جملة حتى يقول نقيضها. إذ أجاب على سؤال حول نطاق عمل «إرنست أند يونغ» بأن الشركة اطلعت على حسابات حددتها بنفسها بشكل عشوائي وفق المعايير والأصول الدولية للتدقيق. هكذا، لم يعد معلوماً إن كانت EY، وهي واحدة من الشركات الأربع العالمية المعتمدة في هذا المجال، تعمل كمستشار لدى سلامة وشركاه أو تلتزم بأساس المهام التي انشئت من أجلها، وهي إجراء تدقيق محاسبي دقيق في المؤسسات والمصارف وغيرها. علماً أن الشركة تواجه في أميركا مشكلات عديدة انتهت بتغريمها 100 مليون دولار إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، في ما يُعد أكبر غرامة أصدرتها الجهة الناظمة ضد شركة تدقيق حسابات، بعد اكتشاف أن موظفيها الذين يفترض بهم أن يعملوا لكشف الغش، هم أنفسهم غششوا. كذلك فرضت ألمانيا غرامة قيمتها 540 ألف دولار على «EY» ومنعتها من أعمال التدقيق المالي للشركات العاملة فيها لمدة عامين على خلفية تورّطها في فضيحة احتيال شركة المدفوعات المالية WireCard. اكتشاف مخالفات الموظفين العاملين لدى الشركة في الخارج أدى إلى محاسبتها من قبل الهيئات العليا التي تُشرف على شركات التدقيق، لكن في لبنان ليس ثمة من يُحاسب أو يُحاسَب، فتسرح هذه الشركات وتمرح وتراكم التجاوزات والمخالفات ثم تنهي أعمالها وتذهب كأن شيئاً لم يكن.

ومن دون أن تتحمل مسؤولية قانونية بعدم إبداء رأي بالعمليات المالية التي حصلت في المصارف ومصرف لبنان، ووزارة المال بالأعمال غير الشرعية التي قام بها سلامة.

لم نشك في سلامة

رغم محاولة نقفور تبرئة ذمته من مآثر الحاكم، إلا أنه لم يفسّر الدافع وراء عدم إيراده في تقريره «حادثة» منع سلامة الشركة من التدقيق في أحد الحسابات في مصرف لبنان. وهو اعترف أمام القضاة الأوروبيين أن سلامة طلب (من 5 أشخاص مسؤولين عن التدقيق من أرنست أند يونغ) في عام 2016 عدم التدقيق في أحد الحسابات الذي اختير عشوائياً، مُعلقاً: «لا أعرف لماذا طلب ذلك». وهو لا يعرف أيضاً إن كان هذا الحساب هو حساب العمولات (أي الحساب الذي كانت تستفيد منه شركتا فوري واوبتيموم)، مشيراً إلى أن المنع جاء «بموجب كتاب خطي موقّع من سلامة نيابة عن المجلس المركزي ويُسمّى في أوراقنا كتاب التمثيل، وفريق العمل كان قد اختار هذا الحساب عشوائياً من ضمن عينة من الحسابات». وكتاب التمثيل، وفقاً لنقفور، موجود «ضمن الأوراق التي صادرها القاضي جان طنوس من مكتبنا».

تجدر الإشارة هنا إلى أن تقارير الشركة كانت تُرسل إلى الحاكم عبر دائرة التنظيم والتطوير التي يرأسها رجا أبو عسلي، أحد شركاء سلامة. لماذا كان مسموحاً التدقيق بالحساب قبل عام 2016؟ سألت القاضية الفرنسية أوت بيروزي، فأتاها الردّ كالتالي: «لا أعرف ما إذا كان هذا الحساب بالذات من العينات المختارة قبل عام 2016، ولكن أؤكد أننا لم نواجه أي إشكالية تتعلق بأي حساب سوى هذا الحساب عام 2016». فبادرته بسؤال آخر: «هل ذكرتم في

> **لم يعد معلوماً إن كانت واحدة من 4 شركات عالمية، تعمل كمستشار لدى سلامة أو تلتزم إجراء تدقيق محاسبي دقيق في المؤسسات والمصارف**

> **اعترف مدير الشركة أن سلامة طلب من 5 مسؤولين عن التدقيق في عام 2016 عدم التدقيق في أحد الحسابات الذي اختير عشوائياً**

تقريركم منع الحاكم لكم من الاطلاع على هذا الحساب؟»، فنفى ذلك بحجة «حرص» الشركة على إبراء «كتاب خطي يطلب فيه الحاكم عدم التدقيق في الحساب، وعلى ما أذكر الكتاب يحدد رقم الحساب المذكور ونُسّق مع المسؤولة عن شركة «ديلويت» نُدى معلوف».

أما سبب عدم ذكر ذلك في التقرير، فيعود، كما ادّعى، إلى أن المهمة التي تقوم بها الشركة «مهمة خاصة لإطلاع الحاكم والمجلس المركزي، ويكون ذلك متروكاً لمفوّض الحكومة (أعمال الرقابة)». وبذلك تنصّل نقفور من مهامه كمدقق مرة أخرى لتغطية تجاوزه لمعايير عمله بهدف التستر على الحاكم. لا يتوقف الأمر هنا بل يضيف أنه وفقاً «لاستنتاجاتي المهنية»، لم ير من داعٍ لذكر عملية الرفض، لأن «قيمة الحساب متدنية نسبياً بالنسبة إلى مجموع المطلوبات من المصرف المركزي، علماً أن الحساب كان من ضمن المطلوبات. والسبب أيضاً أن من طلب تنفيذ المهمة طلب عدم التدقيق في هذا الحساب». طبعاً لا يلتفت المدقق المحاسبي المجاز والعامل في شركة عالمية إلى أن المسألة ولو كانت تتعلق بحساب صغير، يمكن أن تشكل إشارة إلى أعمال كبيرة ومنها تبييض الأموال، ما كان يحتّم عليه الشك وإبلاغ هيئة التحقيق الخاصة، حتى لو طلب منه مُشغله، أي الحاكم، ذلك. فضلاً عن أن الحسابات غير ثابتة وتتغير ولا يمكن قياس نسبة رصيد أي حساب من دون مراقبة حركته وقيمة الرصيد في آخر العام والذي من الممكن أن يساوي مليارات الدولارات.

لكن «مستشار» سلامة أسقط كل هذه الاحتمالات، وقرر أن يكون «وديعاً»، بالقول: «لم نشك أن هناك عملاً غير مشروع وراء الطلب بعدم التدقيق»!

لا مخالفات بمعايير سلامة

الجزء الأخير من التحقيق تركز حول المعايير المحاسبيّة التي اعتمدها سلامة في مصرف لبنان، والتي ركنت إليها EY ملتزمة بمعايير الحاكم «لأنها تشكل إطار العمل في المهمة الخاصة». سألت المحققة: «كيف لك أن تشرح لنا التناقض بين ما تقوله بأن عملك كان مهمة خاصة وغير معد للنشر، ومن جهة أخرى تباهي رياض سلامة بتقرير شركتكم للقول أن حسابات مصرف لبنان لا غبار عليها وجرى التدقيق بها من شركات عالمية؟». مجدداً، قرر نقفور الإجابة بسذاجة رافضاً التعليق على كلام الحاكم. فبالنسبة إليه، «التقرير لم يُنشر ولم يطلع عليه أحد من المعنيين لا سابقاً ولا حالياً، ولا سيما أن العقد بيننا وبين مصرف لبنان ينص على ضرورة طلب إذننا في حال رغب مصرف لبنان في نشر هذا التقرير أو نشره رسمياً ولم نتلقّ طلباً بذلك». وحول موجبات مكاتب التدقيق في ذكر التحفظات في تقاريرها عموماً، أي الإشارة سلباً أو إيجاباً إلى أي عمليات غير سوية أو تتعلق بحجب معلومات ومستندات عن المدقق، أجاب: «إذا كنا نعمل بصفة مدققي محاسبة (لم يذكر بأي صفة كان يعمل غير هذه الصفة) فعلينا ذكر هذه التحفظات لكي يتمكن من يحق له الاطلاع على التقرير، فالتدقيق المهني يستوجب ذلك». وأضاف أنه أثناء عمليات التدقيق لم يلحظ والموظفون الآخرون أي عمليات مشبوهة أو بحاجة إلى توضيحات، فالحاكم قدّم «إجابات مرضية» عن كل التساؤلات «باستثناء بعض المواضيع مثل الذهب وكل ما يؤثر على الميزانية ولم نجد له تفسيراً منطقياً وأرصدة المصارف التي لم نتمكن من التأكد منها من خلال مطابقات مباشرة مع المصارف المعنية وأرصدة حسابات القطاع العام التي لم نتمكن من مطابقتها، بالإضافة إلى أعمال تمت لها تأثير على الميزانية وأرقامها. وقد ذكرنا ذلك في تقريرنا». غير أن واجب نقفور المهني كان يقتضي عليه، في حالة مماثلة، الإعلان عن تمنّع مصرف لبنان والمصارف عن تزويده بالمستندات، ما سيؤثر حكماً على نتيجة التدقيق، ويحول دون معرفة الأرقام الحقيقية. وبالتالي يكون الحلّ بالانسحاب من التدقيق لعدم القدرة على تكوين رأي دقيق.

والانسحاب، وفقاً للعاملين في المهنة، هو أقصى ما يمكن أن يفعله المدقق ويحمل في طياته إدانة واضحة لسلامة. لكن نقفور ارتضى التكتّم على أمر باهمية التأكد من ميزانية مصرف لبنان وأرصدة المصارف ومطابقتها مع الأرقام، مكتفياً بالإشارة إلى جريمة مالية مماثلة بذكرها في التقرير؛ وهو بالمناسبة لم يلاحظ أي مخالفة لقواعد المحاسبة، فقواعد الحاكم، على ما قال، «تختلف عن القواعد العالمية التي تعتمدها الشركات اللبنانية، ونحن أجرينا تدقيقاً وفقاً لمعايير مصرف لبنان». والفضيحة الكبرى أنه تعامل مع مهامه وكأنها مجرد لعبة بين طفلين لا تؤثر على مصير بلد بموديعه واقتصاده ونقده ومواطنيه، لذلك امتنع عن إبداء رأيه بما توصل إليه التقرير بعد دراسة نماذج عن الميزانية. فليس من واجبه «أن يذكر ما إذا كان يمثل صورة عادلة عن الميزانية». وتلك سابقة، وخصوصاً أنها صادرة عن مدير شركة عالمية تعمل في الشرق الأوسط منذ عشرات الأعوام وتدّعي قيامها بأعمال التدقيق المحاسبي بمعايير دولية، حيث يوجب عليها القانون إبداء رأيها بالعمليات المالية، لا الجلوس في الزاوية وانتظار كلمة سرّ العميل!

الانسحاب أضعف الإيمان

يقول النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان أمين صالح لـ «الأخبار» إن أي مدقق حسابات، أكان في لبنان أو في العالم، عليه أن يلتزم قواعد التدقيق الدولية. ثمة قواعد خاصة بالسلوك المهني وهي قواعد أخلاقية ومنها المهارة والكفاءة والنزاهة والاستقلالية. والقانون الرقم 2015/44 يلزم فئات متعددة منها المصارف والهيئات المالية الخاضعة للمركزي والمحامين وخبراء المحاسبة ومفوضي المراقبة بإبلاغ هيئة التحقيق الخاصة عن الاشتباه بعمليات تبييض أموال، أي الأموال غير المعروفة المصدر والناتجة من فساد. وبالنسبة إلى التدقيق، طالما أن مدقق المحاسبات قد كُلّف بالتدقيق، فهو ملزم احترام قاعدة معايير الامتثال القانون، ما يعني أن التدقيق يجب أن يشمل مدى التزام المؤسسة المدقق في أعمالها بالقوانين والأنظمة في الإقليم الذي تعمل فيه. وبالتالي يقتضي على المدقق، في حال لم تلتزم المؤسسة بإعطائه كل المستندات، أن يعلن ذلك صراحةً وأن ينسحب من عملية التدقيق إذا لم يتمكن من تكوين رأي صريح. الحديث عن رأي صريح يعني أنه مجبر على إبداء رأي، إما بالانسحاب، أو بالقول إن لا تحفظات حول العمليات التي دقق بها أو بإعلان تحفظاته وتعدادها. فالتدقيق يقتضي أن يطلب المدقق من المركزي الطلب بدوره من البنوك تأكيد أرصدتها، وإن لم يطلب ذلك يكون قد خالف قواعد التطبيق، وبالتالي يلتف على المهنية ويخرج عن قانونية عمله وقواعد السلوك والتدقيق. إلى جانب ذلك يؤكد صالح أن لا علاقة للمدقق بعمل مفوض الحكومة، إنما من واجبه أن يطلب من مصرف لبنان إمداده ببيانات مفوض الحكومة ليطّلع على آرائه ولجنة الرقابة على المصارف، وطلب الاطلاع على محاضر المجلس المركزي والتدقيق فيها طالما قُبل بمهمة التدقيق. وكل ما عدا ذلك مخالف لكل معايير المهنة وقواعدها.

مقالة

استقرار نقدي فوق الجثث

محمد وهبة

تروّج قوى السلطة اليوم أنها حققت إنجازاً منذ مطلع نيسان الماضي اسمه «الاستقرار النقدي». حيال السلطة تجاه الأزمة، لم يُنتج فقط تبديد القسم الأكبر من موارد لبنان بالعملة الأجنبية، بل أنتج مزيداً من الفقر المتعدّد الأبعاد وهجرة واسعة للشباب وانكماش الاقتصاد من 55 مليار دولار في عام 2018 إلى 16 مليار دولار. لبنان، سبق أن اختبر الوجه الطليف من هذه المعاناة في مطلع التسعينيات يوم مُنحت السياسة النقدية الهيمنة على السياسات المالية والاقتصادية في إطار «الاستقرار النقدي». أما اليوم، ففي ظل حجم الأزمة وربطها بالاستقرار النقدي حصراً، تصبح أعراض المعاناة مزمنة والانحرافات أكثر تجذّراً. الإنجاز الوحيد الذي يمكن لقوى السلطة أن تدّعيه، هو «الجريمة».

قبل نهاية ولاية رياض سلامة، كانت الدولرة النقدية اجتاحت لبنان. أما الليرات الموجودة في السوق، فمؤلّف المضاربات على منصّة «صيرفة» بشكل أساسي، وتحلّ محلّ «فراطة» الدولارات التي لم تعد متوافرة بالقدر الملائم للتبادلات اليومية في السوق. سلامة ضخّ على مدى السنوات الأربع الماضية نحو 80 تريليون ليرة (ما يوازي 900 مليون دولار بسعر صرف اليوم). كان الحاكم السابق يعمل على شراء الوقت بمعزل عن الكلفة، وهو خيار اعتمده لسنوات طويلة. ما أفقد موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملة الأجنبية نحو 25.5 مليار دولار. ومن أصل 34.15 مليار دولار في نهاية أيلول 2018 ، بقي مع المصرف نحو 8.7 مليارات دولار في 15 أيلول 2023. أما الالتزامات المترتبة على ما تبقى من هذه السيولة فهي ليست نهائية وحاسمة، حتى بعد الشروحات التي قدّمها الحاكم بالإنابة وسيم منصوري في البيانات المالية الأخيرة. هذه الخسارة استخدمت ضمن أكثر من هدف من بينها تثبيت أسعار صرف استيراد السلع الأساسية أو ما سمّي بـ«الدعم» بكلفة إجمالية تجاوزت 14 مليار دولار، ومنها ما استُخدم لأغراض أخرى مثل تهريب الودائع لكبار النافذين، أو إقراض المصارف لتسديد خطوط ائتمانية في الخارج... واعتباراً من 26 نيسان 2023، أقرّ المجلس المركزي لمصرف لبنان إنشاء حساب جديد في الميزانية يسمّى «صندوق تثبيت القطع» الذي راكم خسائر فروقات سعر الصرف الناتجة من تدخّله في السوق لغاية 15 أيلول بقيمة 109 تريليونات ليرة، أو ما يوازي 1.22 مليار دولار «فريش»، أي إن الكلفة المباشرة لتثبيت سعر الصرف بلغت 245 مليون دولار شهرياً.

عملياً، النتيجة الواضحة أمامنا، هي كلفة تثبيت سعر الدولار على 89 ألف ليرة. آلية التثبيت التي اعتمدها سلامة، قامت على مبدأ أن يضخّ مصرف لبنان الدولارات عبر منصّة "صيرفة" لتسديد رواتب القطاع العام، إضافة إلى حاجات للدولة، وفي المقابل يجمع الدولارات من السوق مقابل ليرات يضخّها عبر عقود مع مصارف وصرافين وشركات مالية أخرى. أهمية هذه الآلية أنها كانت تنطوي على مزاريب واسعة للدولارات بمقدار الخسائر التي يتكبّدها المركزي بسبب فروقات سعر الصرف بين "صيرفة" والسوق الحرّة.

بعد استلام منصوري، أجريت تعديلات على الآلية تهدف إلى جعلها أكثر فعالية وأقلّ هدراً للدولارات. لكن في المرحلتين، كمن سر الاستقرار، في استخدام السياسة المالية في إطار أولويات السياسة النقدية. إذ كان هناك اتفاق بين وزارة المال ومصرف لبنان على تعديل قيم استيفاء الضرائب، ولا سيما الدولار الجمركي وضريبة القيمة المضافة، بما يؤمّن سحب كمية كبيرة من الليرات من السوق. وفي المقابل يجب ألا تضخّ الوزارة كميات كبيرة من الليرة لتسديد فواتير المتعهدين والأكلاف التشغيلية الأخرى والرواتب والأجور. في الشهر الماضي، أمّنت وزارة المال جباية من ضرائب ورسوم بقيمة 27 تريليون ليرة ودفعت رواتب وأجور بقيمة 7 تريليونات ليرة. عملياً، أتاح ذلك كبح المضاربات بشكل نسبي، فيما تولى مصرف لبنان عبر وكلائه في السوق، توزيع كمية الدولارات الوافدة نقداً تبعاً للحاجات السوقية ولحاجات الخزينة.

توازن الكتل النقدية هو أحد العوامل المساعدة في ما يسمّى «الاستقرار النقدي». رغم ذلك، يعتقد كثيرون أن الاستقرار سببه عدم وجود قرار بـ«التخريب» حتى الآن، إذ إن التوازن التقني للكتل النقدية بين الليرة والدولار في السوق، ليست عاملاً حاسماً في ظروف ملتهبة كالتي نشهدها دولياً وإقليمياً ومحلّياً. ليس من الصعب أبداً التلاعب بسعر الصرف حتى مع كل إجراءات مصرف لبنان، إذ سبق أن شهدنا تلاعباً بسعر الصرف عبر طلبات بسيطة نسبياً مثل بضعة آلاف من الدولارات فقط.

وفق أي سياسة تعمل هذه الآليات؟ ثمة كلام يردّده منصوري في كل مرّة: الاستقرار النقدي هو الأولوية. ومنصوري سبق أن سأل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في أكثر مناسبة عن أولوية الحكومة، فأجابه بأن الاستقرار النقدي هو الأساس. وهذا الهدف، جرى الترويج له قبل انتهاء ولاية سلامة، حيث روّج بأن خروج سلامة سيُشعل سعر الصرف. وبمعزل عن أهداف كل هذا الكلام، فإن ثمة حقيقة واضحة للعيان: السلطة النقدية تفرض على السلطة المالية (الحكومة ووزارة المال) زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق من أجل تجفيف السوق من الليرات والحدّ من الطلب على الدولار.

بعض الخبراء، يرون أن تدخّل مصرف لبنان في السوق ليس له أهمية في إطار تثبيت سعر الصرف بمقدار ما له أهمية في إبطاء التدهور، أو شراء المزيد من الوقت في انتظار أمر ما (بالمناسبة هو الأمر نفسه الذي كان يقوم به رياض سلامة رغم اختلاف آليات العمل). لكن من أبرز تداعيات هذا التدخّل أنه يخلق أوراماً اقتصادية، كما كان يحصل في السنوات التي سبقت الأزمة. لكن الورم الذي يظهر الآن هو أخبث وأكبر بكثير لأنه يأتي في ظروف أسوأ. إذ لم تتمكن قوى السلطة من معالجة أي من الاختلالات التي أنتجتها الأزمة، فإذا كان "الكابيتال كونترول" هو العقدة الأسهل، ولم يُقرّ القانون منذ أربع سنوات، فكيف سيتم التعامل مع العقدة الأصعب التي تكمن في إعادة هيكلة القطاع المصرفي، حيث كانت المصارف ولا تزال قوّة كبيرة لديها نفوذها السياسي، كما لديها مصالح مالية تجعلها قادرة على تعطيل أي إصلاح.

لكن المشكلة لا تُحصر هنا فقط. فالهيمنة النقدية، وإن كانت تهدف إلى شراء الوقت فقط، إلا أن تداعياتها سلبية بشكل هائل على الاقتصاد والمجتمع. فهناك ثلاثة أركان لا يمكن اعتمادها في أي معاً: الثبات النقدي، ثبات قوّة الشرائية، ثبات الاستهلاك. الثبات النقدي يتطلّب أن تنخفض المداخيل أو ينخفض الاستهلاك. انخفاض المداخيل يعني المزيد من الانهيار في القوّة الشرائية، وانخفاض الاستهلاك يعني المزيد من الضرائب ورفع أسعار السلع والخدمات. لذا، علينا أن نختار نوع المقابل للاستقرار النقدي: هل نرفع الضرائب ونكبح الاستهلاك، أم نقلص المداخيل، أم نقوم بالأمرين معاً؟ الاستقرار النقدي يعني أن كلفة إعادة الاستثمار ستصبح كبيرة على الاقتصاد، وأن فرص النموّ محدودة بقطاعات محدّدة على حساب تراجع كبير في القطاعات الأكثر حيوية. وارتفاع نسبة هجرة الشباب والعائلات بحثاً عن عمل، كما ارتفاع كلفة الوصول إلى الخدمات الصحية والتربوية. وسوف تظهر نتائج هذه السياسة في السنوات المقبلة، على شكل مجتمع هرم بمستوى تعليمي متدنٍ، وزيادة في معدلات الوفيات بسبب كلفة الطبابة والاستشفاء، وتدني جودة الخدمة الصحية. لا يُحسب من ضمن كل ذلك التغير الديموغرافي الناتج من عشوائية التعامل مع النزوح السوري، وهي تغيّرات اقتصادية واجتماعية بنيوية.

حالياً، قوى السلطة مشغولة بمراقبة تطوّرات الخارج. وتسلّي الجماهير بـ«مباريات» محلّية بين قوى تتحاور وتتصارع تحت عناوين مختلفة تخفي نقاشات بشأن مقترحات لتعديل بنية النظام لاكتساب سلطة أو لإرضاء جماعة أو لحماية أخرى. هل المطلوب استقرار نقدي فوق الجثث؟

على الغلاف

انتخابات «الشرعي» تنهي الأُحاديّة السنيّة

لينا فخر الدين

تسبّبت انتخابات «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» بمزيد من الانقسام والشرذمة في السّاحة السنيّة بعدما خاض المتنافسون معارك طاحنة، ثبّتت نتائجها، في كل الدوائر، فقدان المرجعيّة السنيّة، إذ إن أياً من القوى السياسيّة لم تكن قادرة على تسييل «بلوكات» تجييريّة تُمكّنها من «عرض عضلاتها» من دون تحالفاتٍ من فوق الطّاولة أو تحتها. أنهى استحقاق الأمس الـ«زي ما هيي» بعدما أصاب الوهن مفاصل تيّار المستقبل، إثر ضربات سياسية وماليّة مُتلاحقة انتهت بخروجه من الحياة السياسيّة، كما أنهى الأُحاديّة السنيّة التي أرساها الرئيس رفيق الحريري، وأحيا بدلاً منها «جيوباً» داخل الطائفة لا تخوض حروباً إلغائيّة علنيّة ضد بعضها، لأنّها غير قادرة أصلاً على ذلك. غير أن مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان هو النموذج الفاقع بينها؛ الرّجل الذي تُمنّي السعوديّة نفسها بأن تجعل منه المرجعيّة السياسيّة والدينيّة الأقوى داخل الطائفة، والذي نال تمديداً من دون «تشريع سياسي» من أيّ رئيس حكومة، والذي يُخطّط له كي «يكمش» السّاحة ويقضم من حصّة تيّار الرئيس سعد الحريري، بدا في معركة «الشرعي» في بيروت أمس، أضعف من ذلك بكثير، بعدما فشل في إيصال لائحة تبنّاها في السر وسوّقها في العلن

دريان «يسقط» في دار الفتوى: لا قوّة تجييريّة للمفتي

(مروان بو حيدر)

انتهت انتخابات «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» في بيروت، أمس، إلى «نتيجة رماديّة» من دون غالب أو مغلوب واضحَيْن أو تمكّن أيّ طرف من إيصال جميع مرشّحيه، وإن كانت الخسارة الكبرى هي من حصّة مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان الذي بدا أضعف من إيصال مرشّحيه إلى «حافة النجاح»، بعدما تراجع عن تحالفه مع تيار المستقبل متنصّلاً من دعم اللائحة التي أنفق الطرفان على دعمها، لمصلحة لائحة ضمّت من يُشكّلون استفزازاً لـ«الحريريين» كالقاضي الشرعي الشيخ وسيم فلاح وعضو المجلس السابق محمّد دندن والمحامي حسن كشلي (المدعوم من النائب فؤاد مخزومي). في المقابل، لم يتأخّر الحريريون في نفض أيديهم من اللائحة ببيان رسمي بعدما «فرطت»، والتحضير لتحالفات من تحت الطاولة مع عدد من الجمعيّات الإسلاميّة والمشايخ، في مقدّمهم أمين دار الفتوى الشيخ أمين الكردي، ما أفضى إلى تبنّي أسماء مستفزّة لدريان: القاضي الشرعي الشيخ عبد العزيز الشافعي المناهض علناً للمفتي ولرئيس المحاكم الشرعيّة السنيّة العليا القاضي محمّد عشاف، ورئيس «جمعيّة متخرّجي جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة في بيروت» مازن شربجي الذي خاض حرباً على رئيس «المقاصد» فيصل سنو (حليف دريان والذي عمل على تسويق فكرة التمديد له)، والمستشار الديني لرئاسة الحكومة الشيخ فؤاد زيّاد المعروف بمعارضته لأداء المفتي في كثير من الملفات خلال ولاية «المجلس الشرعي» السّابق.

أدّى ذلك إلى دفع كل مجموعة لتشكيل لائحتها الخاصة: لائحة لمخزومي تضمّ كشلي والسفير بسام النعماني، ولائحتان سوّقهما المشايخ والجمعيّات الإسلاميّة إحداهما تتبنّى عبدالله شاهين (القريب من المفتي) وأخرى تستبدله بوسام رضوان المدعوم من الشيخ ماهر الجارودي، ولائحة رابعة اعتمدها معظم القضاة المدنيين. ومن المفارقات التي أظهرها الفرز أنّ بعض الأوراق كُتب عليها اسم واحد، ووجود لوائح غير مقفلة تضم 5 مرشحين غالبيّتهم من جو علماء الدين، و«لوائح ملغومة» شكّلتها مجموعات غير محسوبة على أي طرف.

ورغم التشطيب وتركيب اللوائح اللذين لم تشهدهما دار الفتوى سابقاً، واستنفار الماكينات الانتخابيّة، ما أدّى إلى مشاركة 125 من أصل 136 ناخباً بعد الاتصال بالذين لم يحضروا حتّى الدقائق الأخيرة، كان واضحاً أن القوّة التجييريّة لكل فريق، بمن فيهم المستقبل ودريان، لم تتعدّ الـ30 ناخباً على أبعد تقدير. وثبت بالوجه الشرعي أنّ أحداً لم يكن قادراً وحده على فرض لائحته، إذ لم يفز في الانتخابات بأصوات مرجّحة (تفوق 60) إلا من حظوا بدعم أكثر من طرف (دريان والمشايخ أو المستقبل والمشايخ أو قاسم مشترك بين دريان والمستقبل) كرئيس «جمعيّة الدعوة الإسلامية» الشيخ زياد الصاحب وشربجي وممثل «الجماعة الإسلامية» عبد الحميد التقي وممثل «الإرشاد والإصلاح» وسيم المغربل. فيما كان محافظ جبل لبنان القاضي محمّد مكاوي هو الاسم المشترك بين كل القوى لكوْنه «صفر مشاكل» مع الجميع، فنال 107 أصوات، وهو رقم لم يصل إليه أيّ من القضاة المدنيين في الدورات السابقة.

«الجماعة» و«الإرشاد» غدرتا بالمستقبل؟

من كانوا على لائحة المستقبل نالوا أرقاماً هزيلة. «القلّة» يعزوها «الـزرق» إلى دعم «الجماعة» و«الإرشاد والإصلاح» مرشحيهما «المستقبل»، والاكتفاء بتوزيع لوائح من 5 أشخاص بدلاً من 8. وهو ما تجلّى بالرقم الضئيل الذي حصل عليه زيّاد (57 صوتا) بفارق 12 صوتاً عن التقي و30 صوتاً عن المغربل. «الغدر» الذي يتحدّث عنه «مستقبليون» أدّى إلى خسارة الشافعي الذي كان فوزه سيشكل ضربة كبيرة لدريان (خسر الشافعي بفارق صوتيْن عن أوّل الخاسرين زيّاد، بعدما أُلغيت ورقتان حملتا صفته الرسميّة).

في المقابل، ينفي مقرّبون من «الإرشاد والإصلاح» حصول تفاهم مع «المستقبل» بشأن أي اسم في الأصل، لافتين إلى أن اسمَي الشافعي وزيّاد كانا على اللوائح التي وزّعوها. والأمر نفسه يؤكده مسؤولو «الجماعة الإسلامية». وعليه، يعزو متابعون خسارة الشافعي إلى نقمة دريان وعسّاف عليه، وتركيز ماكينتهما الانتخابيّة على شطب الشافعي وزيّاد واستبدالهما بدندن وفلاح. كما يشير هؤلاء إلى ضغوط و«مخالفات» داخل قاعة التصويت من قبل بعض موظفي مديريّة الأوقاف الإسلاميّة. كذلك يُعزى جانب من هذه الخسارة إلى توزّع الأصوات بين القضاة الشرعيين، ما أدّى إلى استبعاد المرشحين الثلاثة، إذ نال القاضي الشرعي الشيخ وائل شبارو 34 صوتاً. ويتردّد أنّ بعض المحسوبين على «الحريريين» شطبوا اسمه.

وإذا كان الحظ لم يحالف «المستقبل» في إيصال الشافعي كما في حصوله على أرقام هزيلة، إلّا أنّ الخسارة المدوّية كانت من نصيب دريان، خصوصاً أن لا مرشّحين «pure مستقبل» على اللوائح، بل تبنّى التيار من رأى أنهم الأوفر حظاً، فيما أخفقت كل جهود دريان، في المقابل، في إيصال المرشّحين فلاح ودندن إلى «حافة النجاح»، فحصل الأوّل على 50 صوتاً والثاني على 42 صوتاً، كما حصل مرشّح مخزومي المدعوم من المفتي على 50 صوتاً، ونال نبيل عيتاني الذي سوّق على أنّه مدعوم من دريان وسنو 16 صوتاً. وكانت «النكسة» الكبرى بحصول المرشح المحسوب على دريان، عبدالله شاهين، على رقم هزيل لا يتعدّى 58 صوتاً، خصوصاً أنّ البعض يُشير إلى أنّ ما عزّز حظوظه هو كوْنه واحداً من أعضاء «جمعيّة إرادة» (مجموعة من رجال الأعمال)، وإلا لكان لقي مصير فلاح ودندن.

كلّ ذلك، يُؤكد أن لا وجود لـ «القوّة الضاربة» التي ادّعى دريان أنّه يمتلكها وجلس على طاولة المفاوضات من خلالها، بهدف تشكيل اللوائح ومنع مرشحين «والشد» باخرين، إذ يؤكد متابعون أنّ المفتي لم يتمكّن من تجيير أكثر من 30 صوتاً للمرشحين الذين أعلن دعمه لهم، فيما لم تكن له «مؤنة» على الكثيرين، وأن بعض مرشحيه، كدندن، كانوا ضحية «الثأر» من قرار التمديد له، فيما خسارة آخرين، كفلاح، كانت نتيجة تصفية حساب ملف «وقف البر والإحسان».

> **لم يفز في الانتخابات بأصوات مرجّحة تفوق الـ 60 إلا من حظوا بدعم أكثر من طرف**

البقاع
مراد يدعم «المستقبل»

حملت انتخابات «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» في البقاع لاختيار عضوَين مفاجأة بتفوّق القيادي في تيار المستقبل (لم يتبنَّ التيار ترشيحه) محمد العجمي الذي نال 58 صوتاً مقابل 55 صوتاً للقاضي الشيخ يونس عبد الرزاق المدعوم من المستقبل. واستفاد العجمي من مسؤوليته القيادية في «التيار»، ومن علاقته مع مفتي البقاعيْن الغربي والأوسط وراشيا الثلاثة الذين توافقوا على دعمه، ومن دعم النائب حسن مراد الذي حرص على إيصال عبد الرزاق بأصواتٍ هزيلة.

جبل لبنان
الجماعة تنجح في امتحان الشعبية

لم تخرج انتخابات «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» لانتخاب عضوين في دائرة جبل لبنان عمّا كان متوقّعاً، بفوز قاضي التحقيق في بعلبك حمزة شرف الدين والقاضي الشرعي الشيخ رئيف عبدالله. لكنّ اللافت هو أن الأوّل نال حصّة الأسد من الأصوات (71 صوتاً) على خلاف ما جرت العادة بحلول عبدالله (61 صوتاً) في المرتبة الأولى.

وبالتالي، وصلت الرسالة إلى عبدالله الذي يطمح للترشّح إلى خلافة المفتي الحالي محمد علي الجوزو، في وجه نجل الأخير القاضي الشرعي محمّد هاني الجوزو.

الصراع على الإفتاء أدّى إلى إحجام الجوزو وتيار المستقبل عن التصويت لعبدالله قبل أن يعدل «الحريريون» عن رأيهم في الساعات الأخيرة ويمرّروا أصواتاً له، بعد ما تردّد أنه قطع وعداً للجوزو الابن، في لقاء بينهما قبل موعد فتح الصناديق، بالتراجع عن الترشح لمنصب الإفتاء، وهو ما نفاه مقرّبون من عبدالله.

في المقابل، نجحت «الجماعة الإسلاميّة» نسبياً في «امتحان شعبيّتها» بعدما حصد مرشّحها الشيخ عاطف قشوع (47 صوتاً) رقماً مرتفعاً وغير متوقّع، مقارنة مع مرشحها في الدورة السابقة الذي نال 18 صوتاً فقط. واستفادت «الجماعة» في ذلك من عمليّة تصفية الحسابات الحاصلة بعدما تلقّى مرشّحها دعماً من الجوزو.

وكان لافتاً ارتفاع نسبة الإقبال على الانتخاب (107 من 128 ناخباً)، خصوصاً بعدما نجح شرف الدين في خلق حال من الاستنفار لدى القضاة المدنيين الذين حضروا وصوّتوا لصالحه على عكس الدورة السابقة. ولوحظ أنّ بعض الأوراق في صناديق الاقتراع لم تكن عبارة عن لائحة مكتملة، بل اكتفى 15 ناخباً بالتصويت لصالح عبدالله وحده!

عكّار
شرذمة «المستقبل» تُربح «الجماعة»

نجح مرشّح «الجماعة الإسلامية» كفاح الكسّار بالفوز بغالبيّة أصوات الهيئة النّاخبة في عكّار، بعدما نال 81 من أصل 168 صوتاً. ليحظى بذلك بالمقعد الوحيد المخصّص للمحافظة في «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى». في حين نال منافسوه: محمد حافظة 32 صوتاً، نزار قاسم 23 صوتاً ووسيم المرعبي 14 صوتاً.

واستفاد الكسّار من حضوره الشّخصي والخدمات الطبّية والبلدية التي يُقدّمها للمنطقة كوْنه رئيس بلدية ببنين (من أكبر بلديات عكّار)، إضافةً إلى نسجه علاقات جيدة مع مختلف القوى السّياسية وأعضاء الهيئة الناخبة. ومع ذلك، فإنّ ما رجّح حظوظه هو شرذمة «تيّار المستقبل» الذي لم يتمكّن من إرساء التوافق بين المنافسين الثلاثة المحسوبين عليه والإبقاء على واحدٍ منهم، ما شتّت الأصوات بينهم.

وبفوز الكسّار، تكون «الجماعة» قد حقّقت نصرها الأكبر في تاريخ «المجلس الشرعي»، حيث تكون حصتها فيه 3 (الكسار وعبد الحميد التقي في بيروت وموفق الرواس في صيدا)، بدلاً من حصتها الاعتيادية التي كانت تقتصر على عضوَين فقط.

الشمال «قصقصة أجنحة» إمام و«خطف» مقعد الضنيّة

عبد الكافي الصمد

خرجت نتائج انتخابات دائرة طرابلس والشّمال في «المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى» بمفاجآت لافتة، تمثّلت في تمكّن مرشّحيْن منفردَيْن من خرق «لائحة الثقة والإنماء» المدعومة من قوى سياسية ودينية، أبرزها النواب فيصل كرامي وجهاد الصمد وأحمد الخير و«تيار المستقبل».

وبدا واضحاً منذ ما قبل فتح صناديق الاقتراع وإقبال أعضاء الهيئة الناخبة على التصويت (اقترع 125 عضواً من أصل 134)، أنّ الالتزام باللائحة الكاملة غير ممكن. أولى الإشارات أتت بعدما شنّ مقرّبون من رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي حملة إعلاميّة على اللائحة بذريعة «تدخّل القوى السياسيّة في الانتخابات»، ما أوحى بأن ميقاتي سيتراجع عن النأي بنفسه عن المعركة، ليُنخرط فيها مباشرة أو من تحت الطاولة كما درجت العادة.

وسريعاً، تلاقت مصلحة ميقاتي مع مصلحة مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان الذي أدار «معركة تصفية حسابات» مع المرشّحين الذين لم يُشاركوا في جلسة التمديد له منذ نحو شهر، ووجد المفتي ضالّته في عضو المجلس السّابق الشيخ أمير رعد الذي لم ينفع دعم الصمد وفاعليات الضنيّة لترشيحه، بعدما تعرّض لحملة من رئيس محكمة طرابلس السنّية الشّرعية الشيخ سمير كمال الدين وإمام «مسجد السلام» الشيخ بلال بارودي لخالفات سابقة مرتبطة بانتخابات مفتي طرابلس والشّمال، ونائبي طرابلس أشرف ريفي وإيهاب مطر وآخرين

> **فاز 5 اعضاء من طرابلس بعدما اقتصر تمثيلها في الدورتين السابقتين على 4**

ضمن الهيئة الناخبة في طرابلس ممّن خاضوا الانتخابات تحت عنوان «استعادة المدينة لحجمها التمثيلي في المجلس الشرعي»، وهو ما نتج عنه فوز 5 أعضاء من طرابلس من أصل 7، بعدما كان تمثيلها في الدورتين السابقتين مقتصراً على 4. وفي طرابلس، مُني المفتي محمّد إمام بهزيمة إثر خسارة مرشّحه وسيم شيخ العرب، ولم يتمكّن سوى الحفاظ على مقعدٍ واحد لصالح مرشّحه منذر حمزة. ويشير متابعون إلى أنّ أكثر من طرف تقاطعوا على إلحاق الهزيمة بإمام، على رأسهم دريان الذي عمل خلال الانتخابات على «قصقصة أجنحة» مفتي المناطق كي لا ينافسوه في المرحلة المقبلة. كما انضم إليه أيضاً ميقاتي ونوّاب طرابلس «الذين فضّلوا بدورهم مفتياً ضعيفاً في المدينة»، إضافة إلى بعض المشايخ.

حملات التشطيب المضادّة بدت واضحة أكثر عند فرز أوراق الاقتراع التي تضمّنت خليطاً من المرشحين المنفردين وآخرين من اللائحة الأساسيّة، بالإضافة إلى تصويت أكثر من ربع الناخبين لثلاثة مرشحين أو أقل، من دون الالتزام بالتصويت لـ 7 من أصل 19 مرشحاً.

وأسفرت النتائج عن فوز كلّ من فايز سيف من المنية (المقرّب من النائب أحمد الخير وتيار المستقبل وميقاتي) بـ99 صوتاً، بلال بركة (تيّار المستقبل) 81 صوتاً، أحمد الأمين (المقرّب من النائب فيصل كرامي) 74 صوتاً، مظهر الحموي (منفرد) 71 صوتاً، أسامة طراد (تيّار المستقبل) 65 صوتاً، منذر حمزة (المقرب من المفتي إمام) 60 صوتاً ووائل زمرلي (منفرد) 60 صوتاً.

طريق البداية

افتتحت بلدية كفرشوبا، أمس، «طريق البداية» الذي يمتد من أطراف البلدة الى بركة بعثائيل عند الخط الأزرق مع فلسطين المحتلة، بعد الانتهاء من أعمال تعبيده. وكان قد صدر مرسوم تصنيف الطريق من مجلس الوزراء في 1 آب الفائت. وهو يُعدّ، وفق وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال علي حميه، «أول مرسوم يُثبت حضور الدولة اللبنانية بشكل رسمي في تلك المنطقة المحرّرة». والمرسوم يشتمل أيضاً على «مسافة مُكملة لذلك الطريق نحو الحدود مع فلسطين المحتلة، التي ما زالت حتى اليوم محتلة من قبل العدو الإسرائيلي».

الحدث

ابن سلمان يستلهم تاريخ جده في «التطبيع معبر للضمانة الأميركية»

حسين إبراهيم

عندما عقد عبد العزيز آل سعود اتفاق «النفط مقابل الحماية» مع الرئيس الأميركي الأسبق، فرانكلين روزفلت، عام 1945، كان ذلك الحدث إيذاناً بنقل قيادة المشروع الغربي في الشرق الأوسط، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، وبالتالي نقل مهمة حماية الممالك والإمارات والمشيخات الخليجية من المسؤولية البريطانية إلى الأميركية.

كانت إسرائيل في طور التأسيس، وهي نشأت تحت حماية بريطانية، ثم انتقلت إلى أميركية، مثلها مثل تلك الممالك والإمارات والمشيخات، وإنما بنظام مختلف ومهمات مختلفة. ولم يكن عبد العزيز معنياً بمواجهة احتلال إسرائيل لفلسطين، حتى في عز الرفض العربي له، بما يعني عملياً أنه باعها في ذلك الحين. العلاقة بين الغرب بقيادة بريطانيا ثم أميركا وبين كل من الخليج وإسرائيل، علاقة بنيوية منذ نشوئها، حتى قبل تفكك السلطنة العثمانية الذي لعب فيه الخليج دوراً ليس بسيطاً، إذا ما أخذ في الحسبان قتال عبد العزيز للعثمانيين حتى طردهم من الجزيرة العربية. وأميركا تواكب عملياً كل عمليات انتقال السلطة في دول الخليج، من حاكم إلى آخر، أو من جيل إلى آخر. هذه هي الحلقة التي ظلّت حتى الآن ناقصة في قضية وراثة ولي العهد، محمد بن سلمان، العرش. ولذلك فإن أي معاهدة دفاعية يجري الحديث عنها بين السعودية وأميركا، وظيفتها الأولى حمايته من أعدائه الداخليين أكثر من الخارجيين، عبر تبني نظامه، وحسم أي نزاع على السلطة بضمانة ومباركة أميركية. وكما كانت تفعل دائماً، وقبلها بريطانيا، تعيد أميركا السيرة ذاتها، عندما كانت ماضياً تنصر جناحاً على آخر في الأسرة أو القبيلة الواحدة، وتضمن بذلك الإمساك به وتحقيق مصالحها.

ولذا فمن الصعب، أو حتى من الوهم، التفكير في فكاك هذا النوع من العلاقة بين الراعي والواقع تحت الرعاية، أو حتى مجرّد بحث الثاني عن ترتيبات بديلة. وعندما برزت شكوك في حصول مثل هذا الاحتمال، كان السبب هو أن أميركا أرادت في السنوات الأخيرة تخفيف كلفة تلك الحماية، أو حتى الخروج منها كلياً، وليس أن أنظمة الخليج لم تعد تحتاج إليها. وكان من الطبيعي لحكام الخليج، عندما وجدوا أن مصيرهم في الميزان، أن يلوحوا ببدائل ويمارسوا ضغوطاً على واشنطن لدفعها إلى التراجع عن التخلي عنهم. الجديد هو أن أميركا اكتشفت لاحقاً أنها هي نفسها عاجزة عن الخروج من تلك العلاقة. وقد أسهب المحللون الإستراتيجيون في الغرب، ممن يتسنّى لهم الاطلاع مبكراً على ما يُخطط له، في الحديث عن شرق أوسط غير ذي أهمية بالنسبة إلى واشنطن، بما ينفي مبرّر تواجد القوات الأميركية فيه، أقله بالأحجام الكبيرة الحالية، ويسوّغ في المقابل توظيفاً أفضل لتلك الإمكانات في شرق آسيا حيث تمثّل الصين خطراً داهماً بفضل نموها الاقتصادي، وتوسعها العالمي، الذي تركز أخيراً في الشرق الأوسط، وتحديداً في الخليج الذي يمثّل الآن واحدة من المناطق الأسرع نمواً في العالم. صار التهديد الصيني هنا، ووجب على أميركا مواجهته هنا، ولم يعد ثمة داعٍ لنقل الأصول العسكرية الأميركية إلى شرق آسيا. ضف إلى ذلك أن حرب أوكرانيا التي تستنزف الغرب وتنهكه، تستدعي كذلك البقاء في المناطق التي تُحاصَر منها روسيا تقليدياً، أي أيضاً الشرق الأوسط، إلى درجة دفعت ببعض المسؤولين الروس

> **معاهدة دفاعية يجري الحديث عنها بين السعودية وأميركا، وظيفتها الأولى حماية ابن سلمان من أعدائه الداخليين أكثر من الخارجيين**

إلى اتهام أميركا أخيراً بالتخطيط للعودة حتى إلى أفغانستان، بعد سنتين فقط على الفرار منها.

هذا هو الإطار الذي تُصاغ فيه الصفقة الأميركية – السعودية – الإسرائيلية، والباقي تفاصيل. وعندما تطمئن الرياض بنظامها الجديد إلى الحماية الأميركية، لا يعود مهماً بالنسبة إلى ابن سلمان، إذا قدّمت إسرائيل ما يُطلق عليه زوراً «تنازلات» للفلسطينيين أو لم تقدّم. السعودية أولاً وأخيراً، بل النظام السعودي أولاً وأخيراً.

الشعب السعودي اعلن بالطرف التي يستطيع التعبير عبرها انه يرفض التطبيع (أ ف ب)

وأيضاً بغض النظر عن التفاصيل المتعلّقة بالمعاهدة الأمنية أو العسكرية التي يجري العمل عليها بين أميركا والسعودية، وعلى أي صورة تكون، ثمة ميزة أساسية لن تتضمّنها أي معاهدة تصريحاً، وهي أنها تُعدّ اعترافاً أميركياً مسبقاً بـ «شرعية» تولي ابن سلمان الحكم خلفاً لوالده رسمياً عندما يحين الوقت لذلك، سواء أفي الحياة أم بعد الممات، بعدما كان المرسوم له أميركياً، هو النبذ لا الاحتضان. ولذا ليس مهماً إن كانت المعاهدة على النمط الكوري الجنوبي أو الياباني أو البحريني، مع بعض الميّزات الإضافية، باعتبار أن هذه هي النماذج المقبولة أميركياً، وهي النماذج التي تتيح لواشنطن التملّص عندما تريد من الدفاع عن دولة أخرى، وذلك يسهّل تمريرها في الكونغرس.

ولهذا، ليس مطروحاً معاهدة تلزم واشنطن بالالتزام المترتب عليها نفسه تجاه الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، ولا سيما بموجب البند الخامس من ميثاق الحلف الذي يعتبر الاعتداء على إحدى دوله اعتداءً على كل دوله. وحتى إذا كان ممكناً جعل المملكة حليفاً أساسياً غير أطلسي، كإسرائيل، فإن من غير المرجح حصولها على ميّزات الأخيرة، باعتبار أن هذا التصنيف مقتضياته إسرائيلية لا أطلسية، حتى لا يتقيّد جيش الأحتلال في اعتداءاته بما تتقيّد به جيوش الأطلسي، في حين أن الالتزام الأميركي الفعلي بأمن إسرائيل، أقوى من ذلك الذي توفرّه واشنطن لأي دولة أخرى، سواء أكانت في الأطلسي أم خارجه.

بهذا المعنى سيمثّل التطبيع السعودي مع إسرائيل، الذي يمكن أن يُعلَن عنه في أي لحظة، للمرة الأولى، دمجاً لكلّ وكلاء أميركا في المنطقة، بعدما استحال ذلك طوال العقود السبعة الأخيرة، بسبب عدم إمكانية الوصول إلى التطبيع قبل ذلك، بنتيجة العداء الشعبي العربي لإسرائيل. والآن صار ممكناً نتيجة حالة التفكك والفوضى التي يعيشها العالم العربي.

هذا ما يُخطط له أميركياً. أما من الجهة المقابلة، أي من جهة أهل هذه المنطقة الذين لهم رأي مختلف في المسألة، فإن ما سيحصل بين السعودية وإسرائيل هو سقوط نظام عربي آخر، وإن أكثر أهمية هذه المرة، في حفرة التطبيع، مقابل وهم نيل الحماية الأميركية. الشعب السعودي قال كلمته هو الآخر، مثل من سبقه من شعوب عربية طبّعت أنظمتها. أعلن بالطرق التي يستطيع التعبير عبرها أنه يرفض التطبيع، ولا يقبل التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني الذي صار واضحاً أنه لن يحصل على شيء بموجب الاتفاقات المتوقعة.

هذا الرفض لمسه الإسرائيليون أنفسهم، فمراسل «القناة 12» للشؤون العربية والفلسطينية، أوهاد حيمو، الذي أعدّ تقريراً من جدة عن «السعودية الجديدة» خرج بخلاصة تقول إن السعوديين ليسوا متشوّقين للتطبيع، بناء على مقابلات أجراها مع عدد منهم، من دون أن يعلموا أنه إسرائيلي.

لن تغيّر الانعطافة السعودية الجديدة، على خطورتها، كثيراً، في ما حدث في العالم، وحتى داخل المنطقة من تغييرات، لا لجهة إعادة تعديل ميزان القوى لمصلحة الولايات المتحدة، ولا لجهة عكس مسار العلاقة السعودية مع إيران أو مسار السلام في اليمن، ولا حتى في العلاقات التجارية مع الصين والنفطية مع روسيا.

هي صفقة تقوم على مقايضة، يستلهم عبرها ابن سلمان تاريخ جده، عبر التطبيع مع إسرائيل وبيع فلسطين مرة أخرى، باعتبار أن ذلك هو الطريق الأقرب لنيل الضمانة الأميركية، وحتى تمريرها عبر القنوات الضرورية كلها داخل أميركا.

اليمن

الإمارات تتحرّك لإعاقة السلام

وقف الرحلات من مطار صنعاء

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

بعيداً عن أجواء السلام الإيجابية، التي جرت بين صنعاء والجانب السعودي بوساطة عُمانية أواخر الشهر الفائت، تدفع حكومة عدن بالأوضاع نحو التعقيد، إذ أعلنت شركة الطيران اليمنية، بتوجيهات من رئيس تلك الحكومة المنقسمة الولاء بين السعودية والإمارات، معين عبد الملك، وقف رحلاتها التجارية اليتيمة من مطار صنعاء إلى مطار الملكة علياء في الأردن. وبرّرت تلك الخطوة بعجز الشركة المالي عن مواصلة تشغيل الرحلات، مطالبة حكومة تصريف الأعمال في صنعاء بتمويل 70% من عملياتها، متّهمة إياها بفرض قيود على سحب أرصدتها المقدرة بنحو 80 مليون دولار في حساباتها لدى بنوك العاصمة، وهو ما قابلته بالنفي وزارة النقل في حكومة الإنقاذ التي أبدت استغرابها من استخدام الشركة الوطنية الناقلة ذرائع كيدية لحرمان عشرات الآلاف من المرضى والمواطنين من السفر إلى الخارج، مؤكدة أنها لم تجمّد أيّ أرصدة للشركة.

وقال مصدر حكومي مسؤول في تصريح صحافي، نقلته وكالة «سبأ» الرسمية (نسخه صنعاء)، إن «تعليق رحلات الخطوط الجوية اليمنية عبر مطار صنعاء مؤشر على عدم جدية دول التحالف في التوجّه نحو السلام»، متّهماً الشركة بوضع نفسها وسيلة بيد دول العدوان لاستمرار الحصار ومضاعفة معاناة الشعب اليمني. وفنّدت وزارة النقل في صنعاء مزاعم الشركة، مؤكدة أنها «لم تجمّد أيّ أرصدة للشركة».

وقال مصدر حكومي مسؤول في تصريح صحافي، نقلته وكالة «سبأ» الرسمية (نسخه صنعاء)، إن «تعليق رحلات الخطوط الجوية اليمنية عبر مطار صنعاء مؤشر على عدم جدية دول التحالف في التوجّه نحو السلام»، متّهماً الشركة بوضع نفسها وسيلة بيد دول العدوان لاستمرار الحصار ومضاعفة معاناة الشعب اليمني. وفنّدت وزارة النقل في صنعاء مزاعم الشركة، مؤكدة أن «صرف كلّ مرتّبات الموظفين في الشركة ومستحقاتهم يتم من صنعاء، وتصل شهرياً إلى مليوني دولار من دون اعتراض، بالإضافة إلى أن الشركة أنفقت 36 مليون دولار من أرصدتها في صنعاء كنفقات تشغيلية، على رغم امتلاكها أرصدة أخرى في عدن تجاوزت 100مليون دولار».

وقال مصدر مطّلع في الوزارة لـ«الأخبار» إن قرار وقف الرحلات التجارية من مطار صنعاء إماراتي بامتياز، وأشار إلى أن أبو ظبي حاولت استغلال الهجوم الذي جرى على جبهات الحدود وأدّى إلى مقتل أربعة ضباط وجنود بحرينيين، لكن لم يحالفها الحظ في دفع صنعاء والرياض إلى الاقتتال، والهدف كان إفشال التفاهمات التي تتعارض مع أجنداتها في المحافظات الجنوبية ووجودها الاستعماري في جزيرة سقطرى، وإعادة اليمن إلى مربع الحرب. ولفت إلى أن وزارة النقل في عدن، تحت قيادة «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات، ويقودها القيادي في «الانتقالي»، عبد السلام حميد، تقوم بمحاولة جديدة لإفشال جهود السلام التي بذلتها سلطنة عُمان الشهر الفائت، مشيراً إلى أن «هناك اتفاقاً يقضي بتحييد الشركة عن الصراع والالتزام بالحيادية والتشغيل الإنساني والتجاري، مقابل الصرف من حساباتها في صنعاء بنسبة 60% من أجل استمرار التشغيل من مطار صنعاء الدولي إلى الأردن، وفتح وجهات جديدة إلى مصر والهند، مقابل 40% من أرصدتها في عدن».

جاء ذلك في الوقت الذي كانت فيه صنعاء تنتظر قيام السعودية بتنفيذ خطوات بناء ثقة تعزّز فرص السلام بين الجانبين، وذلك بالتزامن مع تأكيد مصادر دبلوماسية مطّلعة أن هناك شركات طيران إقليمية أعلنت جهوزيتها لاستئناف الرحلات من مطار صنعاء بإذن من التحالف وطلبه. وأشارت المصادر إلى أن تلك الشركات انتهت من إعداد التجهيزات الفنية واللوجستية لإعادة تشغيل بعض الرحلات لنقل الركاب إلى مطار صنعاء في حال الإعلان عن اتفاق سياسي وتوقّف الحرب.

التحرك الأخير لحكومة عدن لإعاقة تنفيذ تفاهمات الرياض الأخيرة، جاء في أعقاب لقاءات عقدها السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، مع رئيس أركان قوات تلك الحكومة، صغير حمود أحمد عزيز، ناقشا خلالها توطيد الوجود الأميركي في المحافظات الجنوبية اليمنية. كما التقى فاجن، على هامش مشاركته في حفل زفاف باذخ إقامة عضو «المجلس الرئاسي»، طارق صالح، لنجله في دبي، عدداً من كبار مسؤولي «المجلس الرئاسي»، وتركز النقاش حول مساعي السلام في اليمن.

على رغم ذلك، لا تزال المحادثات بين صنعاء والرياض بوساطة عُمانية جارية ولم تتوقف، وفقاً لعضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، علي القحوم، الذي أكد لـ«الأخبار» «استمرار المحادثات مع السعودية، وأن التفاؤل قائم»، وأشار إلى أن «صنعاء مع السلام العادل والمستدام، والسيد القائد قدّم رسالة تطمين في خطاب المولد النبوي الشريف تجاه السعودية ونصحها بالمضيّ قدماً وبجسارة لصناعة السلام الذي يحقّق الأمن والاستقرار وحسن الجوار ورعاية المصالح المشتركة وصناعة العلاقات الطيبة والمتكافئة. وهذا فيه مصلحة للسعودية ولليمن والمنطقة برمّتها».

ونفى القحوم أن يكون التغيير الحكومي في صنعاء له علاقة بالمباحثات الجارية مع السعودية، مؤكداً أن هذه التغييرات التي دشّنها زعيم حركة «أنصار الله» هي رسالة إيجابية ورسالة سلام وتطمين على المستويَين المحلي والخارجي، وتأتي في إطار توجّه الحركة لبناء دولة ضامنة وجامعة تستند إلى النظام والقانون اليمني.

موظفة ترتّب إشارات إعلانية في مقهى في صنعاء (أ ف ب)

الاتفاقيات الأمنية بين الخليج وأميركا: الحنين إلى النموذج البريطاني

عباس بوصفوات

اتفاقية محبطة، ومتواضعة المضمون، ولا تشكل نموذجاً لما يتطلّع إليه زعماء دول مجلس التعاون الخليجي الست. هكذا يمكن وصف مشاعر الدول الخليجية ومواقفها، وهي تدقّق بنود الاتفاقية الأمنية الموقّعة بين أميركا والبحرين، في 13 أيلول الماضي. فهي لا تضيف فارقاً إلى ما هو متاح، منذ عقود، من «شراكة» أمنية، ما دامت لا تلزم واشنطن بالدفاع عن الدولة الخليجية.

> **ما تأمله الدول الخليجية من أميركا، توفير حماية ليس على قاعدة «الاختيار»، وإنّما على أساس «اللزوم»**

أولا: ثلاث حالات للسند الاميركي المرتجى

تتطلّع السعودية والإمارات وقطر والكويت وعُمان، وكذلك البحرين، إلى اتفاقيات مع الولايات المتحدة، تُوقّع مع كل دولة على حدة، توجبُ على واشنطن اللجوء إلى آلتها العسكرية دفاعاً عن الدولة الخليجية، في حال تعرّضها لهجوم على أراضيها المعترف بها دولياً.

ما المطلوب أميركياً في حال قيام دولة أو عدد من الدول بهجوم استباقي على الغير، أو في حال وقوع اضطرابات داخلية على أراضيها؟ هذان سؤالان جوهريان في ظل النقاشات الجارية بين البريطانيين بشأن توقيع البلدين اتفاقية أمنية تضفي طابعاً رسمياً على الالتزام الأميركي «الشفوي» بأمن الخليج.

التجربة تفيد بأنه في الحالات الثلاث، (عدوان خارجي، حرب استباقية وعصيان داخلي)، اعتادت أميركا، في العقود الطويلة الماضية، تقديم دعم عسكري وسياسي ولوجستي ومخابراتي جدّي للدولة أو الدول المعينة المتورطة، لكن هذا الدعم فيه مشكلتان: أتى في بعض المعارك وليس جميعها، أولاً، ثم إنه حضر على سبيل «الاستحباب» وليس «الوجوب»، ثانياً. هذان البعدان (التدخل أحياناً، واستحباباً)، وقضايا أخرى تتعلّق بالسلاح ومكانة المنطقة، مشاغل خليجية مطروحة على الطاولة مع أميركا، وهي تزداد إلحاحاً في عالم يتغير، بالنسبة إلى حكومات اعتادت النوم على المِخدّة الأميركية.

ثانيا: النموذج البريطاني

يتوق الخليجيون إلى الأيام الخوالي، حين كانت بريطانيا مُستعمِرة لـ«مشيخات الساحل المتصالح»، كما كانت تسمى في الأدبيات البريطانية، المعروفة بدول الخليج، والتي خضعت للاستعمار الإنكليزي بين 1820 – 1970. وقد وفّر هؤلاء لهذه المشيخات نوعين من الحماية:

- الحماية ضد الاعتداء الخارجي، والأمثلة كثيرة على ذلك. وفّرت بريطانيا دعماً للمشايخ الصغيرة: قطر وعمان والبحرين والكويت والإمارات، ضد هجمات سعودية حصلت بالفعل، أو كانت على وشك الوقوع، وعاقبت البحرين وأبو ظبي لهجومهما على قطر (1867)، ووفّرت حماية للكويت ضد تهديدات عبد الكريم قاسم، الذي اعتبر الدولة المستقلّة حديثاً جزءاً من العراق، في 1961، حيث نشر البريطانيون مئات من الجنود فيها.

- الحماية ضد التحدّيات الداخلية، صحيح أن النوع الأول من الحماية - ضد تهديدات الخارج - أتاح للمشيخات أن تركّز إمكاناتها العسكرية لبسط سلطتها على أراضيها، وإخضاع القبائل والقوى المنافسة لها ولجم المعارضين، إلا أن بريطانيا قدمت سنداً مباشراً للمشيخات ضد التهديدات المحلية. فقد نشر الجيش البريطاني قواته للمساعدة في قمع الاحتجاجات التي عمت البحرين عام 1956، ثم ساهم الجنود البريطانيون في دحر ثورة ظفار في عُمان.

ما تأمله الدول الخليجية من أميركا، توفير حماية شبيهة، ويضاف إليها خدمات أمنية أخرى، ليس على قاعدة «الاختيار»، وإنما على أساس «اللزوم». ويبقى السؤال عن الثمن والمقابل الذي سيحصل عليه الأميركي؟

ثالثا: مصادر التهديدات للخليجيين

بالاستناد إلى النموذج البريطاني الذي نفترض أن الخليجيين يحنّون إليه، أو يعتبرونه النموذج القدوة، يمكن الاستشهاد بـ«معاهدة السلام العامة لعام 1820»، وهي من أشهر المعاهدات بين البريطانيين والمشيخات. فقد وفرت حماية للإمارات الصغيرة، وعاشت المنطقة بعدها قدراً واضحاً من السلام، أو بعبارة أدق، الخضوع للضوابط التي رسمها الاستعمار.

وسيكون مفاجئاً حين يتضح أن التهديدات التي كانت تواجهها المشيخات، وأرادت المعاهدات المتتالية ردعها، تأتي من المشيخات ذاتها، أكثر مما تأتي من الجوار العثماني أو الفارسي، فكل مشيخة تهدّد الأخرى، وتغزوها، وقد جاءت المعاهدة المذكورة لتلزمها (المشيخات) بعدم اعتداء بعضها على بعض، تحت طائلة العقاب الإنكليزي، كما ألزم ابن سعود، وفق «معاهدة دارين» لعام 1915، بعدم التجاوز على أراضي تلك المشيخات وسواحلها. ومنعت بريطانيا آل سعود من الهجوم على البحرين في 1859، وعاقبت حاكمَي أبو ظبي والبحرين لشنهما حرباً على قطر في 1867.

في العقود التي أعقبت الاستقلالات، لا نعرف أن اليمن أو مصر أو إيران أو تركيا أو الهند، شنت حروباً على أي من الدول الخليجية الأصغر منها، وحتى في ذروة الحربَ العراقية الإيرانية (1980 – 1988)، وهي حرب لم تُدرس كفاية آثارها المدمّرة للمنطقة، والتي مدّت فيها الرياض وشقيقاتها، في ظل رعاية أميركا، صدام حسين بكل ألوان السند الممكنة. عملت إيران على توجيه نيرانها على قوات صدام المعتدية دون سواها. لكن غزو صدام للكويت لا يمكن تجاهله، لأنه «منتج خليجي - أميركي»، ونتاج عقلية «المشيخات الكبيرة التي تأكل الصغيرة».

وأخيراً، يبدو النموذج القطري فاقعاً. فقد قاد السعوديون انقلاباً فاشلاً في منتصف التسعينيات ضد الحاكم الجديد حمد بن خليفة، لكن ما قاموا به، في 2017، كان أكثر قسوة، ووصل إلى حد التهديد العسكري، الذي تحدث أمير الكويت الراحل، صباح الأحمد، من قلب واشنطن، عن النجاح في إيقافه. ومن دون شك، فإن وجود «قاعدة العديد» في قلب شبه الجزيرة القطرية شكّل الخط الأحمر الذي ما استطاع دونالد ترامب، الذي دعم ابن سلمان وابن زايد في حصار قطر، تجاوزه.

هذه الحقائق دامغة، وعلى السعوديين تقديم إجابات واضحة بشأنها، وهم يتطلّعون إلى توقيع اتفاقية دفاع مشتركة ملزمة لواشنطن بالدفاع عن الرياض.

رابعا: الحالة البحرينية

الاتفاقية الأمنية مع البحرين التي وقّعت في واشنطن، في 13 أيلول الماضي، تزامناً مع الذكرى الثالثة لـ«اتفاقيات أبراهام» التطبيعية، المبرمة في 15 أيلول 2020، إشارة إلى أن التطبيع يجلب «مكاسب» أمنية للحكومات، ويفتح قلب واشنطن.

لكن، ليس من دليل أكبر على أن هذه الاتفاقية محبطة، من رفض الإمارات - واجهة، ولا أقول قائدة، التطبيع - توقيعها، ما دامت لا تلزم واشنطن عسكرياً بأمن أبو ظبي.

الاتفاقية لا تقدّم جديداً للبحرين، لكنها تضفي «طابعاً رسمياً» على العلاقات العسكرية القديمة بين البلدين.

وما زالت أميركا ترفض توقيع اتفاقية أمنية مع «إسرائيل» تضفي طابعاً رسمياً على التزامها الراسخ بالدفاع عن أمن الاحتلال، لكن النصوص تبقى حروفاً، والمصالح والوضع الجيوسياسي قادرة على تأويل النصوص في الاتجاه المراد، بما في ذلك تفسير المبادرة بحرب استباقية، سعودية أو إسرائيلية، وطبعاً أميركية، على أنها دفاع عن النفس.

فلسطين

المستوطنون قد ينسفون اتفاق التهدئة: «الشباب الثائر» يراقب تطوّرات القدس

غزة - رجب المدهون

في الوقت الذي تزداد فيه وتيرة اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى مع حلول «عيد العرش» اليهودي، واقتحام مئات المستوطنين، باحات المسجد، أمس، وعقْد حكومة الاحتلال اجتماعاً خاصاً للتباحث في الأوضاع الأمنية على مختلف الجبهات، ولا سيما في القطاع، هدّد حراك «الشباب الثائر» باستئناف فعالياته على طول السياج الحدودي مع الأراضي المحتلة منذ عام 1948، ونقاط الاشتباك، لردع الاحتلال. وأكّدت مجموعات الحراك أنها تراقب ما يجري في مدينة القدس المحتلة من اعتداءات وستتصرّف على هذا الأساس.

وكانت مجموعات «الشباب الثائر» في قطاع غزة قد أوقفت فعالياتها على حدود القطاع، الخميس الماضي، بعدما توصّلت الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق يلتزم فيه الاحتلال بعدم تجاوز «الخطوط الحمراء» والعودة إلى تفاهمات التهدئة مع قطاع غزة التي أعقبت معركة «سيف القدس» في أيار عام 2021، حين فتحت المقاومة الحرب رداً على الاعتداءات الإسرائيلية على حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وقالت مجموعات «الشباب الثائر» في بيان نُشر في وسائل الإعلام المحلية: «إننا لا نزال نراقب عن كثب ممارسات العدو الصهيوني ومدى التزامه بالتفاهمات التي تمّت عبر الوسطاء، ونقول إننا لا نزال نعطي الوسطاء فرصة للجم هذا العدو».

مئات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى في القدس في عيد «العرش اليهودي»، أمس. (أ ف ب)

وفي السياق ذاته، ذكرت إذاعة جيش الاحتلال أنه «بعد عدة أيام من الهدوء على حدود قطاع غزة: أعلنت مجموعات الشباب الثائر، التي نظّمت أحداث العنف عند السياج في الأسابيع الأخيرة، عن تجديد فعالياتها اليوم (أمس) على الحدود».

من جهته، قال مراسل «القناة 13» العبرية إنه «بينما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يجري مناقشة أمنية خاصة، هدّد الشباب الثائر في غزة بتجديد المواجهات على السياج مساء الأحد، بدعوى أن ذلك بسبب أحداث الحرم القدسي».

وكذلك، نقل موقع «أنتلي نيوز» العبري، أمس، أن جهود الوساطة القطرية والمصرية والأممية قد تتعثّر خلال الأيام المقبلة لعدة عوامل، أبرزها الضغوط الإيرانية على حركة «الجهاد الاسلامي» لمواصلة الضغط على إسرائيل أثناء العيد وبعده، مشيرة إلى أن «اقتحام المسجد الأقصى هذا الأسبوع قد يؤدي إلى توتر الأوضاع على حدود غزة».

وكشف الموقع أن «اجتماع مجلس الوزراء المصغّر ناقش زيادة عدد المستفيدين من المنحة القطرية من الأسر الفلسطينية، حيث من المتوقّع أن يقرر المجلس أخيراً ما إذا كان سيوافق على زيادة عدد المستفيدين من المنحة، وكذلك رفع عدد العمال الذين يمرّون عبر معبر بيت حانون (إيرز) كل يوم للعمل في إسرائيل، وحتى المشاريع الأخرى التي تم طرحها خلال المحادثات الأخيرة».

> حذّرت حركة «حماس» من أن المساس بالقدس والأقصى سيواجَه بمزيد من المقاومة الشاملة

وتلك البنود المشار إليها، إلى جانب وقف الاعتداءات الإسرائيلية في القدس، هي شروط فلسطينية لوقف الفعاليات عند السياج والتي يطلق خلالها المتظاهرون بالونات حارقة تخيف سكان المستوطنات وتحدث حرائق فيها.

وبدأ، أمس، صرف دفعة جديدة من المنحة القطرية لأكثر من 100 ألف مواطن في قطاع غزة بقيمة 100 دولار لكل أسرة، وفق بيان صادر عن «اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة».

وكذلك فتح العدو قبل يومين معبر بيت حانون، ما سمح بدخول الآلاف من العمال الفلسطينيين للعمل في الداخل المحتل، بعد أكثر من أسبوع من المنع، وهو ما اعتُبر مؤشراً إلى مضي اتفاق خفض التصعيد الذي تم التوصل إليه عبر وسطاء، قدماً، بعد أسابيع من التظاهرات اليومية لمجموعات الحراك.

لكنّ مئات المستوطنين، اقتحموا، أمس، المسجد الأقصى، على شكل مجموعات متتالية وسط دعوات لتكثيف الاقتحام لإحياء ما يُسمى «عيد العرش»، فيما ذكرت دائرة الأوقاف الإسلامية أن «602 مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى خلال الفترة الصباحية».

وأكّدت مصادر مقدسية، مشاهدة مجموعة من المستوطنين وهي تؤدي «السجود الملحمي» داخل باحات المسجد الأقصى، وترتدي زي الكهنة، فيما حمل مستوطنون القرابين النباتية وأدّوا طقوساً تلمودية على أبواب المسجد.

وحذّرت حركة «حماس» من أن المساس بالقدس والأقصى سيواجَه بمزيد من المقاومة الشاملة، مشدّدة في بيان على أن «كل محاولات الاحتلال للنيل منهما، استيطاناً وتهويداً وتقسيماً وتهجيراً وعدواناً على أهل القدس والمرابطين، لن تعطيه شرعية زائفة أو سيادة مزعومة فيهما، وسيبقى شعبنا ثائراً مدافعاً عنهما بكل الوسائل حتى تحريرهما».

كذلك، دانت «لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية» الاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين على المسجد الأقصى، وتدنيسهم له عبر ما يقومون به من طقوس تلمودية في باحاته.

واعتبرت القوى الوطنية أن «الانتهاكات ستكون شرارةً جديدة لثورة شعبنا الذي فجّر انتفاضة الأقصى قبل 23 عاماً بعد تدنيس الهالك (رئيس الوزراء الأسبق أرييل) شارون له»، داعية «أبناء شعبنا في القدس والضفة الغربية والداخل المحتل لشد الرحال إلى المسجد الأقصى للدفاع عنه بجميع الطرق والوسائل المتاحة».

سوريا

«قسد» تمنع عودة نازحي دير الزور: إجراءات انتقامية ضدّ العشائر

الحسكة ـ أيهم مرعي

على رغم مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على استعادة «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) سيطرتها على قرى الريف الشرقي لدير الزور، التي سيطر عليها مقاتلو العشائر لعدة أيام، إلا أن مئات العوائل التي نزحت باتجاه مناطق سيطرة الجيش السوري لم تتمكّن من العودة إلى قراها، باستثناء عدد قليل من العائلات، في ظل اتهامات لـ«قسد» بالتضييق عليهم، والاعتداء على ممتلكاتهم، وهو ما قابلته الأخيرة بالنفي والتأكيد أن باب العودة مفتوح للجميع. وكانت المعارك، التي درات بين مقاتلي العشائر و«قسد» في نهاية شهر آب، ومطلع شهر أيلول، قد تسبّبت بحركة نزوح كبيرة لأهالي قرى الريف الشرقي لدير الزور، باتجاه قرى وبلدات تابعة لمدينتَي البوكمال والميادين بريف دير الزور التابع للحكومة السورية التي سهّلت عبورهم بفتح عدة معابر نهرية، لتجنّب وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين في الاشتباكات.

وبحسب تقرير لـ«مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا) في سوريا، فإن «أكثر من 6500 أسرة نزحت باتجاه مناطق سيطرة الحكومة السورية، مع تأثر الخدمات بسبب الاشتباكات، مع نقص حاد في المياه والغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية والأدوية»، فيما «عمليات الاعتقال مستمرة في عدد من قرى ريف دير الزور الشرقي وبلداته»، على رغم توقف الاشتباكات منذ العاشر من أيلول. وإذ أشار التقرير إلى «مقتل طفل وإصابة ثلاثة آخرين، جراء تبادل الرصاص في أثناء محاولة عبور النهر في منطقة ذيبان»، أوضح أن ذلك «أثار مخاوف بين النازحين في الضفة الغربية الذين ورد أنهم على استعداد للعودة إلى منازلهم». واعتُبر هذا التقرير الأممي بمثابة اتهام مباشر لـ«قسد» بعرقلة عودة الأهالي، من خلال مواصلة حملة الاعتقالات في المناطق التي كانت قد شهدت اشتباكات واحتجاجات ضدها.

نزوح خوف

رحلة النزوح كانت «مليئة بالمخاطر، في ظل الاشتباكات العنيفة والقصف، وأصوات الطائرات المسيّرة في الأجواء»، تقول «أمّ محمد»، التي قصدت منزلاً لإحدى العوائل في ريف الميادين، في حديث إلى «الأخبار»، موضحة أن «صوت الرصاص القوي فوق رؤوس أطفالنا، دفعنا إلى الفرار من قرية الطيانة باتجاه مناطق سيطرة الحكومة، ولم نحمل معنا إلا لباسنا والثبوتيات الشخصية». وإذ تشيد «أمّ محمد» بـ«الرحابة التي استقبلهم بها أهالي قرى الضفة الغربية لنهر الفرات، الذين فتحوا منازلهم أمام الجميع»، تشير إلى «تعرّض منزلها للنهب والسلب»، متهمةً «عناصر قسد بالوقوف وراء ذلك، بهدف منعهم من العودة إلى قراهم».

رفضت مصادر مقربة من «قسد» الاتهامات الموجّهة إليها (أ ف ب)

أما أحمد العلي، فيروي تفاصيل ليلة النزوح بالقول إن «أصوات الرصاص ليلتها لم تتوقف مطلقاً. مع ذلك، قرّرت الفرار بأطفالي باتجاه نهر الفرات، ومنها إلى مناطق سيطرة الدولة السورية»، مبيّناً أن «الرعب الذي عاشه الأطفال لم تعِشه المنطقة منذ قصف التحالف الدولي للمنطقة بحجة تحريرها من تنظيم داعش». وبصوت مرتفع، وبلهجته العامية، يقول العلي: «يا أخي، خلّونا ندير مناطقنا، ما نريد حدا غريب بيننا، نحن واقع علينا ظلم، ومن حقنا أن نطالب برفع المظالم عنا»، ويضيف: «لا أحد يريد الدم، والعرب والكرد إخوة. لكن من يريد إحقاق الحق، ونزع فتيل الفتن، عليه أن يدفع نحو أن يدير أبناء العشائر مناطقهم». فيما يقول خليل إن «العودة إلى قريته في الضفة الشرقية حتمية»، ويشير إلى أن «من سيخرج هم الغرباء الذين جاؤوا إلى المنطقة، وحرموا أهلها من خيراتها، وألحقوا المظالم بأهلها»، متابعاً أن «الاعتقالات العشوائية التي تقوم بها قسد لن تقف عائقاً أمام العودة، حتى ولو للأطفال والنساء، للتمسك بالأرض، وعدم وقوع موجة تهجير جديدة». من جهته، يطالب خليل الوكاع، أحد وجهاء قبيلة العكيدات، بـ«ضرورة توحيد الصف والكلمة، للضغط لإدارة العشائر لمناطقهم في دير الزور»، مشيراً إلى أن «هناك إجماعاً شعبياً وعشائرياً على أن مشاكل المنطقة لن تنتهي إلا بإدارة المنطقة من سكانها الأصليين، وعودتها إلى سلطة الدولة السورية».

> عمليات الاعتقال مستمرة في قرى ريف دير الزور الشرقي وبلداته على رغم توقف الاشتباكات

استنفار أهلي وحكومي

مع اندلاع الاشتباكات بين مقاتلي العشائر و«قسد»، في الأسبوع الأخير من شهر آب، وبدء نزوح أعداد كبيرة من الأهالي باتجاه المناطق المدارة حكومياً، شكّلت محافظة دير الزور ما يشبه غرفة عمليات رسمية وشعبية بالتعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية، لاستيعاب أعداد النازحين، وتأمين مستلزماتهم الأساسية من مأوى وطعام وأدوية. وفي هذا السياق، يؤكد نائب محافظ دير الزور، حمود الشيخ، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المحافظة استقبلت آلاف العائلات النازحة من مناطق سيطرة ميليشيا قسد جراء الاشتباكات الدائرة هناك»، مشيراً إلى أن «عمليات النزوح لا تزال مستمرة بشكل يومي، هرباً من العمليات الانتقامية التي تقوم بها قسد بحق أبناء البلدات والقرى في منطقة الجزيرة». ولفت الشيخ إلى أنه «تم تقديم الرعاية لأهلنا النازحين من خلال تقديم سلال إغاثية وصحية وأخرى خاصة بالإيواء من فرش وبطانيات، وخدمات صحية»، مبيّناً أنه «تم استنفار المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية لتقديم كل ما يمكن تقديمه للنازحين، الذين تمت استضافتهم لدى المجتمع الأهلي، وذويهم وأقاربهم في قرى ريف دير الزور وبلداته الآمنة في مناطق سيطرة الجيش السوري».

بدوره، يؤكّد رئيس مجلس مدينة الميادين، ثائر العلي، لـ«الأخبار»، أن «الكثير من العوائل نزحت باتجاه مدينة الميادين والقرى والبلدات التابعة لها»، وأوضح أن «المجتمع المحلي قدّم نموذجاً حقيقياً للتكاتف الاجتماعي، من خلال فتح المنازل أمام النازحين»، مضيفاً إن «كل الإمكانات المتوافرة جرى استنفارها، لتأمين ما أمكن من احتياجاتهم».

في المقابل، رفضت مصادر مقربة من «قسد»، الاتهامات الموجّهة إليها، لافتة إلى «اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تشجيع الأهالي على العودة، وعودة الحياة إلى طبيعتها، من خلال فتح الباب للجميع، بمن فيهم المتورطون بالأحداث الأخيرة بعد تسوية أوضاعهم، من خلال تخصيص أرقام عبر تطبيق واتساب للتواصل والتسوية».

العراق

أربع سنوات على «تشرين»: «حراكيّو» السلطة ذابوا فيها

بغداد ـ فقار فاضل

تسود أجواء عدم الرضى جماهيرَ "حَراك احتجاجات تشرين الشعبية" حيال ممثّليهم في البرلمان العراقي، وذلك بالتزامن مع خروج العشرات منهم، في مختلف محافظات البلاد، للمشاركة في الذكرى الرابعة لانطلاق الاحتجاجات، والمطالبة بمحاسبة "قَتَلَة" المتظاهرين، والكشف عن المغيّبين منهم، والقضاء على الفساد المتفشّي، إلى جانب رفضهم للانتخابات المحلّية المزمع إجراؤها في نهاية العام الجاري. وكانت الاحتجاجات قد اندلعت، في الأول من تشرين الأول عام 2019، في معظم المدن العراقية، واستمرّت على مدى أشهر اعتصم خلالها مئات الآلاف في "ساحة التحرير"، وسط بغداد، وباقي ميادين الاحتجاج، ولا سيما في جنوب البلاد، رفضاً لتفشّي البطالة والفقر، وتعثّر الخدمات العامّة والبنى التحتية.

وإلى مئات الإصابات، قُتل في الاحتجاجات ما يزيد على 560 شخصاً، معظمهم من المحتجّين، وهو ما أدّى إلى استقالة رئيس الوزراء الأسبق، عادل عبد المهدي، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة أفرزت فوز نحو 40 نائباً "حَراكيّاً". ولكن انتقادات "الشارع" بدأت تطال هؤلاء أيضاً، نتيجةَ صمتهم عن المطالبة بحقوقهم، وأبرزها كشف المتورّطين في استخدام العنف ضدّهم، وعدم تشكيل جبهة برلمانية فعّالة تعارض النظام السياسي الحاكم، منذ عام 2003.

وعلى هذه الخلفية، يقول النائب عن "حَراك تشرين"، سجاد سالم، في حديث إلى "الأخبار"، إن "القيمة الفكرية والاجتماعية والسياسية لاحتجاجات تشرين، ستبقى لعقود في أذهان الأجيال العراقية. وهي ستثمر، إنْ لم يكن في الوقت الراهن نتيجةَ القمع والهيمنة السياسية، إلّا أنه سيكون لها أثر كبير في المستقبل". ويضيف إن "كل فترة احتجاج تترافق مع أعمال قمع، واغتيالات، واختطاف، يجب أن نمرّ بعدها بفترة عدالة انتقالية. لذلك، قدّمنا مقترحاً في البرلمان، هو "ضحايا التظاهرات" من شهداء وجرحى ومغيَّبين ومبعَدين قسراً"، لافتاً إلى أن "المقترح أصبح في عهدة رئاسة مجلس النواب، وننتظر إدراجه في جدول الأعمال للتصويت عليه". ويعتقد سالم أن هذا القانون مهمّ، لأنه "سيركّز على إصلاح سيطال المنظومتَين السياسية والأمنية، ذلك أن القوات الأمنية تعاملت (مع المتظاهرين) بالقتل، وإطلاق النار المباشر، وكذلك تعامل فصائل خارجة عن القانون بإطلاق النار على تظاهرات سلمية وطنية". ومع ذلك، يستدرك النائب "التشريني" "غياب الإرادة السياسية في النظام الحالي، في الكشف عن ملفّ القاتلين"، آملاً أن "يُكشف ملفّ المتورّطين في مقتل المتظاهرين، مع إصرارنا الكبير ووجود روح الخلاص من الطغمة السياسية الحالية".

من جانبها، ترى النائبة الكردية، سروة عبد الواحد، الداعمة لـ"احتجاجات تشرين" والمتحالفة سابقاً مع نواب الحَراك، أن النواب الذين حصلوا على مقاعد باسم "ثورة تشرين"، "هم، للأسف الشديد، من المقصّرين، لأنهم لم يشرّعوا أيّ قانون لمصلحة ضحايا الثورة، ولم يطالبوا بتحديث قانون التظاهر الذي ينظّم مسار الاحتجاج الشعبي". وتشير عبد الواحد، في حديث إلى "الأخبار"، إلى أن نواب تشرين "لا بد أن ترتفع أصواتهم، لكنهم، على رغم مطالبتهم بنقل صوت الشارع داخل البرلمان، لم يعملوا حين وصلوا إلى السلطة التشريعية"، مبيّنةً أيضاً أن "ممثّلي تشرين لا يتحمّلون الذنب كاملاً، بل النظام السياسي هو أيضاً شريك في تغييب الثوار وقتْلهم، بسبب هيمنته على القرار". وفيما تلفت إلى أن بعض "النواب الثوريين" انضووا في إطار "التنسيقي"، فهي تؤكد ما تقدَّم من خلال الإشارة إلى "تحالفهم مع محسن المندلاوي الذي يُعدّ ركيزة أساسية للإطار في هيئة الرئاسة". ووفق النائبة الكردية، "لم يستغلّ النواب قبّة البرلمان للمطالبة بحقوقهم، أو من أجل إنصاف ضحايا ثورة تشرين ومصابيها، ولم يذهبوا إلى جبهة المعارضة، إذ ذُوّب أغلبهم داخل الأحزاب المهيمِنة".

> خرج عراقيون، في مختلف محافظات البلاد، للمشاركة في الذكرى الرابعة لانطلاق الاحتجاجات

في المقابل، يصف الباحث السياسي العراقي، علي البيدر، لـ"الأخبار"، صورة احتجاجات تشرين بعد مرور أربع سنوات عليها، بـ"الباهتة"، معدّداً الأسباب، ومنها "تراجع الزخم المجتمعي عن مساندتها، وتشظّي الموقف التشريني، واهتمام الشارع العراقي بأمور أخرى"، ما أدّى إلى "تحوُّل تشرين من فكرة احتجاجية، إلى موقف سياسي أقلّ تعاطفاً معها من قِبَل الشارع". ويشير البيدر إلى أن "نسبة الرضى عن نواب تشرين في البرلمان أصبحت هامشية أو بسيطة، كون الأمر يرجع إلى صعوبة تحقيق مطالب جماهير تشرين وانغماس النواب في بوتقة السلطة، التي تُحتّم عليهم السير في خطّ معين، داخل المشهد السياسي. ولذلك، يَنظر الشارع التشريني إلى نوابه بعين العتب، ويرى أنهم لم يحقّقوا شيئاً". ويتابع البيدر: "نسبيّاً، لم تحصل الأحزاب ومرشّحوها عن حراك تشرين، على مساحة كبيرة من مجالس المحافظات، مقارنة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات البرلمانية السابقة، بسبب تغيّر الموقف السياسي، وهذه الأسباب ستمنع تحالفات تشرين من الحصول على أصوات داخل انتخابات مجالس المحافظات المقبلة".

وفي هذا السياق، يستذكر الناشط، بارق علي، ما حصل في محافظة ذي قار جنوب البلاد، من "خذلان لهذه الثورة التي اندلعت ضدّ السلطة والفساد المستشري في العراق"، معتبراً أن "معظم النواب الذين وصلوا إلى البرلمان، نَسوا المطالب التي خرجنا من أجلها، وذابوا داخل الأحزاب التي كانت تحشد وتحرّض على قتلنا وإنهاء احتجاجنا". ويقول، لـ"الأخبار"، إن "استذكارنا وتخليدنا لاحتجاجات تشرين هما من أجل الوفاء لشهدائنا وعائلاتهم، وليس لشيءٍ أخر، لأنه لم يتغيّر من الواقع سوى القليل... نحن سابقاً رفضنا مجالس المحافظات لأنها غير مجدية، واليوم نرى الجميع يصارع من أجل الفوز، ولا سيما نواب تشرين والأحزاب التي انبثقت منها"، مبيّناً أنه لا يحمل آمالاً كبيرة إزاء "قيام الممثّلين عن ثورة تشرين، بالكشف عن المتورّطين بدماء المتظاهرين، لأن أغلبهم استفادوا من الوضع الفاسد وانغمسوا مع الفاسدين لمنافع شخصية".

وتتّفق الناشطة المدنية، سجى البياتي، مع حديث بارق علي، إذ تقول، لـ"الأخبار"، إنه "بعد ثورة تشرين، لم يتحقَّق شيء، ولم يكشفوا عن قتَلَة المتظاهرين، ولم يُعرف مصير المغيّبين قسراً والمهدّدين الذين لا يزالون في المنفى، فيما لم يتمّ توفير فرص عمل للشباب، أو القضاء على الفساد المالي والإداري وتحسين البنى التحتية". وفي ما يخصّ وجود عدد من النواب في البرلمان من الذين لم يحققوا شيئاً ملموساً لمتظاهري تشرين، تعزو البياتي السبب إلى "قلّة عدد المستقلّين الحقيقيين، حتى وإنْ كانوا يدّعون أنهم يمثّلون تشرين كأفراد وأحزاب ناشئة، ولكنهم كشفوا عن هوياتهم عندما تركوا مبادئ تشرين الأساسية، وذهبوا خلف المكاسب الشخصية (...)".

قُتل في الاحتجاجات ما يزيد على 560 شخصاً، معظمهم من المحتجّين (أ ف ب)

مصر

حشود منظّمة للسيسي واعتداء على أنصار طنطاوي

القاهرة - **الأخبار**

خلافاً للمقصود منه، تسبّب السجال الجديد بين المرشّح الرئاسي المحتمل، أحمد طنطاوي، والدولة المصرية بما فيها «الهيئة الوطنية للانتخابات»، بانفراجة في تسهيل عملية تسجيل توقيعات التأييد الخاصة بطنطاوي، بعد وقائع اعتداء على أنصاره، سُجّلت في الأيام الماضية. فمع انتهاء المؤتمر الصحافي لـ«هيئة الانتخابات»، الإثنين الماضي، والذي تخلّله إعلان الجدول الزمني لمسار الانتخابات الرئاسية، وتقريب موعدها إلى كانون الأول المقبل، كان المئات من أنصار السيسي ينتظرون أمام مكاتب الشهر العقاري، التي خصّصتها «الهيئة» لتسجيل التوكيلات، لتأييد ترشيحه لولاية جديدة مدتها 6 سنوات، فيما تعرّض أنصار طنطاوي لمضايقات أمام عدد من المكاتب، بسبب إحداث الزحمة المتعمّدة بما يجعل أنصاره لا يستطيعون توثيق ترشيحه، والتي وصلت إلى حدّ الاشتباك والاعتداء عليهم من قبل حشود جرى تجميعها وتنظيمها. ومع عدم تمكّن أنصار طنطاوي من تصوير وتوثيق غالبية الاعتداءات، نفت «هيئة الانتخابات» حدوثها، في بيان رسمي تضمّن تهديداً باللجوء إلى القضاء ضد أيّ مرشح ينشر أخباراً تشكك في «استقلالية» الهيئة، وذلك بعد تصريحات عنيفة من طنطاوي بشأن عملية تقويض أنصاره من تسجيل التوكيلات الخاصة بهم في الشهر العقاري.

جرى تنظيم الحشود المؤيدة للسيسي باعتبارها تحركات شعبية عفوية (أ ف ب)

وعلى الرغم من حصد السيسي الأجهزة الأمنية الذين قطعوا العطلة توكيلات عشرات النواب من حزب «مستقبل وطن»، صاحب الأغلبية البرلمانية، إلى جانب النواب المنتمين إلى الأحزاب المدعومة من محاولة لـ«ترويج الحشد باعتباره البرلمانية لتوقيع نماذج تزكيته لفترة رئاسية جديدة، جاء الحشد للرئيس بشكل منظّم ليستهدف جمع مليون تفويض كحدّ أدنى، في إذ تمكّنه التوكيلات من مواجهة أيّ تحركات شعبية منفردة»، بحسب مصادر «الأخبار»، التي أشارت إلى أن يلبّي المطالب الجماهيرية». وجاءت الجهات الأمنية حرصت على توليف هذه التحركات «بالتنسيق مع هذا المشهد، تنفيذاً لرغبة السيسي، رجال الأعمال الذين وجّهوا العمال باستقلال حافلات لإصدار التوكيلات للسيسي، وعدد من مؤسسات الدولة التي قدّمت موادّ غذائية ولحوماً للمواطنين والعائلات في المناطق الأكثر فقراً، مقابل توقيعهم على بيان التوكيل ورفع صورة السيسي وعلم مصر». وكان بدأ تحرّك أجهزة الدولة بإصدار تقارير عن إنجازات 10 سنوات في ظل حكم السيسي، مروراً بجمع بطاقات الموظفين في عدة محافظات من أجل إبرام توكيلات باسمائهم، وصولاً إلى إلزام البعض بالمشاركة في تأييد الرئيس من خلال تدوينات عبر حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. ولم تقتصر التوكيلات البرلمانية على السيسي، إذ يحرّر نواب حزب «الوفد»، المؤيّد للرئيس، استمارات تزكية لرئيس الحزب، عبد السند يمامة، من أجل منافسة السيسي شكلياً في السباق الانتخابي. كذلك دخل السباق الانتخابي رئيس «الحزب المصري الديموقراطي»، فريد زهران، بتزكية عدد من النواب، ورئيس حزب «الشعب الجمهوري»، حازم عمر، الذي تقدّم باستقالته من مجلس الشيوخ الذي عُيّن فيه بقرار من السيسي ليخوض الانتخابات. أما رئيسة حزب «الدستور»، جميلة إسماعيل، فلم تحسم أمرها خوضها سباق الانتخابات الرئاسية، بعدما أبدت رغبتها بالترشح.

> بدا طنطاوي زيارات للمدن المصرية للتأكيد على وجود حاضنة شعبية له

وفي مقابل حملة السيسي المنظّمة والمدعومة بشكل قوي من مختلف أجهزة الدولة، وبعدما فضّلت غالبية راغبي الترشح اللجوء إلى توقيعات نواب البرلمان باعتبارها «الأسهل» لهؤلاء، يعوّل طنطاوي، وحيداً، في الوقت الراهن، على التوكيلات الشعبية، فيما تعمل حملته على جمعها من المصريين في الداخل والمقيمين في الخارج عبر السفارات والقنصليات المختلفة، وإيصالها إلى مقرات الحملة الخاصة، لتسابق «الجدول الزمني» القصير الذي وضعته «هيئة الانتخابات» والذي اقتصر على أقل من 20 يوماً، والذي كان قد أعاقه تعليق الحملة لمدة يومين على خلفية الاعتداءات، في وقت تتداول فيه معلومات عن بوادر مشكلات داخل الحملة متعلّقة بمسؤولية منسّقي المحافظات.

وفي حال لم يتمكّن طنطاوي، الذي بدأ الزيارات للمدن المصرية المختلفة للتأكيد على وجود حاضنة شعبية له، من جمع التوكيلات الشعبية اللازمة لخوض الترشح قبل 16 تشرين الأول المقبل، فلن يكون قادراً على خوض السباق الانتخابي، وهو الأمر الذي تضغط أجهزة الدولة لتحقيقه في الوقت الراهن لتجنّب سجالات أعمق خلال الحملة الانتخابية ومضايقات قد يكون تأثيرها سلباً على النظام، مقابل مضايقات مقبولة وأغلبها متوقّع من مرشحين آخرين محتملين، وفي مقدّمتهم زهران، الذي قالت أجهزة الدولة إنه حصل على التزكيات اللازمة من نواب البرلمان.

وفي هذا السياق، انتقدت «الحركة المدنية الديمقراطية» ضيق الوقت اللازم من أجل جمع توكيلات المرشحين، معتبرة أن هذه الفترة بمثابة محاولة لتعجيز المرشحين ومنعهم من جمع التوكيلات اللازمة لخوض سباق الترشح مع انتهاء فترة الدعاية القصيرة وما وصفته الحركة بـ«إعاقة» مرشحي المعارضة من العمل على التواصل مع الجمهور ودعوتهم لعمل توكيلات شعبية وخلق مناخ انتخابي جادّ يسمح للمرشحين بتقديم أنفسهم ويسمح للمؤيدين بتحرير التوكيلات اللازمة.

تقرير

إردوغان يبشّر بدستور جديد تفجير أنقرة: أيّ رسائل؟

محمد نور الدين

تعرّض الأمن الداخلي التركي، لهزّة هي الأولى منذ وقت طويل؛ ففي تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم أمس الأحد، كان المدخل الرئيسي للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي التركي، يتعرّض لهجوم بالأسلحة النارية على يد اثنين من المسلّحين كانا يستقلّان سيارة مسروقة تركّز منها. ووفقاً لبيان القوى الأمنية، فقد فجّر أحد المسلّحين نفسه، وقُتل على الفور، فيما سقط الثاني بتبادل لإطلاق النار مع حرس المديرية الذين أصيب منهم عنصران تأكّد أن حالتهما ليست خطيرة. وعلى إثر ما جرى، سارع وزير الداخلية، علي يرلي قايا، إلى موقع الحادثة، ليعلن «استمرار المعركة بلا هوادة ضدّ الإرهاب»، بعدما أكّد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أنه «لولا شجاعة حرس المديرية، لكانت العملية اتّخذت منحًى آخر».

وعلى رغم سرعة انتهائها، إلّا أن الحادثة حظيت باهتمام المراقبين، كونها تميّزت بما هو آتٍ:

- أولاً، أنها استهدفت مقرّاً أمنيّاً ضرفاً، في ما يمكن أن يكون رسالة إلى أنها تأتي ردّاً على السياسات المتشدّدة التي اتّخذت في عهد وزير الداخلية الجديد ضدّ الأنشطة الإرهابية، أي إنها أيضاً لم تكن تستهدف مدنيين، علماً أن يرلي قايا كان قبل تسلّمه وزارة الداخلية في حزيران الماضي، محافظاً لمدينة إسطنبول، وأتى العملية بعد أربعة أشهر فقط من تسلّمه مهامّه.

- ثانياً، تقع المديرية العامة للأمن مباشرة قبالة المدخل الرئيسي للبرلمان التركي، الذي افتتح، أمس، سنته البرلمانية الجديدة، ومن تقاليدها أن يلقي الرئيس التركي خطاباً كان مقرّراً بعد أربع ساعات فقط من وقوع العملية، وهو ما أضفى، في المقابل، بعداً آخر على الحادثة يتعلّق بالدولة ككلّ، ورأسها على وجه الخصوص. وقد أكّد رئيس البرلمان، نعمان قورتولمش، أن ما حصل «ليس مصادفة، بل هو مقصود في يوم افتتاح العام البرلماني»، وأن «تركيا لن تنحني للإرهاب».

- ثالثاً، توجّهت الأنظار بطبيعة الحال إلى الجهة التي تقف وراء العملية. وقبل أن يتبنّى «حزب العمال الكردستاني»، تبعاً لـ«رويترز»، العملية، فإن الاعتقاد الذي كان سائداً هو أن ما جرى يشبه أسلوب العمليات التي قام بها سابقاً عناصر تابعون للحزب؛ وأخرها تلك التي وقعت في ساحة تقسيم في إسطنبول، العام الماضي، واتُّهمت فيها امرأة اعتُقلت لاحقاً، بالانتماء إلى «الكردستاني». وفي ما لو صحّت الافتراضات، فإن ما جرى يمثّل ردّاً متوقّعاً وتلقائياً على العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي يقوم بها الجيش التركي ضدّ مقاتلي الحزب في العراق خصوصاً، كما في سوريا.

ولو صحّ ما تقدّم، فإن هذا يعني، رابعاً، أن الحزب قرّر، للمرّة الأولى منذ فترة طويلة، تحديد الردّ في الداخل التركي، وفي الأماكن الحسّاسة والمعروفة والمكتظّة. ولا يُعرف بعد ما إذا كان ذلك، لو صحّ أيضاً، انتقال الحزب إلى أسلوب جديد من الردّ في الداخل التركي، بعد توقّف طويل عن تنفيذ مثل هذه العمليات. كذلك، يمكن أن توجّه الدولة أصابع الاتهام إلى جماعة فتح الله غولين، ولا سيما أن الحديث قد اتّسع أخيراً عن تحضيرات هذه الجماعة لإثارة الفوضى في الداخل التركي. وقد يربط البعض أيضاً بين العملية وما يجري في قره باغ من تهجير للأرمن، ولكنّه افتراض بعيد من الواقع، ولا سيما أن الأرمن لم يلجأوا إلى مثل هذه العمليات منذ سنوات طويلة جدّاً. ولا تستبعد السلطات التركية الإشارة أحياناً إلى مسؤوليات تنظيم «داعش» عن بعض هذه العمليات.

وفي حال وجّهت أنقرة أصابع الاتهام إلى «حزب العمال الكردستاني»، فإنها لن تتردّد في الردّ من خلال القيام بعمليات عسكرية محدّدة ضدّ المسلّحين الأكراد، سواء في العراق أو في سوريا، علماً أن المتّهمة بتفجير إسطنبول، العام الماضي، وُجّهت إليها تهمة الانتقال من سوريا (عفرين) إلى داخل تركيا لتنفيذ عمليتها. ولا يُعرف ما إذا كان الردّ التركي ينتظر «سيناريو» تحديد هوية المنفّذين لعملية أنقرة، ومن أين جاؤوا ليبني على الافتراض مقتضاه. وقد أشار إردوغان، في خطابه أمام النواب، إلى أن تركيا سترّد في عقر دار الإرهابيين، متّهماً أيضاً جماعة غولين بأنها تعمل على الإرهاب في كل البلاد».

> ركّز إردوغان على أهمّية إعداد دستور جديد مدني يخلف الدستور الحالي

وقوبلت عملية أنقرة بتنديد مختلف الأحزاب التركية، ومنها «حزب الشعب الجمهوري» الذي قال رئيس كتلة نوابه، أوزغور أوزيل، إن ما حصل «يذكّر بالفترة الدموية التي شهدتها تركيا بين عامَي 2015 و2017»، مطالباً «بضرورة الكشف عن منفّذي العملية ومَن وراءهم»، فيما أكّد رئيس كتلة «الحزب الجيّد» أن «تركيا لن تحني رأسها للإرهاب».

وبدا لافتاً أن أحد الأصوات القريبة من السلطة، قد حمّل وزير الداخلية مسؤولية ما جرى، إذ قال الصحافي فاضل دوبغون، في تغريدة، إن «العملية أظهرت ضعفاً في العمل الاستخباري، إذ كيف يمكن أن يصل مسلّحون بهذه السهولة إلى مديرية قوى الأمن. هذا ضعف استخباري ووزير الداخلية يتحمّل كامل المسؤولية».

وفي كلمته أمام البرلمان، ركّز إردوغان على أهمّية إعداد دستور جديد مدني يخلف الدستور الحالي الذي أعدّه العسكر عام 1982، وتلافي الثغرات الحالية، داعياً إلى «وقف إدخال التعديلات، وإعداد دستور جديد بالكامل يليق بمئوية الجمهورية التركية». وقد التقى الرئيس التركي باللوم على أحزاب المعارضة بعرقلة إقرار دستور جديد. ولعلّ من أكثر التعليقات الدالّة في هذه النقطة، هو ما قاله رئيس «حزب السعادة»، تيميل قره ملّي أوغلو، من أن أهمّ ما في مقترحات الدستور الجديد، تعديل كلّ المواد التي تحول دون ترشّح إردوغان لولاية رئاسية رابعة، مضيفاً أنه «ليس للتعديلات المقترحة أيّ علاقة بأيّ شيء آخر، مثل تعزيز الحريات والديموقراطية». وفي كلمته، مرّ إردوغان على السياسة الخارجية لتركيا، قائلاً إن «الحقّ قد عاد إلى أصحابه في أذربيجان»، منتقداً الاتحاد الأوروبي الذي «لا يبادر تركيا بالحُسنى»، وداعياً إلى «الإكثار من الأصدقاء»، بعدما «أصبحت تركيا قوّة لا غنى عنها». وتطرّق أيضاً إلى الوضع في سوريا، قائلاً إنه لن يترك أربعة ملايين سوري في الشمال الغربي لقَدَرهم، وسيعيد مليوناً إلى بلادهم قريباً، مشيراً إلى أن الشريط الأمني مع سوريا قد اكتمل، مضيفاً، في سياق موازٍ، أن تركيا «ستدافع عن وحدة الأراضي العراقية، وستقف دائماً إلى جانب الشعب الليبي».

تقع المديرية العامة للامن مباشرة قبالة المدخل الرئيس للبرلمان التركي، الذي افتتح، امس، سنته البرلمانية الجديدة (أ ف ب)

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4419

أفقيا

1- وادٍ في لبنان – 2- ملك صور ساهم في بناء هيكل سليمان – عنصر كيميائي – 3- من أدوات المطبخ – مقياس بحري – 4- ملكة صور أسست قرطاجة – بركان إيطالي – 5- إعتقدت بالله – فكّ العقدة – دسّ في الأرض – 6- دقّ وفتّ وسحق – جفّ بعد رطوبة – 7- زفّت – غرّة القمر وأوله – 8- غزال أبيض – منطقة مسكونة – 9- جزيرة يونانية تُعرف بإسم زاكونثوس – حرف جر – 10- عاصمة جزيرة كريت

عمودياً

1- من الحيوانات – 2- للتفسير – يعتلي ظهر الحصان – 3- مدينة ألمانية – عائلة ممثل مصري راحل إشتهر بأدوار الشاب الوسيم والخفيف الظلّ – 4- إحدى جمهوريات روسيا – للمساحة – 5- صادق – موز بالأجنبية – 6- شعور – فضح العرض – 7- أصل – للتعريف – نخل الطحين بشيء رقيق – 8- يسكت – مرتفع من الأرض – 9- ذاكرة وعقل بالأجنبية – إسم بوذا في الصين – 10- محافظة في وسط العراق

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
■										1
				■						2
			■					■		3
				■						4
		■			■					5
	■		■				■			6
				■						7
	■					■				8
		■						■		9
									■	10

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جيمس دين – دك – 2- وديع – كوربو – 3- رب – الأندلس – 4- جدّات – موت – 5- أبوح – بض – ما – 6- لارسا – خد – 7- رخ – نلسن – وليّ – 8- تيمورلنك – 9- سبي – ان – سدّا – 10- يوسف شاهين

عمودياً

1- جورج الراسي – 2- يدبّ – باخ – بو – 3- مي – جور – تيس – 4- سعاد حسني – 5- لا – الماش – 6- يُكاتب – سونا – 7- نون – ضخ – 8- ردم – دولسي – 9- دبلوم – لندن – 10- كوستاريكا

sudoku 4419

			5	7	8			2
2			1	4	3			
				9				
		6	4		1	7		
8	4			6			3	5
		9	3		5	6		
9							2	
				1		5	6	3
						1	7	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4418

6	4	3	8	5	7	9	2	1
2	1	5	9	6	4	3	8	7
8	9	7	2	1	3	6	5	4
3	5	1	4	9	8	7	6	2
9	7	8	3	2	6	4	1	5
4	2	6	1	7	5	8	3	9
5	3	9	7	8	2	1	4	6
1	6	4	5	3	9	2	7	8
7	8	2	6	4	1	5	9	3

مشاهير 4419

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي أميركي (1819-1891). من مؤلفاته الشهيرة «موبي ديك»

5+6+1+2+3 = سقوط المبنى ■ 4+8+7 = مُضجر ■ 9+10+11 = حيوان ضخم

حل الشبكة الماضية: **بتول الخضيري**

الكرة اللبنانية

واصل الصفاء تقديم العروض الممتازة بقيادة مدربه الجديد باسم مرمر (طلال سلمان)

أسبوع سادس بطلاه الصفاء والبرج

أخلت الأندية اللبنانية لكرة القدم الساحة لمنتخب لبنان مع ختام الأسبوع السادس من الدوري اللبناني حتى السابع والعشرين من الشهر الحالي، لتنتقل الأنظار نحو منتخب لبنان الذي يخوض مباراتين وديّتين مع مونتينيغرو والإمارات في 12 و17 الحالي. يسبقهما استحقاق آسيوي اليوم لممثّلَيْ لبنان في كأس الاتحاد الآسيوي العهد والنجمة في السعودية والكويت

عبد القادر سعد

انتهى الأسبوع السادس من الدوري اللبناني بخلاصات عدة، تتمحور حول أندية الصفاء والبرج وشباب الساحل. شهد القسم الثاني من هذا الأسبوع يومَي السبت والأحد نتيجتين إيجابيتَيْن لافتتَيْن للبرج والصفاء، وثالثة سلبية لشباب الساحل. الأسبوع الذي انطلق مبكراً يوم الخميس وشهد تعادلين للنجمة مع الراسينغ 1-1، والعهد مع الأنصار بالنتيجة عينها أقفل على فوز صفاوي كبير على طرابلس 2-4 على ملعب جونيه، سبقه قبل 24 ساعة فوز للبرج على الحكمة 3-1 على ملعب بحمدون.

ملعب بلدة أنصار الجنوبية كُتب له أن يشهد تعادلين سلبيين على أرضه يومي السبت والأحد.

التعادل الأول بين شباب الساحل والتضامن صور، والثاني بين شباب الغازية والأهلي النبطية. التعادل الأول ترك أكثر من علامة استفهام حول نتائج فريق شباب الساحل الذي لم ينجح في مغادرة المركز السابع الذي هو خارج سداسية الأوائل. كل ما فعله الساحليون هو تعزيز رصيدهم إلى 7 نقاط. مركز ونتائج لا يتوافقان مع طموحات ممثل الضاحية الأول هذا الموسم. فريق حارة حريك دخل إلى الدوري طامحاً بما هو أكثر من المركز الرابع الذي أنهى فيه الموسم الماضي، لكن وبعد ست مراحل على البداية وجد الساحل نفسه خارج السداسية بفوز وحيد وأربعة تعادلات وخسارة واحدة.

نتائج وترتيب أثار كل ذلك غضب الساحليين، مع انتقادات للمدير الفني الصربي دراغان، فكان الرد من رئيس النادي سمير دبوق عبر مواقع التواصل الاجتماعي جدّد الثقة بدراغان وأكّد أن المدرب الصربي باقٍ في الفريق.

لا الانتقادات، ولا تأكيد الثقة سواء كان عن قناعة أو عناد، كلّ ذلك يغيّر في حال الفريق ويقلب نتائجه. فالمراحل الست أشارت إلى أن هناك خللاً في شباب الساحل يفرض على القيّمين معالجته بهدوء خلال فترة الشهر التي سيتوقف فيها الدوري.

> علامات استفهام حول نتائج شباب الساحل وادائه رغم تجديد الثقة بالمدرّب

وإذا كان الاستياء يعمّ منطقة حارة حريك معقل نادي شباب الساحل، فإن الأجواء مختلفة تماماً في المنطقة المحاذية. فبرج البراجنة التقطت أنفاسها بعد أسابيع من النتائج المخيّبة حين فاز الفريق على الحكمة 3-1 بأهداف سجّلها شادي سكاف وعلي قصاص وهلال الحلوة من ركلة جزاء، في حين سجّل للحكمة لاعب البرج السوري أحمد الصالح خطأ في مرمى فريقه.

استفاد البرج من نتائج افتتاح الأسبوع وتعادل الأنصار تحديداً، فانتزع منه المركز الثالث برصيد 11 نقطة متقدّماً عنه بنقطة واحدة وبفارق نقطتين عن العهد الوصيف الذي يملك 13 نقطة.

لكنّ اللافت كان ختام المرحلة وما قدّمه الصفاء على ملعب جونيه. فبقيادة المدير الفني الجديد باسم مرمر في مباراته الثانية، واصل الصفويون تقديم العروض الجميلة، وهذه المرة أمام طرابلس وفازوا 4-2 ليتقدّموا إلى المركز الخامس وينتزعوه من الراسينغ بفارق الأهداف.

فحين يتقدّم الصفاء 3-0 في أول 28 دقيقة وبأهداف جميلة من صناعة أجنبية عبر أندرو (2) وبروين، فحينها يمكن تكوين فكرة عمّا قدّمه الصفاويون في الشوط الأول. حاول الطرابلسيون العودة فسجّلوا هدفاً عبر فؤاد عيد في الدقيقة 41، لكن هذا لم يكن كافياً في الشوط الثاني. فالصفاء حافظ على تألّقه وسجّل هدفاً رابعاً عبر حسين الدر في الدقيقة 73، قطع الطريق على أيّ أمل شمالي بتحصيل ولو نقطة، فلم يكن بإمكان الطرابلسيين سوى تقليص النتيجة عبر جهاد عيد في الدقيقة 89 لتنتهي المباراة بفوز صفاوي كبير وأمام جمهور حضر بقوة في مدرج ملعب جونيه مستمتعاً بفريقه.

وكما ذُكر، سيغيب الدوري لما سيقارب الشهر حيث يعود الأسبوع السابع في 27 تشرين الأول مع ترقّب لمباراتين من العيار الثقيل، حيث يلعب البرج مع شباب الساحل في «ديربي» الضاحية مع كل ما يتضمّنه هذا اللقاء من نِدّية وحساسية، كما يلعب الصفاء مع العهد. ويلتقي في الأسبوع السابع أيضاً شباب الغازية مع الحكمة في لقاء من ست نقاط بين صاحبَي المركزين الأخيرين، والأنصار مع التضامن صور، الراسينغ مع الأهلي النبطية والنجمة مع طرابلس.

الكرة الأوروبية

جيرونا على خطى مانشستر سيتي: الأموال تعبّد طريق اللقب!

أسفرت نهاية الأسبوع الماضي عن خسارة محلية بالنسبة إلى مانشستر سيتي الإنكليزي وجيرونا الإسباني على صعيد الدوري. الرابط الظاهري يتجلّى في صدارة الفريقين لبطولتَي «بريميرليغ» و«لا ليغا» تباعاً قبل انطلاقة الجولة الأخيرة. لكنّ الصلة بينهما أعمق من ذلك بكثير

حسين فحص

بعيداً عن تميّز شركة «ريد بول» في قطاع كرة القدم من خلال ملكيتها لفريقي لايبزك الألماني وسالزبورغ النمسوي، يبرز في سماء الكرة الأوروبية نموذج آخر تقوده شركة «سيتي غروب» الإماراتية المالكة لمانشستر سيتي وجيرونا. ورغم الهوة الواضحة بين موقعَي الاسمين في الوسط الرياضي، يتنافس الفريقان على صدارة الدوريين الإنكليزي والإسباني تباعاً هذا الموسم، ما يمهّد ربما لأحد أنجح مشاريع تعدد الملكية على الإطلاق.

سبق أن قادت الشركة الإماراتية نادي «السيتيزنز» إلى المجد المحلي من خلال حصد لقب الدوري الإنكليزي الممتاز 7 مرات في عهدها إضافةً إلى سلسلة متنوّعة من الكؤوس، فيما تجلّت الإنجازات عند رفع لقب دوري أبطال أوروبا الموسم الماضي للمرة الأولى في تاريخ النادي.

نجاح بكل المقاييس، بدأ ينسحب تدريجياً على النادي «الشقيق» لمانشستر سيتي، وهو جيرونا الإسباني، من خلال مقارعة هذا الأخير للكبار على صدارة الدوري الإسباني. بدأ جيرونا مشواره المحلي بأفضل صورة ممكنة، حيث حقّق 6 انتصارات وتعادلاً واحداً في أول 7 مباريات، ما وضعه في صدارة الدوري، غير أن المباراة الثامنة شهدت خسارة الفريق أمام ريال مدريد (3-0)، ليتراجع بذلك إلى المركز الثالث.

أداء مميّز ونتائج مقنعة يقدّمهما الفريق الإسباني-الكاتالوني، ما كان ليتحقق كلّ ذلك ربما لولا الأموال الإماراتية المستجدّة. ومنذ أن استحوذت مجموعة سيتي عام 2017 على حصة قدرها 44% من أسهم جيرونا (وصلت في ما بعد إلى 48%)، أصبح النادي الكاتالوني جزءاً من «دي آن إي» مانشستر سيتي.

صحيح أن سعة ملعب جيرونا الصغيرة (13,286 متفرجاً) لا تُقارن مع ملعب الاتحاد، كما أن كفّة الميزانية تميل إلى مصلحة السيتيزينز، غير أن الفلسفة الكروية بين الفريقين متشابهة إلى حدّ ما. الأسلوب الهجومي للنادي الإسباني بقيادة المدرب ميشيل يحاكي «تيكي تاكا» ببب غواردیولا، ما يسهّل تنمية مواهب مانشستر سيتي الشابة عند إعارتها لجيرونا.

بالإضافة إلى ذلك، هناك روابط أسرية بين الفريقين، حيث يمتلك بيري غواردیولا، شقيق ببب مدرب مانشستر سيتي، أسهماً تُقدر بـ16% من نادي جيرونا وهو يشغل منصب رئيس مجلس إدارة النادي الكاتالوني، فضلاً عن ممارسة عمله الأساسي في الاستشارة الرياضية وتمثيل اللاعبين.

ومنذ عملية الاستحواذ الثنائية، شابت الشكوك حول قانونية الملكية المشتركة تحت جناح الإمارات، خاصةً أن الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم يمتلك لوائح مفصّلة بعنوان «تقييد تضارب المصالح»، يسعى من خلالها إلى منع الوكلاء والإداريين والأندية بأن يكون لهم «أي مصلحة في أعمال أو شؤون الوسيط». ومع ذلك، كان جميع الأطراف على ثقة تامة بعدم وجود تضارب في المصالح واكّدوا في أكثر من موقف عدم انتهاكهم أي قواعد، خاصةً أن القواعد الإنكليزية تُطبّق في إنكلترا فقط، أي إنها تسقط عند شراء نادٍ «خارجي».

لقاءٌ محتمل

يتنافس مانشستر سيتي في مسابقة دوري أبطال أوروبا للعام الثالث عشر على التوالي، وتنبئ صدارته للدوري الإنكليزي الممتاز حتى الجولة السابعة باحتلال مركز محلي مؤهّل إلى المسابقة الأوروبية الأمّ على أقل تقدير في الموسم المقبل. من جهته، يبدو جيرونا قادراً على الذهاب بعيداً في بطولة الدوري الإسباني، ما قد يضمن له مركزاً في دوري الأبطال أيضاً إذا أنهى موسمه بين «الكبار».

مسارٌ مفاجئ طرح تساؤلات حول شرعية مشاركة الفريقين ضمن «UEFA Champions League» إذا حصدا مركزين مؤهّلين للبطولة، في ظل القواعد الصارمة المنصوص عليها ضمن لوائح الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بوجه ملكية الأندية المتعدّدة.

وفي هذا الإطار، أكّد تقرير من صحيفة «إل موندو ديبورتيفو» الإسبانية إباحة مشاركة الفريقين في النسخة نفسها من دوري الأبطال، لافتاً إلى أنه سبق لجيرونا الحصول على ترخيص من الاتحاد الأوروبي لكرة القدم الموسم الماضي على الرغم من ارتباطاته بمانشستر سيتي.

من جهة ثانية أكّدت تقارير صحافية عدّة أن مسألة قانون اللعب المالي النظيف ستُطرح مستقبلاً بالنسبة إلى جيرونا إذا ما بالغ في الإنفاق على شراء اللاعبين، كما حصل تماماً مع مانشستر سيتي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ملف تضارب المصالح، إذ لن ترحّب جهات عديدة بامتلاك ذات الجهة لفريقين في دوري الأبطال.

سيّدات لبنان يعدن بلقب دورة السعودية الودّية

عادت سيدات المنتخب اللبناني لكرة القدم بكأس الدورة الدولية الودية التي أقيمت في السعودية بعد فوزهن على منتخب بوتان 1 - 0. في الوقت الإضافي من المباراة النهائية التي أقيمت السبت على ملعب مدينة الملك فهد الرياضية في الطائف - السعودية.

وسجّلت ليلي إسكندر هدف المنتخب في الدقيقة 102 لتصبح الهدّافة التاريخية لمنتخب السيدات برصيد تسعة أهداف. ونالت إسكندر جائزة هدّافة البطولة الدولية برصيد 3 أهداف.

وكان منتخب لبنان للسيدت قد تأهّل إلى الدور النهائي بفوزه على ماليزيا في مباراة نصف النهائي 4-3 بركلات الترجيح بعد تعادلهما في الوقتين الأصلي والإضافي 0-0. وعبر دور المجموعات بالعلامة الكاملة بفوزه على لاوس 3-1 وبوتان 3-2 تواليا.

وسلّمت رئيسة دائرة الكرة النسائية في الاتحاد السعودي لكرة القدم عالية الرشيد كأس البطولة لقائدة منتخب لبنان رنا المقداد، إضافة إلى الميداليات الذهبية للفائز، والفضية لمنتخب بوتان والبرونزية لسيدات منتخب ماليزيا.

كأس الاتحاد الآسيوي

استحقاقان آسيويان للعهد والنجمة اليوم

يعود ناديا العهد والنجمة إلى الساحة الآسيوية اليوم حين يخوضان منافسات الجولة الثانية من الدور الأول لمسابقة كأس الاتحاد الآسيوي. لم يعد هناك من فارق لدى الناديين ما إذا كانت المباريات على أرضهما أو خارجها. فالنتيجة واحدة وهي خوض المباريات خارج لبنان وعلى أرض الفريق المنافس. الجولة الثانية (بعكس الأولى) تقام على الورق وضمن جدول المباريات خارج أرض العهد والنجمة. الأول سيلعب في السعودية مع مضيفه الفتوّة السوري «المهجّر» بدوره لأسباب أمنية عند الساعة 19,00 بتوقيت بيروت ضمن المجموعة الأولى. أما النجمة فيحلّ ضيفاً على العربي الكويتي في التوقيت عينه ضمن المجموعة الثالثة.

يختلف واقع ممثلي لبنان مع انطلاق الجولة الثانية. فبطل لبنان العهد يتصدر المجموعة الأولى برصيد ثلاث نقاط بعد فوز على النهضة العماني في الجولة الأولى 2-1، في حين يقبع الفتوة في المركز الأخير من دون نقاط بعد خسارته أمام جبل المكبّر الفلسطيني. أما النجمة، فهو خسر في الجولة الأولى أمام الرفاع البحريني 2-0، وبالتالي يحتلّ المركز الأخير من دون نقاط.

العهد من جهته يسعى للحفاظ على صدارته وتعزيزها أمام فريق يسعى للتعويض. وعُقد أمس الاجتماع الفني للمباراة التي يقودها طاقم حكام عراقي. ماليزي مؤلّف من زيد تامر محمد، أكرم جبّار، كرار الجنابي والماليزي ياسين بن حنفيّة رابعاً. ومثّل العهد مدير الفريق محمد شري ومسؤول التجهيزات حسين عياش حيث سيلعب العهد بزيّه التقليدي الأصفر والأسود.

بعد الاجتماع الفني عُقد المؤتمر الصحافي للمباراة حيث أكد المدير الفني للعهد السوري رافت محمد صعوبة المواجهة انطلاقاً من أن «العهد والفتوة يمتلكان العديد من اللاعبين الجيّدين، الفوز في المباراة الأولى يعطينا راحة نفسية ودافعاً كبيراً لإسعاد الجماهير. التعاطي مع الطقس والمناخ أمر صعب، بالإضافة إلى ضغط المباريات، الذي نأمل ألا يؤثر علينا سلباً».

وأشار محمد إلى اعتماد مبدأ المداورة بين اللاعبين في الفترة الأخيرة بالدوري اللبناني «لكي نصل إلى هذه المباراة بكامل الجاهزية. ونأمل أن نقدم مباراة تليق بالكرة اللبنانية».

من جهته، قال أيمن الحكيم المدير الفني للفتوة: «هدفنا مصالحة الجماهير بعد التعثر أمام جبل المكبّر الفلسطيني في الجولة الأولى. العهد ليس سهلاً، ويمتلك عناصر على مستوى عال، لكن لن نلعب بأسلوب دفاعي مبالغ فيه، والدليل على ذلك تبديلاتي الهجومية في كل مباراة، والتي دائماً ما تثمر عن فرص خطيرة في الدقائق الأخيرة. سنحاول إظهار صورة إيجابية في هذه المباراة تعكس نظرة الجماهير إلى الفريق، بعد مباراة جبل المكبّر التي أصبحت طي النسيان».

في الكويت، سيكون النجمة أمام مهمة صعبة جديدة. فهو سيواجه العربي على أرضه وأمام جمهوره، والمنتشي بتحقيق نتيجة جيدة بفوزه في الجولة الأولى على الزوراء العراقي 1-0 واحتلاله الوصافة في المجموعة الثالثة خلف الرفاع البحريني بفارق هدف. وعليه، فسيسعى العربي إلى تحقيق الفوز وانتزاع الصدارة في حال تعثّر الرفاع في مباراته القوية مع الزوراء خارج أرضه.

لكنّ النجمة سيبذل كل ما باستطاعته كي لا يكون لقمة سائغة، حيث أكّد مديره الفني البرتغالي باولو منيزيس أنه يملك معلومات كافية عن العربي الكويتي، وهو يتطلع إلى الفوز لتعويض خسارة الجولة الأولى، موضحاً أن المهمة لن تكون سهلة، أمام فريق بحجم العربي وجماهيره العريضة.

ع. س.

يسعى العهد للحفاظ على صدارته أمام الفتوّة السوري (حسن بحسوح)

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المُدعى عليه وسيم جهاد بدران لتبلغ أوراق الدعوى 2023/11159 المُقدمة من المُدعين دونا ولانا عصام بركه وعصام علي بركه والرامية إلى إلزامك بإلغاء اتفاقيات البيع الثلاثة رقم 2017/10444 تاريخ 2017/8/14 ورقم 2019/6455 تاريخ 2019/9/4 ورقم 2019/6456 والتي موضوعها بيع القسمين 13 A و4 B من العقار 4612/ برجا والقسم B/16 من العقار 4582/ برجا وتسليم هذه الشقق للجهة المُدعية مع دفع قيمة البند الجزائي البالغ عشرون بالمئة من ثمن المبيع للجهة المُدعية.

يجب حُضورك وحُضور من يُمثل الشركة إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمُعاملة التنفيذية رقم 2021/162 غرفة الرئيس القاضي راني صادق لبيع العقار رقم 568/اركي بالمزاد العلني.

المُنفذ: أسامة يونس بوكالة المُحامي رفيق حمدان.

المُنفذ عليهما: سوسن وماجدة مكه – اركي.

السند التنفيذي: حُكم المحكمة الابتدائية في الجنوب رقم 2020/1450 تاريخ 2020/9/24 المُتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 568/اركي عن طريق بيعه بالمزاد العلني.

تاريخ تبليغ الانذار: 2022/5/25

تاريخ محضر الوصف: 2022/8/25

تاريخ تسجيله: 2022/9/22

مُحتويات العقار رقم 568 اركي: عبارة عن قطعة أرض بعل سليخ لا بناء عليها.

مساحته: 6065/ م2

بدل التخمين: 2400 سهم: /242600/د.أ.

بدل الطرح: 2400 سهم: /242600/د.أ.

حدود العقار: شمالاً العقار رقم 567 شرقاً: العقار 567

جنوباً: العقارين 567 و569 غرباً: العقارين 543 و544

تاريخ ومكان البيع: لقد تحدد نهار الخميس الواقع فيه 2023/11/2 موعداً للبيع أمام رئيس دائرة تنفيذ صيدا الساعة الثانية عشرة ظهراً.

شروط البيع: على الراغب في الشراء ان يُودع بإسم رئيس دائرة التنفيذ في صندوق الخزينة او في أحد المصارف المقبولة من الدولة مبلغاً نقدياً ثابتاً بالنسبة للمبلغ المُودع في المصارف بشيك مصرفي صادر من حساب النقدي (fresh account) موازياً لبدل الطرح أو أن يقدم كفالة مصرفية تضمن دفع هذا المبلغ نقداً، أو أن يحضر الثمن إلى الدائرة نقداً، وعليه ان يتخذ محل إقامة مُختاراً له ضمن نطاق الدائرة إذا لم يكن له مقاماً فيه وإلا أعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن ورسم الدلالة 5% خلال مُهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.

رئيس القلم
أحمد عبدالله

غياب

خالد خليفة أغلق القوس على سرديات الموت والعزلة

خليل صويلح

هل كان خالد خليفة (1964- 2023) يُدرك أنه سيغيب باكراً، وإلا ما تفسير الحمّى الحياتية التي عاشها بشغف ونهم، مؤكداً على «مهنة العيش»؟ لطالما شكا صاحب «مديح الكراهية» من الوحدة في سنواته الأخيرة. لذلك عمل على الفرار من عتمة جدران بيته المعلّق في أعلى جبل قاسيون، في ترحال من دون توقّف، سواء داخل البلاد أم خارجها، محاطاً بأصدقاء من كل الجنسيات، تسبقه رواياته إلى لغات الآخرين في وليمة حياة غير قابلة للعطب. كأن (يا للأفعال الناقصة!) خالد خليفة في نسخته الأخيرة بديناً بلحية كثة، كما لو أنه همنغواي آخر، يحتشد صدره بالشبكات المعدنية التي تتيح مجرى للدم في الشرايين المتعبة لقلب الطائر الرهيف. إذ بارزه الموت أكثر من مرّة، وكان ينجو، ليروي سرديات أخرى، وليعيش ما تبقى من حياة في بلاد مظلمة، بمنهج وفلسفة وشجاعة «زوربا»، متسعاً بين الأمكنة مثل غيمة بهجة تهطل حبّاً، فهو من النوع الذي يرقص حتى يتبلّل قميصه من العرق، قبل أن يغرق في شؤون الطهي والحب والخيبة. لكن مهلاً، هل كانت روايته «الموت عمل شاق» (هاشيت أنطوان) بروفة أولى لتشريح معنى الموت؟ ذلك أن تلك الرحلة العجائبية لدفن الأب في قرية العنابية بناءً على وصيته تبدو ضرباً من الجنون في عبور الحواجز الأمنية، وشريطاً بالأبيض والأسود في تفكيك «الملهاة السورية» بكل عنفها وعفونتها وألغامها بوصفها مقبرة جماعية، هكذا تتحوّل جثة الأب إلى عبء أو بضاعة لن تمرّ من الحواجز من دون دفع رسوم، مثلها مثل أكياس البصل. وإذا بالفانتازيا ترقى إلى أقصاها، حين يقرر حاجز عسكري اعتقال الجثة، بذريعة أن صاحبها مطلوب أمنياً، إلى أن تتحوّل الجثة إلى «جيفة لم تعد تصلح حتى للوداع».

هكذا تتكرر ثيمة الموت في روايات أخرى بدلالات مختلفة، ففي «لا سكاكين في مطابخ المدينة»، نشهد جنازة الأم بالتوازي مع موت زعيم البلاد، بالاشتغال على طبقتين سرديتين: مصير العائلة، ومصير البلاد في تناوب بين عمل الهوية الصغرى والهوية الكبرى، ونلمح وعورة أسئلة من هذا الطراز ما انفكت تلقي بظلالها على المشهد العمومي للسرد، من دون مراوغات بلاغية، بقصد هتك الأصوليات بكل أطيافها باعتبارها مصدراً «للقمع والعنف والاستبداد»، برنامج تخييلي، سيزيح جانباً نصّه الأول «حارس الخديعة» الذي كان مزيجاً من سرديات شعرية وبصرية لمصلحة روايته «مديح الكراهية» (2006) التي وضعت اسمه في قائمة الرواة الجدد في سوريا، وخصوصاً بعد إدراجها في القائمة القصيرة لجائزة «البوكر» العربية في دورتها الأولى. في الرواية، تروي الحفيدة التي تنتمي إلى أسرة تعمل في تجارة السجّاد حكاية عائلتها، وعلى وجه الدقة حكاية خالاتها في بيت الجد حيث كانت نشأتها. وفي ذلك المنزل، بغرفه المتعددة، تكتشف عالماً خصباً تصنعه خالاتها، برفقة أعمى يعمل في تحضير العطور جلبه الجد من أمام أحد الجوامع، فصار واحداً من أفراد الأسرة. الحفيدة التي ستدرس الطب في جامعة حلب مطلع الثمانينيات، ستجد نفسها في مهب العاصفة بعد انفجار الصراع بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين، ومن موقعها الأصولي وتربيتها الدينية الصارمة تنمو في داخلها بذرة الكراهية لكل الطوائف الأخرى. وبعد اعتقالها، تتعرف في السجن إلى مزيج اجتماعي لفسيفساء سوريّة شديدة الغنى، ما يضعها أمام منعطف آخر في تفكيرها: «الكراهية التي دافعت عنها كحقيقة وحيدة تكسّرت تماماً، أعادتني إلى الأسئلة الأولى حول حقيقة الانتماء، ووجودي كفائن مادي يسبح في فراغ هلامي، حياتي مجموعة استعارات من آخرين».

هكذا، ستتكشف مصائر الخالات عن تحوّلات تراجيدية: فمريم الخالة الكبرى ستنتهي بالنوم في تابوت بدلاً من سريرها في انتظار موت أبيض، بعد سلسلة انتظارات خائبة، فيما تكسر مروة تقاليد العائلة بالهروب مع نذير المنصوري، الضابط في سرايا الموت. هذا الضابط الذي أحبّها منذ اقتحم البيت في دورية تفتيش، ووجدها في القبو تحتَطّ الفراشات. أما صفاء، فتوافق على الزواج من عبد الله اليمني، لينتهي بها قدرها في قندهار برفقة زوجها المجاهد في أفغانستان.

أمّا الرواية التي درست الطب في جامعة حلب، فتنتهي من جهتها في لندن طبيبة متمرنة: «وحيدة أبحث عن صور الموتى واستعارات لأتبادلها مع الآخرين كسحلية مديمة وعذراء». يقول خالد خليفة إنّ أنهماكه في التفاصيل جاء من باب «فضح وجود تلك الشخصية، أضفى مناخاً استثنائياً على فضاء الرواية لجهة الرائحة... إذ تتناوب السرد روائح كثيرة من رائحة العطر إلى رائحة البهار، ورائحة العفونة في سجن النساء ورائحة الصابون في الحمّام العمومي، وانتهاء برائحة الموت. هكذا، تتلاشى رائحة العطر تدريجاً لصلحة هواء أسود عفن أطاح مدينة حلب ليحوّلها إلى مدينة موت. تصف الرواية تلك الأيام بقولها: «كلما ازداد رعب المدينة، ازددت يقيناً أنّ الكراهية صنعت مني امرأة صلبة غير تلك الفتاة الخجولة التي تقف في العتبة خائفة من الوحدة والبلل، شهران في صيف لا ينسى، عنفواني وصل إلى آخره بعد إعدام مجموعة من خيرة شبابنا، كما وصفهم خالي في صلاة الغائب التي اقيمت على أرواحهم».

غادر خالد خليفة مدينة حلب منذ ثلاثة عقود إلى دمشق، إلاّ أنها بقيت ملتصقة بجلده مثل وشم، ومثل عروس بكامل زينتها. فهي بؤرة السرد وملاذ الذاكرة ببشرها وأمكنتها وتاريخها، إلا أن هذا الألق ينطوي على نكبات متلاحقة أصابت المدينة في الصميم. وإذا بمدينة الشهباء تفيض على المشهد السوري عموماً، ففي «لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة» (جائزة نجيب محفوظ للرواية- 2013) يرمي حجراً آخر في المياه الراكدة لتخلخل تاريخ مدينة حلب وصدى الانقلابات العسكرية على المدينة المحاصرة، حيث لكل كائن «حصته من العار»، بحفر عميق لمفردات البطش والرغبات المجهضة، وأحوال الرماد في دورة دموية معطّلة بفعل الخوف والعنف وحطام الأرواح، وكيفية انحدار قيم الشرف، وغياب الحريات: «لست نروبيجياً كي أكتب عن البحيرات، بينما جئت أهلي غارقة في الدم» يقول.

لن تكتمل صورة حلب هنا، ففي روايته الأخيرة «لم يصلّ عليهم أحد» (2019)، يعود القهقرى إلى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مفتتحاً السرد بطوفان يطيح أطراف مدينة حلب بقصص متشابكة عن «الحب الموؤود، والموت المحقّق» كمحصلة لمجازر وزلازل وأمراض. سيتكفل «زكريا» و«حنّا» بمائدة الحكي واللذّة، بعيداً من اختلاف المذاهب والإثنيات، وكان قدر هذه المدينة أن تغرق مرّة تلو مرّة بالنكبات. يختتم روايته بغرقى «ينهضون من موتهم مرحبين، اصطحبوه من يده إلى ملكوتهم حيث الحياة هناك طرية والأسماك لا تموت». لكن ما أراده الراوي أن يكون ملحمياً، سيوقعه بعثرات سردية هنا وهناك لجهة اللغة التي لا تتلاءم مع تلك الحقبة باخراط الروائي بما هو راهن أكثر من إخلاصه لتاريخ منصرم يتطلب معجماً مختلفاً، ثم عدم انتباهه إلى ضرورة التخلّص من عبء عجائبية غابرييل غارسيا ماركيز في أكثر من مفصل، وأكثر من رواية. لعل هذا الطيش السردي يأتي ترجيعاً لمفهوم العيش لدى خالد خليفة نفسه، إذ لا أسوار للحقل التخييلي والحياتي تلجم مصائر الشخصيات وتضبط هندسة السرد، فهو ينشغل بالمشهد الكلّي مراهناً على قوة فاعلية السرديات الكبرى على حساب المشهدية الداخلية لكائناته المقترحة التي تحتاج تأملاً سردياً أكثر دقّة وإقناعاً وحيوية، سواء للمتون المفتوحة على الحلم أم لجهة الضمائر المستعملة في تدوين اللحظة أو لجهة الانزلاقات المستعارة من تقنيات كتابة السيناريو التي خبرها قبلاً في حفنة من الأعمال الدرامية اللافتة. هذا العمل المتواصل على توطين مفردة الموت في أعمال صاحب «دفاتر الورّاق» (2000) جعلها مفردةً مألوفة في حيثيات سرده المتوتّب: «انتظرتُ موتي مرات عديدة. استسلمت للأمر، ولم أعد أفكر كثيراً بتلك الرهبة التي يثيرها مجرد الحديث عنه، ولم أعد متطيراً، قد يكون تطوير هذه العلاقة فعلاً مريحاً بالنسبة إليّ. لكن التفكير الطويل الذي تستغرقه كتابة الموت يحول معناه إلى فعل يومي، كالأكل والشرب. ساعدتني الكتابة على تقبله، وتجميله أيضاً. ابتعدت فكرة الانتحار إلى زوايا غامضة» يقول.

في الوقت المستقطع بين كتابة رواية وأخرى، وبسبب عزلة كوفيد القسرية، لجأ خالد خليفة إلى الرسم كعمل جدّي، وقد أنجز فعلاً نحو 50 لوحة غير مكترث بسخريات الأصدقاء من هذا التحوّل في نوعية الحبر، معوّلاً على شغفه باللون، وكنوع من انواع اللعب واختبار حقل آخر في مقاومة العزلة القاتلة، عن طريق العبث مع اللون ومحوه في حال فشل الفكرة. لن نمجّد هويته كتشكيلي، إلا أنّ محاولاته بين لوحة وأخرى تنطوي على شغب لوني، والتماعات فكرية تبدو كما لو أنها مسوّدات روائية قيد التدوين، ولكن بأداة أخرى تُحيل إلى بهجة موقتة.

على المقلب الآخر، وبعد مشاركات عديدة في برامج الكتابة التي خبرها عن كثب بين منصات عالمية مختلفة، أفسح أخيراً عن كتابه «نسر على الطاولة المجاورة: دفاتر العزلة والكتابة» (2022)، وفيه يفصح عن مفهومه للكتابة الروائية ومغامرته في السرد ليس من موقع الناصح، إنما كشهادات عن مسالك الكتابة والمزاج الآني لتدوين الفكرة بصرف النظر عن قدرتها على التأثير في تجارب الآخرين، منبهاً إلى أنّ «لا شيء يسيء إلى الكتابة التي تمتلك قوانين دفاعها عن نفسها، فالكتابة السيئة ستمضي. المشكلة أن غالبية الكتابة سيئة، والكتابة الجيدة نادرة. لكن أوهام الكتاب عن أنفسهم تجعل من الكتابة فعلاً بطبقات متعددة لا يمكن سوى للتاريخ أن يقول كلمته النهائية في أمر بقاء الكتابة الجيدة وتخليصها من الكتابة السيئة التي تذهب كالعادة إلى مكانها المعتاد، أي إلى النسيان». هكذا يوزّع خريطة الوقت إلى ورديات عمل، ونزهات تسكّع، إذ على الكاتب كما يقول أن يجلس إلى الطاولة ساعات طويلة مثل أي «عامل في مصنع» وتالياً ستبتزني لحظة الكتابة في عملية عبور من الثبات إلى الحركة، ضمن فضاء يحكمه الإيقاع، فهو يشبه النسر في انقضاضه على فريسته. يقول: «ليست حياتي السابقة سوى وقع أقدام ثقيلة على بلاط بارد. كلّ حياتي السابقة للكتابة ضجيج، لا أجد مبرّراً له الآن سوى أنّه كان يجب أن يُعاش. يجب أن تسير هذه الأقدام بوقعها المزعج كي تصل إلى الصمت». ويشير في مكان آخر إلى أنّ «كتابة رواية بطريقة واحدة نعرفها، كتابة رواية بلغة اخترناها، تشبه تماماً رؤية مدينة طوال يوم كامل من خلف زجاج مقهى، والاعتقاد أن هذه التفاصيل ستكرر نفسها في اليوم التالي. الزاوية نفسها، المقهى نفسه، الموظفون، الموظفات، المارة، الأرصفة، الأشجار نفسها. الكتابة بهذه الطريقة تنتج نصاً لا يستطيع الركض أكثر من خطوات قليلة، ثم لا بد من سقوطه ميتاً. احتمالات الدهشة حتى لو كانت نسبتها واحداً في المليون جديرة بالمغامرة».

علينا الآن، أن نهضم هذا الألم بجرعات، فاختطاف خالد خليفة على هذا النحو المباغت جريمة روحية في المقام الأول، سنحتاج إلى وقت كي نتالف مع تحمّل ثقل غيابه. ستخلو طاولته في «قهوة مَطبوطة» من ضحكته العذبة، كما أنه لن يداهم أمكنة السهر في أوقاتٍ متأخرة، كما لو أنه يهرب من وحدته، لكنه هذه المرّة خذل الجميع، ولم يستبقظ من إغفاءة تشبه طعنة خنجر في الصدر المتعب.

يُوارى جثمانه اليوم الاثنين ظهراً، في مقبرة شورى في دمشق، وسيُقام مجلس عزاء عن روحه عند السادسة مساء، في صالة المحامين.

(يعام الشعار)

رثاء فايسبوكي

لقد أبكيتنا يا صديق

■ سأشتاق إليك وإلى سهراتنا ومشاغباتنا الدائمة صديقي العزيز خالد خليفة... كم كنت مفعماً بالحياة في مواجهة كلّ هذا الموت... من دون مشقّة ومن دون كراهية ومن دون أيّ سكاكين
(سمير العيطة)

■ ظالة هي الحياة، وظالم الموت أكثر.. وداعاً أيها الصديق الجميل والكاتب الرائع خالد خليفة.. والعزاء أنك عشت بحبك للحياة أكثر من حيوات كثيرة مجتمعة
(سامر أبو هواش)

■ في عام 1997 أو ربما قبله أو بعده بقليل، لست أذكر تماماً، كنت أعمل في «دار المدى للثقافة والفنون» في مقرّها الكائن في منطقة ركن الدين الدمشقي. كنت قرأت للتو «خريف البطريرك» الذي ترجمه محمد علي اليوسفي. وذات نهار صيفي، دخل إلى الغرفة الصغيرة المواجهة للمدخل، كاتب شاب معروف في الوسط الثقافي والفني، تعرّفت إليه في «مقهى الروضة»، هو خالد خليفة حاملاً مخطوطة رواية سماها «دفاتر القرباط». والقرباط هم الغجر. كان يودّ نشرها في «المدى». كنت أقرأ معظم المخطوطات التي ترد الدار للنشر. قلت لخالد خليفة: «انتظرني بضعة أيام حتى أقرأ المخطوط». وقد قرأت لخالد قبل ذلك رواية اسمها «حارس الخديعة» لم أستطع التفاعل معها، وهي تحمل ثغرات التجارب الأولى للكتابة. لكن «دفاتر القرباط» كانت رواية جميلة ومؤثرة. تفاعلت معها وجذبتني إلى أجوائها الأسطورية والساحرة. وتعود بأمكنتها إلى حلب التاريخية وأسرها ونسائها ومعاناة بشرها. لكنني لاحظت أن الرواية تقع تحت هيمنة ماركيز وطريقته في القص، في «مائة عام من العزلة»، و«خريف البطريرك»، و«قصة موت معلن» و«الحب في زمن الكوليرا» وغيرها من الروايات والقصص. إلا أنني لم أتجرأ على التوصية بنشرها لأن الرواية تدين بشكل واضح الواقع الحزبي والسياسي في سوريا. وهو خط أحمر أعرفه جيداً، فقلت لخالد رأيي بذلك لكنني أخبرته بالحقيقة، ثم تابعت لخالد مسلسل سيرة آل الجلالي الذي أخرجه هيثم حقي، وكان يعرض على شاشة التلفزيون السوري، وتمتعت كثيراً بحلقات المسلسل، وشخصياته الحلبية، وتقلبات حياتها وفضائها الاجتماعي. غادرت سوريا إلى العراق، مودعاً كتّابها وأماكنها ومقاهيها، وسمعت بوصول رواية خالد خليفة «في مديح الكراهية» إلى القائمة القصيرة لـ«بوكر» في عام 2008، ولم أقرأها حتى اليوم. لكن في عام 2014، وبعد وصول روايته «لا سكاكين في مطابخ المدينة» إلى القائمة القصيرة لـ «بوكر»، تهيأ لي نسخة «بي. دي. أف». لم أقرأ خالد خليفة منذ «دفاتر القرباط». لذلك جئت إلى رواية «لا سكاكين في مطابخ المدينة» بفضول، وخصوصاً هي تتنافس مع رواية كاتب عراقي هو أحمد سعداوي وعنوانها «فرانكشتاين في بغداد». كنت أريد معرفة التطور الذي سار فيه خالد في كتابة الرواية بعد «حارس الخديعة» و«دفاتر القرباط». وجدت تأثير ماركيز ما زال لاصقاً بنمط خالد في كتابة الرواية. وهو أمر لم يدهشني كثيراً، كون معظم الكتاب العرب تأثروا، بهذه الطريقة أو تلك، بأسلوب ماركيز في القص
(شاكر الأنباري).

■ حاولت ألا أصدّق خبر وفاة خالد خليفة! وأمام هذا الفيض من العتب على رحيله المبكر والصاعق بدا الأمر حقيقة! نعم الأمر مدعاة لمعاتبته! لا بل ما باليد سوى معاتبته هو بالذات على رحيله المبكر والخاطف. ومع انقضاء هذا العتب بدا التقوّي بالذكريات أفضل ما يمكن فعله. فهو أجمل صنّاعها ممزوجة بالبهجة دائماً. مستعيداً أول مرة التقيته في «مقهى السويس» في اللاذقية ربما أواسط التسعينيات حين كنت طالباً في الجامعة. أتذكر أبو جورج نادل المقهى الشهير بحفظه طلبات زبائن المقهى إلى لبد الأبدين، وأنا طبعاً من الزبائن الدائمين متشبهاً بمثقفي تلك الحقبة. وها أنا جالس مع الروائي خالد خليفة وكان قد صدّر روايته الأولى «حارس الخديعة»، التي قرأتها حينها كما لو أنها جملة شعرية واحدة من بدايتها إلى نهايتها. أحضر أبو جورج لي كعادته فنجان قهوة سادة وسأل خالد عن طلبه، فعلّق خالد قائلاً بلكنة حلبية خفيفة: «طلعت شغلتك كبيرة هون يا أبو الزوز». وفي اليوم الثاني اتصل بي من المقهى، وقال: «طلعت لا

شغلتك كبيرة ولا شي، من شوية جبلي أبو جورج فنجاني القهوة من دون ما أطلب». الآن مقهى السويس اختفى وأبو جورج أصبح لاجئاً في السويد.... ويا إلهي أبو الخلود مات... وسورية!
(زياد عبد الله)

■ سكنت حكايات خالد خليفة قلوب غالبية من قرأها، فكانت قرية مثل عمة حنونة وموجودة بقوة ككتف صديق نادر. رواياته ليست مثل الكثير من بنات جيلها مجرد تهويمات عن مجتمع متخيّل، وأفكار تحاول شقّ طريقها في زحمة مقاربات مسبقة ومعادلات من درجة الخير المطلق يواجه الشر المطلق. لم يُقحم خالد نفسه في ما لا يعنينا، كسوريين وكبشر، كتب عنّا وعن عائلاتنا وبيوتنا وسير أماكننا، بلا تكلف ولا تذاكٍ ولا متاجرة.
(أنس ناصيف)

■ وأنت تحاول أن تبني العالم من جديد، أن تسحب الكراهية من الخبز والشمس والطرقات وقلوب الأصدقاء وقلوب الأعداء، تفتّت الطين، وتفتّت طينك الطيب يا صديقي، أشهد أنك حاولت بكل إيمانك بالحب، وأشهد أن قلبك دلّك على الطريق الصحيح، أصدقاؤك ومحبوك يلوّحون الآن لسفينتك الراحلة، ونعلم أيها القبطان أنّ ابتسامتك ستظل عالقة في الميناء.
(أنور عمران)

■ رحل خالد خليفة وهو يكتب رواية عن اللاذقية. وداعاً يا خالد. أيضاً المدن التي أحببتها أحبّتك. العزاء لمحبيه وقرّائه في كل مكان.
(سومر شحادة)

■ كيف يمكن لهذه الحياة، الواسعة والكثيرة، أن تنقصف بخبر واحد؟ سلاماً خالد خليفة.
(حسن داوود)

التلفزيون «مفتاحه» إلى الرواية

وسام كنعان

على غفلة من كلّ شيء، اختار خالد خليفة فتح خزانة حلوله الدرامية، وقرر اختيار أسهلها وأكثرها ازدراءً عند المتلقّي المتمرّس، أي الموت المفاجئ بأزمة قلبية؛ كأنه أراد إمرار مشاكسته المعتادة مع المبضع النقدي، والتهكّم المقصود عليه في مشاهده الختامية، كما ظلّ يفعل طوال حياته، لكن بحرفة من يؤلّف سخريته وراءه القاسية بالحب كي يتقبّله الجميع ويضحكوا من قلوبهم، قبل أن يرفعوا كؤوسهم عالياً ويرددوا معاً بصحّة «أبو خلوف» إذا كان على الطاولة أصدقاء قدامى من أيّام «جامعة حلب» أو ستكون الجملة العصرية الطارئة «أحلى خال» كما عرفته كلّ سوريا.

هكذا، إذا اختار صاحب «الموت عمل شاق» أن يلبس «طاقية الإخفاء» من دون مراسم وداع، أو حتى تمهيد سخيف، كأنه قرر أن يقول: «لقد مزحت معكم ولا ذنب لي إن صدّقتم، فالموت أسهل على الشجعان ممّا تتخيّلون، وها أنا ذا أدوي إلى البعيد». الغياب سيكون فعلاً هذه المرة جسدياً فقط، بتطبيق مثير للرمزية البسيطة التي يجرّب الجميع عبثاً تقديم العزاء بها لذوي أي راحل.

بحضور لمّة من نجوم الدراما والثقافة السورية في بار «فندق الفردوس»، كان الملتقى الثقافي الأسبوعي الذي تشرف عليه رولا الركبي قد اختار أن يكرّم الروائي والسيناريست الراحل، فقال جملة بحدّ السكين: «أكتب المسلسلات التلفزيونية لأقبض ثمنها وأسافر كي أتمكّن من إنجاز رواية جديدة وأعود» ليغير حفيظة نجوم التلفزيون. بعد مرور قرابة 15 عاماً على هذه الواقعة، ردّ الفايسبوك السوري أمس عند اندلاع خبر وفاته، كان الجمهور ينتصر لجملته تلك من دون قصد، إذ مرّ الغلبان المعزّين على أعماله الروائية واقتطعوا جُملاً منها قبل استذكار مسلسلاته التلفزيونية.

قبض الراحل على متلقّيه في عمله الأول «سيرة آل الجلالي»

هذا لا يلغي نهائياً جدّية تجربته الدرامية، وفرادة قسط منها، وخصوصاً أنه من القلّة التي قدّمت من خلال الشاشة مقترحاً روائياً متماسكاً. فقد قبض الراحل بإحكام على متلقّيه في عمله التلفزيوني الأوّل «سيرة آل الجلالي» (سنة 2000/ هيثم حقّي) وسرده الممتع وتفكيكه لجزء من بنية مدينته حلب وتركيبتها، بغناها وتناقضاتها وجمالها الآسر، من خلال «عائلة الجلالي» التي تتعرض لانكسار مالي كبير، وتبدأ معاناتها لتكتشف بأن الأزمة مرتبطة بالعمّ أنس (فارس الحلو). العمل كان استمراراً منطقياً لما بدأه حقي من سرد عن حلب مع السيناريست البارع نهاد سيريس في «خان الحرير 1/2» (1996/ 1998) و«الزبا» (1997). لاحقاً، أعاد خليفة التجربة مع حقي، في دراما اجتماعية معاصرة حجّزت مكانها الثابت لدى الأسرة السورية بدون حواجز أو منغّصات، ومع سلسلة حلقات بشخصيات ثابتة وأحداث متبدّلة، أي العمل المتصل المنفصل «قوس قزح» (2001). تابع خالد الكتابة للتلفزيون خلال العقدين الأوّلين من الألفية الجديدة، فقدّم «ظلّ امرأة» (إخراج نذير عوّاد 2007) و«زمن الخوف» (2007 إخراج إيناس حقّي) و«هدوء نسبي» (2009 إخراج شوقي الماجري)، فيما أخر ما كتبه «العرّاب - نادي الشرق» بالاشتراك مع أحمد قصار (2016 إخراج حاتم علي). ورغم أن معظم تلك الأعمال لم تحقق الصدى الذي اعتاده على الأقل روايته، إلا أنه بعمل واحد قلب المعادلة وقال بثقة المبدع إنه كاتب تلفزيوني لا يمكن أن يشقّ له غبار في «المفتاح» (2012 إخراج هشام شربتجي). العمل الاستثنائي الذي لم تتح له فرصة التسويق اللازمة لأنه كان من «إنتاج المؤسسة العامة للإنتاج التلفزيوني والإذاعي»، قدّم مقترحاً لافتاً لفكرة الاحتيال على القانون والتلاعب به من خلال هفواته وعثراته، وتمكّن مخرج العمل الراحل مع فريقه ونجومه من صوغ السرق كما ينبغي.

على أيّ حال، انتهت القصة ولن يبصر النور الفيلمُ الذي كان يتفاوض أخيراً مع منتجة عراقية كندية على ملامحه الأولى. لذا سنعوّل دائماً على الرواية أكثر من التلفزيون، ثم ستسقط كلّ جمل العزاء وتتلاشى الصور والنعوات، فهذه الليلة بالذات سيكون «هاني بار» متّشحاً بقسوة العتم وجلاقة الحداد، ليس لأن «القصّاع» أبهى أحياء دمشق، تنام وتصحو على خوف قاتم منذ مطلع «العشرية السوداء»، بل لأن الغياب يطال هذه المرّة «عرّاب الفرح» وصديق الجميع ونديم مدينة كاملة وعريقة بحجم الشام!

«المفتاح» مسلسل استثنائي لم تتح له فرصة التسويق اللازمة

رحيل

الياس الديري... «زيّان» لم يعد يُجيب

أول من أمس، انطفأ الكاتب اللبناني عن عمر ناهز 86 عاماً، خاتماً مسيرة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بزمن شهد عزّ الصحافة اللبنانية. روايته «الفارس القتيل يترجّل» صنّفها «اتحاد الكتّاب العرب» في المرتبة 101 في قائمة أفضل رواية عربية عام 2001

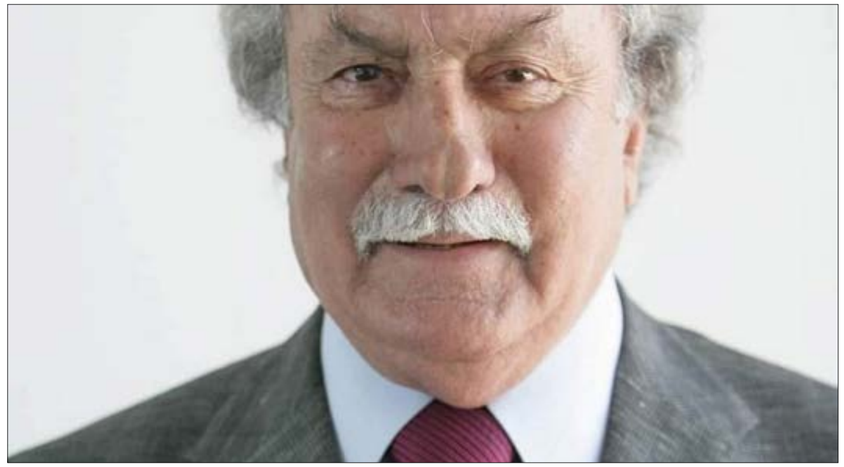

نزار نمر

يواصل عام 2023 خطف المزيد من صحافيّي عهد بروز الإعلام اللبناني. عن عمر ناهز 86 عاماً، رحل يوم السبت الماضي الأديب والصحافي الياس الدّيري، المعروف بلقب «زيّان» الذي استخدمه في بعض الأحيان اسماً مستعاراً. اشتُهر الراحل بشكل خاصّ لدوره في جريدة «النهار» إلى جانب عدد من الروايات والكتب.

وُلد الياس الديري في 14 نيسان (أبريل) 1937 في قرية دِدّه في الكورة (الشمال اللبناني) لعائلة متواضعة، بحيث واكب والدُه لفترة في صناعة

> «الطريق إلى موريتا» صوّرت المجتمع اللبناني في النصف الأول من القرن العشرين

الفحم والكلس. تلقّى تعليمه في مدارس مختلفة بين دِدّه وبترمين والقلمون والزاهرية (طرابلس)، والتحق، في سنّ باكرة، بالحزب السوري القومي الاجتماعي عام 1950، متأثراً في حينه بالوهج الذي حظي به الحزب بين أبناء جيله في المنطقة، وكان من بين المنسحبين من الحزب عام 1965. سافر إلى الكويت وعاد إلى لبنان ليعمل في مصلحة التعمير، قبل أن يتفرّغ كلّيّاً للكتابة الأدبية والسياسية. كتب لفترة في مجلة «الصفر»، ورأس تحرير مجلّة «النهار العربي والدولي» التي كانت تصدر في باريس، وكتب في «النهار».

وتنقل صحيفة «النهار» ما رواه الراحل يوماً حول «النهار العربي والدولي» من أنّه «اشتدّت وطأة الحرب على لبنان، وانفرز الناس، وانقسمت المدينة بين غربية وشرقية، ودخل الجيش السوري الأراضي اللبنانية. كان الكثيرون في أسرة جريدة «النهار» يقطنون فندق «الكافاليه» في شارع الحمرا. وكنت والوزير مروان حمادة نتحاور مع الأستاذ غسّان تويني حول ضرورة إيجاد حائط نلقي عليه ظهرنا (كخريدة)، في حال حدوث الأسوأ، وتمحورت الفكرة حول تأسيس مجلّة ترافق الجريدة من باريس». ويضيف الراحل «بما أنّ الحرب كانت في ذروة غضبها، كان الجميع على يقين من أنّ الأسوأ في طريقه إلى البلد، ولا سيّما أنّه تمّ انتهاك الحرّيات الصحافية، وانتشرت الميليشيات في كلّ مكان. لكنّ غسّان تويني لم يقتنع كلّيّاً بالفكرة التي كان يصرّ عليها الديري وحمادة. لكنّ احتلال الجيش السوري مكاتب «النهار» في الحمرا وطرده للموظفين ومكوثه فيها فترة طويلة، دفعت تويني إلى الموافقة على الفكرة التي نضجت مع الوقت. كانت مؤسّسات صحافية أخرى قد سبقتنا إلى باريس، منها مجلّة «المستقبل» التي أسّسها الزميل الراحل نبيل خوري».

تورد «النهار» أنّ الديري وحمادة وبعض المسؤولين الإداريّين توجّهوا بعد ذلك إلى باريس، «حيث استأجر لهم المسؤول المالي في «النهار» سامي تويني غرفة في شارع باسانو، تحوّلت مكتباً جديداً لهم. تأسّست المجلّة بسرعة، وصار اسمها «النهار العربي والدولي»». وتنقل الجريدة عن الديري أنّها «كانت في حلّتها الأخيرة بحجم الـtabloid (الصحيفة المصغّرة)، لا مجلّة ولا جريدة». بعد فترة الحرب، كتب الديري عن السياسة اليومية اللبنانية في زاوية «نهاريّات» في «النهار»، مستخدماً توقيعه الشهير «زيّان». وظلّ يكتب في صفحات الجريدة بين الحين والآخر حتّى أيّامه الأخيرة.

منذ عام 1960، كان الديري عضواً في كلّ من «نقابة محرّري الصحافة اللبنانية» و«نادي القصّة»، كما كان محلّلاً سياسيّاً لـ«إذاعة الشرق – باريس». من مؤلّفاته: «الرجل الأخير» (1961)، و«جدار الصمت» (1963)، و«الطريق إلى موريتا» (1969)، و«الخطا» (1971)، و«الفارس القتيل يترجّل» (1979)، و«من يصنع الرئيس» (1982)، و«عودة الذئب إلى العرتوق» (1982). تمثّل روايته «الفارس القتيل يترجّل» التي صنّفها «اتّحاد الكتّاب العرب» في المرتبة 101 من قائمة أفضل رواية عربية عام 2001، تجربة المثقّف اللبناني الذي سعى إلى ممرّ نحو القمّة، غير أن الحرب (القدر) ألقته مثل الجرذ على الرصيف (الهامش)، فكتب تجربته بلغة شعرية تمثّل سعيه إلى خلاص (قيامة). أمّا رواية «الطريق إلى موريتا»، فتصوّر المجتمع اللبناني في النصف الأول من القرن العشرين.

يُصلّى على الجثمان عند الرابعة من بعد ظهر اليوم في «كنيسة النبي الياس رده» (الكورة ـ شمال لبنان) ويُوارى الثرى في مدافن العائلة. تُقبل التعازي في صالون الكنيسة قبل الدفن وبعده، ويوم الثلاثاء، ابتداءً من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساء. ويوم الأربعاء 3 تشرين الأول (أكتوبر) في «كنيسة مار نقولا» (الأشرفية) من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساء.

يحدث في تونس الآن

«شمس أف أم»: المعاناة مستمرّة

تونس ـ نور الدين بالطيب

أعلن فرع «النقابة الوطنية للصحافيين» في «شمس أف أم» والنقابة الأساسية لهذه الإذاعة (الاتحاد العام التونسي للشغل) تنظيم وقفة احتجاجية أمام القصر الرئاسي في قرطاج، سيحدّد موعدها لاحقاً، للفت النظر تجاه معاناة العاملين في هذه المؤسسة المتواصلة منذ أشهر.

> الموظّفون محرومون من أجورهم منذ ثلاثة أشهر

قرار النقابة جاء بعد تأجيل المحكمة النظر في صفقة بيع الإذاعة التي اعترضت عليها النيابة العامة، إلى الرابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي. علماً أنّها والإذاعة الخاصة الثانية في تونس التي انطلق بثّها عام 2010 وكانت مملوكة لابنة الرئيس زين العابدين بن علي الذي أطاحت بحكمه انتفاضة شعبية في 14 كانون ثاني (يناير) 2011. وكان هذا الراديو من بين عشرات الشركات والعقارات المملوكة لعائلة بن علي التي صادرتها الدولة.

وبعدما كانت الإذاعة تنافس على المرتبة الأولى في نسب الاستماع، انطفأ بثّها في بعض المحافظات لأسباب تقنية، فيما يعاني العاملون فيها من توقّف أجورهم منذ أشهر بسبب انهيار التوازنات المالية فيها وعدم تسريع الدولة عملية بيعها أو معالجة وضعها المالي بعدما كانت توقفت أجورهم منذ ثلاثة أشهر، وهم محرومون من العلاج والتغطية الصحية بسبب ديون المؤسسة لدى الصناديق الاجتماعية.

وأشار البيان إلى أنّ الصحافيين باتوا «غير قادرين على مواصلة أداء مهامهم بسبب غياب أبسط وسائل العمل، بالإضافة إلى التخلّي عن كل المتعاقدين والمراسلين، على الرغم من التضحيات التي قدموها على مدى سنوات، ما أسهم في عجز الإذاعة عن تأمين بث كل البرامج ونشرات الأخبار. أمر بات يهدّد قدرة «شمس أف أم» على تأمين تغطية مختلف الأحداث، وفي ذلك مسّ بحق الوصول إلى المعلومة وحرية الإعلام».

وأضاف البيان أنه «من حق الدولة الدفاع عن المال العام والإذاعة كمؤسسة مصادرة تملك فيها الدولة حوالي 90 في المئة من الأسهم... أبناء «شمس أف أم» كانوا سباقين في ذلك، ولكن من واجب الدولة أيضاً أن تتحمل مسؤوليتها وتقطع مع المظلمة المسلطة على الصحافيين والعاملين في المؤسسة، التي وصلت إلى حد اعتماد سياسة تجويع ممنهجة وسط صمت ولامبالاة المسؤولين».

تحقق أعلى إيرادات الإعلانات. في بياناتها المشترك، جدّد فرع نقابة الصحافيين والنقابة الأساسية المطالبة بإيجاد حل لهذه المؤسسة وإنهاء معاناة العاملين الذين

رادار

بعد الضجة التي أثارتها بطرد مجموعة من موظفيها المناصرين للقضية الفلسطينية بزعم «معاداة السامية»، ها هي تعود إلى العاصمة اللبنانية وتُعيد افتتاح مكتبها بسرّية تامة. الشبكة التي ترفع شعار الديموقراطيات وحرية الرأي والتعبير، تحوّلت شرطياً على باب الكيان الصهيوني

«دويتشه فيله» المتأسرلة «تتسلّل» إلى بيروت

زينة حداد

على عكس الافتتاح الرسمي الذي أقامته شبكة «دويتشه فيله» الألمانية (DW) في عام 2019 للإعلان عن مكتبها في بيروت، شهدت العاصمة اللبنانية أخيراً إعادة افتتاح مقرّ المحطة الألمانية في سرّية تامة. وسط تكتّم شديد وغياب الحضور الرسمي اللبناني والسياسي عن المناسبة، كشفت الشبكة الألمانية عن مشروعها الجديد في بيروت، بحضور عدد من موظفيها وتغييب وسائل الإعلام، حتى إنّها لم توزّع بياناً صحافياً حول المناسبة.

هذا التعتيم حول إعادة افتتاح المكتب البيروتي لـ DW يطرح علامات استفهام كثيرة، وخصوصاً أنّ الشبكة كانت قد وضعت على رأس أولوياتها عام 2019، تعزيز مكتبها في بيروت وتحويله مركزاً أساسياً بين الدول العربية. نتج عن تلك الخطوة افتتاح المكتب تخلّلته سهرة أقيمت في وسط بيروت وحضرتها شخصيات سياسية وإعلامية بارزة، أعلن خلالها عن تعيين باسل العريضي مديراً لـ DW في بيروت. يومها، افتُتح المكتب في منطقة الطيونة، وتعاقد مع عدد من الإعلاميين، لتوسيع حضور القناة في بيروت، ويصبح مكتبها هناك الأهم في العالم العربي.

لكن حالة الهدوء لم تدم طويلاً في مكتب DW في بيروت. في عام 2021، أجرت القناة عملية تطهير لمجموعة كبيرة من موظفيها المناصرين للقضية الفلسطينية في لبنان وخارجه، بدعوى «معاداة السامية»، شماعة استعملتها الشبكة لكتم أصوات كل صوت معارض للاحتلال الإسرائيلي، على رأسهم باسل العريضي الذي صُرف بشكل تعسفي. أتت تلك الخطوة بعدما أجرت القناة الألمانية عمليّة تجسّس واسعة (على طريقة صيد الساحرات) على صفحات موظفيها على مواقع التواصل الاجتماعي، والعودة إلى تغريدات قديمة لهم سجّلوا فيها وقوفهم إلى جانب القضية الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي، حتى لو لم تكن تلك المواقف خلال عملهم في القناة التي ترفع شعار الديموقراطية وحرية الرأي والتعبير (الأخبار 2021/12/9).

في هذا السياق، تلفت المعلومات لنا إلى أنّ مكتب الشبكة نُقل إلى الأشرفية، بسبب بعض الأحداث الدموية التي شهدتها الطيونة قبل عامين. وتشير إلى أنّ احتفال إعادة افتتاح مكتب DW في العاصمة، اقتصر على وفد صغير من موظفي القناة الألمانية، إلى جانب الموظفين على رأسهم المدير الجديد لـ DW في بيروت محمد شريتح الذي عُيّن خلفاً للعريضي. علماً أنّ الشبكة ألزمت موظفيها في لبنان ضمن شروط التقدّم للوظيفة على أن «يعترف الصحافي بحقّ إسرائيل في الوجود، ولا يكون معادياً للسامية»، شرط هو مخالف في الأساس للقوانين اللبنانية!

تجيرد رويارد ـ هولندا

وتوضح المعلومات أن الأحداث التي شهدتها القناة في الأعوام الثلاثة الأخيرة، أجبرتها على عدم الإعلان الرسمي عن مكتبها في بيروت، تحسباً لأي ردّة فعل على صفحات السوشال ميديا. وتشير المصادر إلى أن المحطة الناطقة بالعربية، تعمل حالياً بشكل سري، وقررت توسيع أنشطتها في بيروت والتعاقد مع مروحة من الإعلاميين. على أن يُكشف قريباً عن المخطط عبر مجموعة برامج.

على الضفة نفسها، تُشير المصادر إلى أنّ إعادة مكتب بيروت، أمر يعني أنّ الشبكة عادت لتولي أهمية للأحداث اللبنانية بعدما خفّ اهتمامها بها في العامين الأخيرين وقلّصت ميزانية مكتبها هناك. وتكشف المعلومات أن افتتاح المكتب رافقه تعزيز مكتب DW في تونس، إلى جانب مكتب واسع لها في فلسطين المحتلة. في المقابل، فعّلت القناة الألمانية تعاقدها مع قناة «الجديد» مجدداً، والنتيجة تصوير مجموعة من البرامج في الأسابيع الماضية ستُعرض على شاشة ومنصات القناة الألمانية.

باختصار، تعود DW إلى بيروت معزّزة بمشاريع إعلامية جديدة، فكيف سيكون انعكاس تلك الخطوة على سياستها الترهيبيّة ضد كل من يقف إلى جانب القضية الفلسطينية؟

ضجة

«تيتة رهيبة» في المناهج المصرية

استفتاء على شعبية سميحة أيوب!

القاهرة ـ لبنى سليمان

ورقة مقطوعة من كتاب مدرسي مجهول العنوان ينشرها أحدهم متعجّباً من مضمونها، فينطلق جدل بلا نهاية. تحمل الورقة السيرة الذاتية للممثلة المصرية الكبيرة سميحة أيوب (1932)، تحت عنوان: «شخصيات مصرية مؤثرة». يكتفي صاحب الورقة بمعلومة يتيمة مفادها أنها من منهج الصف السادس الابتدائي، قبل أن يعلّق بسخرية: «التلاميذ يبدرسوا سيرة تيتة رهيبة»، في إشارة إلى الشخصية التي قدّمتها أيوب في فيلم بالعنوان نفسه (إخراج سامح عبد العزيز) عام 2012 أمام محمد هنيدي. هكذا، اختُصرت سيرتها بهذا الشريط الذي حقق نجاحاً كبيراً، بينما الرحلة الفنية الحقيقية بدأت عام 1947 ولا تزال مستمرة رغم تجاوز عمر سميحة أيوب التسعين عاماً.

الممثلة التي منحها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد لقب «سيّدة المسرح العربي»، أعربت عن سعادتها وعلمها المسبق بوجودها ضمن المنهج، لكن قلّة توقّفت عند اسم المادة. سميحة أيّوب ليست مدرجة ضمن منهج مادة اللغة العربية كما توقع كثيرون، أو الدراسات الاجتماعية حيث تاريخ الفن لا يشمله منهج الصف السادس الابتدائي في هذه المادة، وإنما مادة جديدة مستحدثة اسمها «الأنشطة والمهارات». من المفترض أن يتعرّف من خلالها الطلاب إلى معلومات عدّة حول المجتمع، من بينها المهن الفنية والإبداعية وأهمية التربية المسرحية، فيما يحصلون على معلومات عن الدور المهم الذي يؤديه اختصاصي الإعلام التربوي

ثقبت العملة المصرية المخضرمة لـ«سيدة المسرح العربي»

سميحة أيوب في مسرحية «الزير سالم»

في المدارس ومذيعو الراديو والتلفزيون التربية المسرحية في معالجة القضايا الاجتماعية، أي إنّ وجود سيرة أيوب الذاتية ضمن هذا السياق أمر مفهوم تماماً، وخصوصاً أنّ المادة ليس لها امتحانات ولا تؤثر في نجاح الطالب أو رسوبه. وكما هو متوقع، كلما كان الفن جزءاً في مسألة ما، تنتشر التعليقات الرافضة لتدريس سيرة الفنانين في المناهج. وهو ما يشير بوضوح إلى أنّ العقلية المتشددة هي الأكثر نشاطاً على مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً فايسبوك، وأنّ لدى هؤلاء الأشخاص القدرة على التعليق والتفاعل بما يجعلهم الأغلبية، كما ظهر في استطلاعات رأي عدة طرحتها الصحف حول القضية المثيرة للجدل. استطلاعات انتقدها فنانون، من بينهم صبري فوّاز، في ما بدا أنّه تشدّد مضاد. بدلاً من معرفة سبب الموقف السلبي من الفن وعلاجه، يكون الحل برأي فواز هو عدم السؤال أصلاً لأنّ الصحف ليست طرفاً في الموضوع (!). أما المفاجأة الأكبر التي لفت إليها الناقد طارق الشناوي وأحبطت المرحبين بالخطوة، فتتلخص في أن المعلومات التي تضمنتها الصفحة راوحت بين الركيكة والمغلوطة، وخصوصاً تلك المتعلّقة بتخرّج أيوب من «المعهد العالي للسينما» عام 1952، على الرغم من أنّه تأسس بعد ذلك بخمس سنوات. أما باقي المعلومات، فجاءت عادية ومتوافرة عبر الإنترنت وغير مترابطة، وخلت مثلاً من لقبها الأثير «سيدة المسرح العربي»، ما عكس لامبالاة واضع المنهج ودفع بعضهم إلى التساؤل عن معلومات خاطئة أخرى تتضمنها هذه المادة وغيرها. ترافق ذلك مع المطالبة بتصحيح الأخطاء على الأقل في النسخة الرقمية، انتظاراً لطبعة جديدة من الكتب في العام المقبل، وإعادة النظر في الصياغات الموضوعة عن الشخصيات العامة والتواصل معها مسبقاً لاختيار أبرز المعلومات التي يجب أن تدوّن عنها وتنقل إلى الجيل الجديد الذي سيجد نفسه بين حجرَي رحى. فهو من جهة سيتلقى معلومات غير دقيقة أو منقوصة، ومن جهة أخرى قد يجد ذويه يسخرون من الفكرة برمتها عندما يمسكون الكتاب، فيما تاريخ المسرح العربي وسيّدته يذهبان هباءً بين معدومي الكفاءة.

عَ السريع

◀ أوّل من أمس السبت، توفي الفنّان الشاب أحمد العدل (الصورة) الذي شارك في عدد من الأعمال الفنية كممثل ومساعد مخرج. ابن الممثل الراحل سامي العدل من الكاتبة ماجدة نور الدين، فارق الحياة بعدما أصيب بجلطة مفاجئة أدّت إلى هبوط حاد في الدورة الدموية. وشُيّع الجثمان أوّل من أمس من «مسجد الفاروق» في المعادي في جنوب القاهرة، على أن يُقام العزاء اليوم الإثنين بعد صلاة المغرب في «مسجد الشرطة» في الشيخ زايد في مدينة السادس من أكتوبر. وكان أحمد العدل قد أطّل طفلاً في فيلم «المهاجر» (1994) ليوسف شاهين، فيما شارك في مسلسلَيْ «حارة اليهود» (2015 ـ إخراج محمد جمال العدل) و«فوق مستوى الشبهات» (2016 ـ إخراج هاني خليفة). أمّا آخر أعماله التمثيلية، فكان فيلم «أعز الولد» (إخراج سارة نوح) الذي عُرض عام 2021.

◀ يتحضّر المخرج السوري مؤمن الملا لبدء تصوير مسلسله «أغمض عينيك» الذي تولّى كتابته أحمد الملا ولؤي النوري، فيما أنجز السيناريو فادي المنفي. العمل اجتماعي معاصر، سيصوّر بالكامل في دمشق، وهو من إنتاج شركة «الأدهم». ومن المفترض أن يلعب بطولته كل من: منى واصف (الصورة)، وعبد المنعم عمايري، وأمل عرفة، وفايز قزق، ووفاء موصللي، وأحمد الأحمد، وحلا رجب، وجابر جوخدار، وغيرهم.

◀ ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بصور وفيديوات نشرها أفراد اشتروا هواتف «آيفون 15» الجديد، تُظهر بوضوح مشكلات خطيرة تعانيها الدفعة الأولى من أحدث منتجات «آبل». ولعلّ أبرزها كانت صدمة الجميع من سرعة تحطم خلفية الهاتف، وهناك مقاطع على يوتيوب توثق الأمر بعد وقوع الجهاز من ارتفاع نصف متر فقط. ويبدو أنّ «آبل» مدركة لهذا العيب، لكن بدلاً من مواجهة هذه الحقيقة، قالت

إنّها جعلت خلفية الهاتف سهلة التبديل عند التحطم وأنّ كلفة استبدالها باتت أقل. كما أبلغ مستخدمون عن مشكلات ارتفاع حرارة الجهاز حتى 48 درجة، وسرعة تلوث هيكل الهاتف الخارجي المفترض أنه مصنوع من التيتانيوم، فضلاً عن تسجيل عدد كبير من الأشخاص شكاوى حول تجمّد هواتفهم الجديدة عند نقل بياناتهم من تلك القديمة.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 2 تشرين الأول 2023 العدد 5024

صورة وخبر

بهدف الوصول إلى جمهور شاب عبر شراكة مع «بوكيمون» وفي إطار سلسلة من الأنشطة تُختتم في السابع من كانون الثاني (يناير) 2024، اجتذب «متحف فان غوخ» في أمستردام حشداً من الهواة الآملين في الحصول على بطاقة تُظهر «بيكاتشو» مرتدياً قبعة لباد مستوحاة من بورتريه للفنان الهولندي الشهير. وتُمنح بطاقة «بيكا-بورتريه» للزوّار الذين تبلغ أعمارهم 6 سنوات فما فوق «حسب توافرها»، وبشرط أن يشاركوا في «مهمّة» ويجيبوا على الأسئلة، وفق المتحف الذي يحتفل هذا العام بعيده الـ 50. وتتوافر هذه البطاقة في متاجر «بوكيمون» الرسمية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا. وعلى الرغم من أنّها لم تُطرح للبيع في متجر المتحف في العاصمة الهولندية، إلّا أنّ هذا الصرح الثقافي لم يسلم من «بوكيمانيا»، إذ أظهرت صور على شبكات التواصل الاجتماعي حشداً من الزوّار البالغين يتنافسون على ملصقات وملابس طُبعت عليها لوحات «بوكيمون» المستوحاة من أعمال فنسنت فان غوخ (1853 ـ 1890). (ريمكو دي فال ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

تنشر «الشرق الأوسط» سلسلة مقابلات مع إياد علّاوي أجراها غسان شربل. 1) يعترف شربل، للمرّة الأولى، أنّ صدّام حسين لم يكن يكنز المال لحسابه الخاص وأنّه كان نزيهاً. لكنّه يعترف أنّ الصحافة العربية نشرت أكاذيب عن ثروات صدّام المنتشرة حول العالم. نسي أن يذكر أنّ «الحياة» (تحت إدارته) و«الشرق الأوسط» كانتا في طليعة المروّجين لأكاذيب البروباغندا الأميركيّة. 2) يعود إياد علاوي (الذي يستسهل مجافاة الحقيقة مثل السنيورة) ليقصّ علينا خبر محاولة اغتياله بالفأس في لندن (ونجا من قتل بالفأس؟). يا رجل: صدّام يرسل لك رجلاً إلى لندن ليقتلك بالفأس؟ ألم يكن لديه طريقة أنظف، وخصوصاً أنّك نجوتَ وأنّ رجلاً يحمل مسدساً كان يرافقه؟ متى تُدفن هذه القصّة؟ 3) يقول إنّ قاسم سليماني هدّد العراق لمنعه من الوصول إلى رئاسة الحكومة في عام 2010، وأنّ بن رودس اعترف بذلك في كتابه «العالم كما هو». دقّقوا: لا ذكرَ لإياد علاوي في كتاب بن رودس. لكن هذا يعطيك فكرة عن إياد علاوي: يختلق خبراً لتصوير بطولته ثم يعطي كتاباً كدليل مع علمه أنّ الخبر كاذب. 4) يحمّل أميركا المسؤوليّة عن خراب العراق. يا رجل: مَن كان ليسمع بك لولا أميركا وتنصيبك أنت وزملاؤك في مجلس الاحتلال؟ 5) يزعم أنّه كان مع الديموقراطية والحريّة قبل وصول البعث إلى السلطة لكنه بقي مع البعث في السلطة. 6) يزعم أنّه ترك البعث عندما غادر العراق في عام 1975، لكن العراقيّين في المنافي يذكرونه مسؤولاً عن البعث في أوروبا، وهناك من يزعم أنّه كان يحفظ ملفات عن المعارضين. 7) يروي بطولات له في مواجهة سليماني وغيره من المسؤولين الإيرانيّين، لكن ليس هناك من شهود أحياء عليها. 8) لا يسأله شربل طبعاً عن ملفات فساد وعن العلاقة الفكرية مع الحريري. 9) مَن كان يموّل حركة المعارضة التي كان علاوي يرأسها في المنفى؟ هذه أسئلة لا تخطر على بال شربل. 10) تفتح صفحة علاوي على تويتر وتطالعك تغريدة تبريكات وابتهال لمحمد بن راشد.

مفكرة

رياض نعمة: في مهبّ الفوضى

تفتتح «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو)، يوم الخميس المقبل، معرض «اللاشيء» للتشكيلي العراقي رياض نعمة (1968 ـ الصورة). المعرض المستمرّ لغاية 28 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، يغوص في «المعنى الحقيقي لحياة المواطن العراقي، والفلسطيني، واللبناني، والسوري... في ظل الأوضاع المتوترة في هذه البلاد»، وفق النصّ التعريفي الخاص بالحدث. ويكشف نعمة من خلال أعماله عن «تحوّل الإنسان إلى «مهرّج» بسبب ما يعيشه من فوضى يومية في هذه البلاد، فيخفي مشاعره من المعاناة الشخصية تحت وجه ضحوك وعبر سعادة مزيفة».

افتتاح معرض «اللاشيء»: الخميس 5 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023 ـ س: 18:00 ـ «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367016

«حديقة الكلمات» تُزهر في الجعيتاوي

ضمن فعاليات مهرجان «بيروت كُتب»، تنظّم جمعية «السبيل»، يوم الخميس المقبل، نشاطاً بعنوان «حديقة الكلمات» في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» في الجعيتاوي (الأشرفية)، بمشاركة شعراء سيلقون قصائد باللغتين العربية والفرنسية، كما يخبرنا مدير «السبيل» التنفيذي علي صباغ. ومن بين المشاركين نذكر: خديجة عيسى، وكورين بولاد، وميشيل غاريوس، ونضال حداد، ونديم بو خليل، وأدهم الدمشقي، وشرف أبو شرف، وأنطوان بولاد (الصورة) الذي سيتقاسم الإلقاء مع الممثلة زلفا شلحت. ويُختتم اللقاء بشعر الزجل الذي سيقدمه شربل كاملة وميلاد ضو إحياءً للشعر العربي التقليدي. وفي حديث معنا، يقول الشاعر اللبناني الفرونكوفوني والعضو المؤسس لـ «السبيل»، أنطوان بولاد، إنّ الحدث يتميّز «بتنوّع المواد المُقدّمة حيث سيتولى بعض المشاركين تقديم أداء غنائي وأفلاماً تصوّر أعمالهم، كما أنّه يساهم في جعل الشعر في متناول الجميع، انسجاماً مع شعار الجمعية: الثقافة للجميع».

«حديقة الكلمات»: الخميس 5 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023 ـ س: 19:30 ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الجعيتاوي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

فلسطين ميشيل خليفة: الجوهرة والحكاية

في عام 1995، أفرج المخرج الفلسطيني ميشيل خليفة عن فيلم «حكاية الجواهر الثلاث» (107 د ـ الصورة) الذي تتيحه منصة «أفلامنا» بدءاً من 12 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، ويُظهر فيه بلاده على طريقته. يعيش «يوسف» مع أمّ وأخت تنتظران أباً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأخ متوارٍ مع الفدائيين الذين يأخذ الصغير المولع بصيد الطيور الطعام لهم. يجول غزة من البحر إلى المدينة، وصولاً إلى الأطراف. يتعرّف إلى الغجريّة الصغيرة «عايدة» ويقع في حبّها. وحين يطلب الزواج منها، تطلب مهراً غريباً: ثلاث جواهر مفقودة في أميركا الجنوبيّة تعود لعقد جدّة أبيها.

فيلم «حكاية الجواهر الثلاث»: بدءاً من الخميس 12 تشرين الأوّل 2023 على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com